جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين: – بلحداية آمال

– كرميش تقوى

بعنوان:

دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي

(دراسة حالة مجموعة من الدول وإمكانية الاستفادة في الجزائر)

أعضاء لجنة المناقشة

وليد زهار	الرتبة	رئيسا
ياسين حريزي	الرتبة	مشرفا
ميلود زنكري	الرتبة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة المباركة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تبارك وتعالى..

أهدي هذه الهدية ألا وهي هدية مذكرة التخرج إلى أمي نور عيني وأبي حفظه الله..

أهديها إلى أستاذي الغالي الذي شاءت الأقدار أن تأخذه أبدا الأستاذ الدكتور بنور عبد العزيز رحمه الله وأدخله فسيح الجنان بلا حساب أهديها له ولو كان في قبره ناعما..

أهديها لإخوتي المستضعفين في غزة..

أهديها لكل من أحبني في الله وأحببته فيه..

رب اجعلها مسك الختام وميلاد فجر وفخر فلا شقاء بعد يومي هذا..

تقوى

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله

أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى عصب البيت وقلبه النابض الذي يكافح من أجلنا ويمدنا بعطائه دون مقابل، إلى من دفعني إلى طريق النجاح وعلمني أن أرتقي إلى سلم الحياة بحكمة وصبر... إلى أبي الغالي عمر حفظه الله وبارك في عمره

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض، إلى سر توفيقي بصدق دعائها، إلى التي وادها لا يشاطرني فيه أحد... إلى أمي فهيمة نحلي قرة عيني

إلى من أحبهم قلبي دون مقابل، إلى من حبهم يجري في عروقي، ويلهج بذكرهم فؤادي، إلى رياحين حياتي إخوتي دنيا، إيمان، شهد وأخي عيسى

إلى أحب الناس في الصميم، وسندني في عملي ومن ألقى بكل جهوده في سبيل وقفته إلى جانبي، وأمدني من وقته وجهده في إتمام مشروعي هذا، إلى شريك العمر حلوه ومره، إلى زوجي المستقبلي خليفة خليفي، وعائلته الكريمة

وإلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

آمال

شكر وعرفان

نشكر الله الحي القدير على أن وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل،

فالحمد لله يا رب حتى ترضى والحمد لله إذا رضيت ولك الحمد بعد

الرضا.. كما وأننا نتقدم بفائق الشكر الجزيل إلى أستاذنا المتواضع

الدؤوب ياسين حريزي على ما قدمه لنا من نصائح ومساعدات وإرشادات

لإنجاز هذا العمل، والذي نقول له بشراك قوله صلى الله عليه وسلم :

{إن الحوت في البحر، والطير في السماء ليصلون على معلم الناس الخير}

فجزاك الله خيرا

كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في هذا

البحث فلهم منا كل الشكر والتقدير

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور التمويل الإسلامي كوسيلة يتم من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي في الدول العربية والإسلامية، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تفتح المجال لاستقطاب أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع الإسلامي ومؤسساته، ممن يعتمدون في تعاملاتهم المالية والمصرفية وفق أسس الشريعة الإسلامية السمحاء، ولبيان هذا الدور تم اعتماد منهج الدراسة التحليلية، حيث تم التعمق في دراسة تجارب بعض الدول العربية وهما تجربة مصر وتجربة السعودية، ومن ثم دراسة تجارب بعض الدول الإسلامية ألا وهما تجربة ماليزيا وتجربة بنغلاديش، وأخير تم التطرق إلى دراسة حالة الجزائر من ناحية مساهمة البنوك الإسلامية في رفع مستويات الشمول المالي، ثم تم القيام بمقارنة حالتها مع الدول محا الدراسة.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، وأهم نتيجة هي أن التمويل الإسلامي يعد من أهم الآليات المساهمة في تحقيق الشمول المالي للعملاء، الذين تجنبوا الاندماج في النظام المالي الرسمي عمدا وطواعية، بحجة غياب خدمات ومنتجات مالية ومصرفية تتوافق مع الاعتقاد الديني الذي يفرضه الشرع الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الشمول المالي، البنوك الإسلامية، النوافذ الإسلامية، الجزائر.

Abstract:

The study aims to demonstrate the role of Islamic finance as a means through which the to expand the scope of financial inclusion in arab and islamic countries, by relying on a set of indicators that open the way to attract the largest possible nember of segments of islamic society and its institution, whom they rely in their financial and banking transactions according to the principales of tolerant Islamic Law, and to demonstrate this role, the analytical study approach was adopted where the experiences of some Arab countries, namely the experience of Egypt and the experience of Saudi Arabia were studied depth and the experience of some Islamic countries were studied, namely the experience of Malaysia and experience of Bangladesh, and finelly a study of the case of Algeria was addressed from terms of the contribution of islamic banks in raising levels of financial inclusion, then their situation was compared with the coutries included in the study.

The study reached several results, and the most important result is that islamic finance is one of the most important mechanisms contributing to achieving financial inclusion forcustomers, who deliberately and voluntarily avoided integration into the formal financial system, under the pretext of the absence of financial and banking services and products that are compatible with the religious belief imposed on them by islamic law.

Key words: Islamic Finance, Financial Inclusion, Islamic Banks, Islamic Windows, Algeria.

قـائمــة المحـتـويــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	**–**
شكر وعرفان	**–**
ملخص الدراسة	**I**
قائمة المحتويات	**II**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**V**
مقدمة	**أ–هـ**
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي	**06**
المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي	**08**
المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي وشروط التعاقد	**15**
الفصل الثاني: أساسيات الشمول المالي	**29**
المبحث الأول: مدخل للشمول المالي	**31**
المبحث الثاني: متطلبات تعزيز الشمول المالي	**37**
الفصل الثالث: التجارب الدولية للتمويل الإسلامي ومساهمته في تعزيز الشمول المالي	**44**
المبحث الأول: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية والإسلامية	**46**
المبحث الثاني: واقع التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	**90**
الخاتمة	**106**
قائمة المراجع	**113**
فهرس المحتويات	**122**

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الأول	
1-1	شروط صيغة المضاربة	**22**
	الفصل الثاني	
1-2	أهداف الشمول المالي	**34**
2-2	مؤشرات قياس الشمول المالي	**39**
	الفصل الثالث	
1-3	لائحة المصارف الإسلامية في الدول العربية	**47**
2-3	مؤشر الشمول المالي وترتيب الدول العربية خلال عام 2017	**53**
3-3	تطور عدد أجهزة الصراف الإسلامي على مستوى البنوك الإسلامية في الدول العربية	**54**
4-3	مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية للبالغين فوق 15 سنة في عام 2017	**55**
5-3	المؤسسات المالية الإسلامية والشمول المالي في الدول العربية	**57**
6-3	تطور حجم المصارف الإسلامية في دولة مصر العربية حتى نهاية 2020	**59**
7-3	نسبة استخدام الخدمات الرقمية في مصر	**64**
8-3	البنية التحتية الرقمية الداعمة للشمول المالي في مصر	**65**
9-3	مؤشر جودة الحياة الرقمية في مصر DQL لسنة 2019	**66**
10-3	تطور عدد الفروع الإسلامية السعودية	**68**
11-3	تطور حجم التمويل المصرفي الإسلامي وفقا لصيغ التمويل الإسلامي في السعودية	**69**
12-3	نسبة امتلاك البالغين (أكثر نت 15 سنة) للحسابات المالية والبنكية في السعودية	**71**
13-3	مؤشرات مساهمة مصرف الراجحي السعودي في دعم الشمول المالي	**74**
14-3	نمو قطاع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا	**77**
15-3	تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا	**78**

3-16	توزيع التمويل المصرفي الإسلامي الماليزي على مختلف القطاعات	78
3-17	مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا بنهاية سنة 2019	80
3-18	تطور معدلات صناعة التكنولوجيا المالية حسب القطاعات في ماليزيا	81
3-19	تطور عدد الصرافات الآلية وآلات الإيداع النقدي في ماليزيا	82
3-20	نسبة الودائع حسب صيغ التمويل الإسلامي في بنغلاديش	84
3-21	نسبة الاستثمار حسب صيغ التمويل الإسلامي في بنغلاديش	86
3-22	نسبة البالغين (أكبر من 15 سنة) حسب الفئات من الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية والمصرفية في بنغلاديش	87
3-23	الحسابات المالية الرقمية عبر الهاتف المحمول للبالغين (أكبر من 15 سنة) في بنغلاديش	88
3-24	تطور عدد الصرافات الآلية وطرفيات البيع والبطاقات المصرفية في بنغلاديش	89
3-25	تطور مساهمة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الإسلامي الجزائري (أهم المؤشرات)	93
3-26	الوضعية المالية لبنك البركة الجزائري	94
3-27	قيمة التمويلات الإسلامية المعتمدة حسب الصيغ من قبل البنك	95
3-28	حجم التمويل المقدم للزبائن لدى بنك البركة في الجزائر	96
3-29	الوضعية المالية لمصرف السلام الجزائري	97
3-30	صيغ التمويل الإسلامي المعمول بها في مصرف السلام الجزائري	98
3-31	حجم التمويل الإسلامي المقدم للزبائن لدى بنك السلام في الجزائر	98
3-32	تطور عدد وكالات القطاع المصرفي الجزائري	99
3-33	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر	100
3-34	عدد بطاقات الدفع الإلكتروني في بنك التنمية المحلية	101
3-35	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين 15 سنة فأكثر في الجزائر	101
3-36	دراسة مقارنة بين مجموعة الدول والجزائر	103

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
	الفصل الأول	
1-1	رؤى الباحثين حول خصائص التمويل الإسلامي	**12**
2-1	صيغ التمويل الإسلامي	**21**
3-1	التوزيع النسبي لصيغ التمويل الإسلامي خلال عام 2020	**21**
4-1	شروط صيغة التمويل بالمشاركة	**23**
5-1	شروط صيغة المرابحة	**24**
6-1	شروط صيغة الإجارة	**24**
7-1	شروط صيغة الاستصناع	**25**
8-1	شروط صيغة السلم	**25**
	الفصل الثالث	
1-3	عدد البنوك الإسلامية حسب النوع خلال سنة 2019	**51**
2-3	حجم التمويل الإسلامي الاجتماعي الموزع في الدول العربية خلال عام 2019	**51**
3-3	ركائز الشمول المالي للتمويل الإسلامي	**57**
4-3	نسبة تفضيل التمويل الإسلامي في الدول العربية مقارنة بدولة مصر	**61**
5-3	نسبة مساهمة مصر دوليا في التمويل الإسلامي الخاص بالصناعة المالية	**62**
6-3	إحصاءات عدد أجهزة الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية	**71**
7-3	عدد البطاقات المصدرة في المملكة العربية السعودية	**72**
8-3	تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية النشطة في المملكة العربية السعودية	**72**
9-3	المجموعة المعتمدة من طرف مصرف الراجحي السعودي	**73**
10-3	التمويل الممنوح في مصرف الراجحي الإسلامي عن طريق صيغ التمويل الإسلامي	**75**
11-3	توزيع تمويل المصارف الإسلامية الماليزية في مختلف القطاعات	**79**
12-3	مقارنة إجمالي الودائع في البنوك الإسلامية بالنسبة للقطاع البنكي ككل في	**86**

	بنغلاديش	
3- 13	الوضعية المالية لبنك البركة الجزائري	95
3-14	تطور المؤشرات المالية الرئيسية لمصرف السلام الجزائري	97

مقدمة

تمهيد:

إحتل النظام المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية، من خلال استقبال وحفظ الأموال والاستثمار فيها، من طرف البنوك التقليدية الرائدة في المجال المصرفي، وذلك لخبرتها في المجال وتجربتها الطويلة، لكن مع ذلك وقع النظام المصرفي التقليدي في سلسلة من الأزمات كانت آخرها الأزمة المالية 2008، وهو ما يدل على هشاشة هذا الأخير عكس ما يبدو عليه في الواقع، مما يعانيه من مشكلة انفصال النظام الحقيقي عن القطاع المالي، وبذلك وجهت انتقادات حادة للتمويل القائم على الفائدة في الاقتصاد الرأسمالي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بالنظام المصرفي الإسلامي القائم على التمويل الموجه بالشرع الإسلامي بدل التمويل القائم على الفائدة الربوية، حيث انتهجته العديد من الحكومات الدولية.

لقد وضعت مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي يتم من خلالها تسهيل وصول استخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية والبنكية، وتم تمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، حيث وضفت التكنولوجيا المالية في نظام المصارف الرسمي، وتم رفع جودة الخدمات والمنتجات المالية المصرفية فيما يصب في صالح تعزيز الشمول المالي، الذي يحظى بأهمية واسعة الانتشار في الفترة الأخيرة.

لقد لعب النظام المصرفي الإسلامي دورا بالغ الأهمية في توصيل الشمول المالي الذي لقي اهتماما متزايدا في الآونة الأخيرة، وذلك نظرا للعلاقة الوثيقة بينه وبين النمو الاقتصادي، بالخصوص وصوله إلى الفئة الفقيرة والمهمشة من جهة، وكذا الشريحة محدودة الدخل من جهة أخرى، حيث نجد الشمول المالي يلقى رواجا كبيرا واهتماما في البنوك والمؤسسات المالية بما فيها المصارف الإسلامية، وذلك نتيجة لزيادة أصناف مستخدمي الخدمات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة، إذ يسعى هذا القطاع إلى الوصول لبنية تنافسية ومتلائمة بين مقدمي المنتجات المالية والعملاء الملتزمين دينيا في كافة أنحاء المعمورة، ومن بين الدول التي حققت شمولا ماليا معتبرا من خلال تبنيها التمويل الإسلامي في قطاعاتها المصرفية مصر، السعودية، بنغلاديش وماليزيا، حيث يرجع ذلك إلى اهتمام حكومات هذه الدول بتحقيق شمول مالي جيد متلائم مع الشريعة الإسلامية مع الوصول إلى أعلى درجات التقدم في القطاع المصرفي، وتبني التكنولوجيا لتخفيض تكاليف الوصول إلى الخدمات والمنتجات وتحسين جودتها.

أما الجزائر فهي كغيرها تسعى للوصول إلى تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي وقد خطت خطوات في سبيل ذلك، فقد فتحت المجال للنظام المصرفي الإسلامي أن يلج في القطاع المصرفي الرسمي من خلال تقديم خدمات مالية تتوافق والشريعة الإسلامية، كما وأنها في طريقها لتحسين البنية التحتية المالية من خلال اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة في المعاملات المالية، وذلك لخدمة الشمول المالي تحت إطار مصرفي إسلامي.

1- الإشكالية: تم تناول موضوع البحث للبحث في واقع التمويل الإسلامي كبديل ومنافس للتمويل التقليدي ضمن مصادر التمويل على المستوى العالمي، وكذا الطرق المناسبة بأن يكون وفق نظام شامل ومتكامل قائم على العدالة بتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع، والوصول إلى شمول مالي كافي لتغطية الخدمات المالية ووصولها

إلى جميع فئات المجتمع بأقل التكاليف، وبسهولة على أوسع نطاق، خاصة الفئات المهمشة خصوصا الفقراء ومحدودي الدخل، ومن أجل الوصول إلى جوانب الموضوع تم التطرق إلى طرح الإشكالية التالية:

- ما هو دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي؟ وما هي إمكانية استفادة الجزائر بناءا على التجارب الدولية؟

- **2- الأسئلة الفرعية:** من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التمويل الإسلامي؟ وما الفرق بينه وبين التمويل التقليدي؟
- ما الغاية من تحقيق الشمول المالي؟ وما هي أهم مؤشراته؟
- هل نجحت تجارب الدول (مصر، السعودية، ماليزيا، بنغلاديش والجزائر) في تعزيز الشمول المالي من خلال توظيفها للتمويل الإسلامي، وكيف ذلك؟
- ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟

- **3- فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- الشمول المالي هو قدرة الأفراد بما فيهم ذوي الدخل المنخفض على الوصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية والاستفادة منها؛
- ساهم التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في مجموعة الدول من خلال توفير الخدمات المالية لأكبر شريحة من العملاء؛
- مستويات الشمول المالي في الجزائر متدنية نوعا ما وأقل من الدول محل الدراسة؛

- **4- أهداف الدراسة:** بناءا على الإشكالية السابقة يمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو التالي:

- التعرف على التمويل الإسلامي والتعرف على المنتجات المالية الإسلامية، وأهم الصيغ المستعملة في نشاط البنوك الإسلامية والدور الذي تقوم به في تعزيز الشمول المالي؛
- توضيح الإطار العام للشمول المالي وأهم متطلباته؛
- عرض مستويات الشمول المالي في مجموعة الدول المدروسة (مصر، السعودية، ماليزيا وبنغلاديش)، ومعرفة مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيزه، ومدى إمكانية الجزائر في الاستفادة منها؛
- معرفة مدى فعالية البنوك الإسلامية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر؛
- التعرف على المصرفية الإسلامية من خلال بيان أنشطتها الرئيسية من خلال بيان أنشطتها الرئيسية، وخدماتها المصرفية؛
- إبراز دور التمويل الإسلامي لنشاط البنوك المصرفية الإسلامية في مختلف الدول بما فيها حالة الجزائر لتعزيز الشمول المالي؛

- **5- أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة انطلاقا بموضوع التمويل الإسلامي كأفق جديد لتعزيز الشمول المالي، في ضوء ما أثبتته التجارب الدولية، وذلك برفع مستوبات الشمول المالي عن طريق المصرفية الإسلامية التي أصبحت آداة مهمة في توفير الخدمات المالية للشرائح المستبعدة ذات الدخل المنخفض ومنها الجزائر.

- **6- منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، حيث يعتبر المنهج الملائم لهذا النوع من الدراسات، فالمنهج الوصفي اعتمد على وصف الظاهرة المدروسة، وفيما يتعلق بمفاهيم الدراسة، أما المنهج التحليلي بما لما فيه من جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى أبرز النتائج، وتوضيح إسهامات المصرفية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الدول محل الدراسة بالإشارة إلى تجربة الجزائر، ومدى استفادتها.

- **7- حدود الدراسة:**

- **الحدود الزمنية:** كان مجال الدراسة في الفترة ما بين (2000-2022).

- **الحدود المكانية:** شملت الدراسة الدول العربية والإسلامية (مصر، السعودية، ماليزيا، بنغلاديش والجزائر).

- **8- أسباب اختيار الموضوع:**

- بما أننا أمة مسلمة فهذا يدفعنا إلى حب التطلع على كل ما يرضي الله تعالى ورسوله، واتباع ما يدعو إليه الدين الحنيف، وبما أن التمويل الإسلامي هو أحد قواعد هذا الدين فقد دفعنا هذا لاختيار الموضوع.
- إن التمويل الإسلامي أقرب للعدل في المعاملات المالية من نظيره، كما يلعب دورا فعالا في تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية، لذا فقد دفعنا هذا لاختيار الموضوع.
- المساهمة في إثراء المكتبات الجزائرية بالبحوث التي تتناول الاقتصاديات الإسلامية بالأخص التمويل الإسلامي.
- شغف الاطلاع على الاقتصاد الإسلامي عامة، والميول الذاتي لمعرفة الصيرفة الإسلامية خاصة.
- الترويج للتمويل الإسلامي وتعزيز التكنولوجيا المالية من خلاله.

- **9- الدراسات السابقة:** تمثل هذه الدراسة امتدادا وتكملة لدراسات سابقة تناولت موضوع التمويل الإسلامي والشمول المالي، ويمكن ذكر الدراسات التالية لارتباطها بالموضوع أو أحد عناصره:

- دراسة بولمرج وحيدة، **المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2022-2023.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على البنوك الإسلامية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي من خلال ما تتميز به من خصائص، والتي يمكن من خلالها استقطاب الشرائح المستبعدة ماليا للأسباب الدينية، فقد تطرقت إلى تجارب بعض الدول وإلى معرفة مستويات الشمول المالي في الجزائر من خلال تبني الصناعة المصرفية الإسلامية كأحد أبرز الحلول في ذلك، وذلك بالاستعانة بتجارب الدول محل الدراسة.

- دراسة صورية شمبي، السعيد بلخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية-تعزيز الشمول المالي جمهورية مصر العربية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 3، العدد 2، 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم المفاهيم حول الشمول المالي، أهميته، دوره وأهدافه في التنمية، حيث مع التطور الهائل في التكنولوجيا وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية في جمهورية مصر العربي.

- دراسة مصطفى نزار ياس، **مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الآداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020)**، رسالة إلى مجلس كلية الاقتصاد جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، جامعة البصرة-العراق، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى اختيار الدور التفاعلي للتكنولوجيا المصرفية في العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والآداء المالي في القطاع المصرفي العراقي، وتأتي أهمية الدراسة من ندرة الدراسات التي حاولت تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات (الشمول المالي والآداء المالي، التكنولوجيا المصرفية)، وكذلك محاولة الدراسة الحالية معالجة مشكلة واقعية تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في آداء المصارف.

- دراسة **M Mohieldin, Z Iqbal, A Rostom, Xiaochan fu** تحت عنوان:

The Role of Islamic Finance In Enhancing Financial Inclusion in organization of Islamic Cooperation OIC Countries, Islamic Economic Studies Vol 20, No2, December 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الفجوات الموجودة في دول التعاون الإسلامي ومدى توافق الشريعة الإسلامية مع التمويل الأصغر في الشركات، وإلى تحديد دور التمويل الأصغر الإسلامي، والتأمين التكافلي والصكوك الإسلامية واستهداف القطاع الفقير والهش في المجتمع، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك منتجات إسلامية متنوعة يمكن أن تؤدي إلى الحد من الفقر، ودعم المرأة ولكن بعد مواجهة التحديات التي تعرقل تنفيذ مثل هذه المنتجات المالية لتحقيق الشمول المالي.

- دراسة **Sami Ben Nacceur, Adolfo Barajas, and Alexnder Massara** تحت عنوان:

Can Islamic Banking Inclusion Financial inclusion? IMF Working Paper, 15\31 February 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين البنوك الإسلامية والشمول المالي في الدول الإسلامية أعضاء من منظمة التعاون الإسلامي، وتوصلت إلى أن الأفراد مستبعدون ماليا في هذه المناطق بالسبب الديني، وبالتالي يمكن للبنوك الإسلامية أن تكون وسيلة فعالة لتعزيز الشمول المالي، ولكن هذا يكون بعد إحداث بعض التغيرات بنموذج عمل هذه البنوك، كإقامة نظام تمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وإمكانية التمويل الأصغر للمشروعات متناهية الصغر، وإنشاء الصناديق، الأسهم للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتدريب موظفي البنوك بمعرفة التعامل بالصكوك الإسلامية وتحسين البنية التحتية.

- **10- تقسيمات وهيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول تطرقنا من خلاله إلى الإطار النظري للتمويل الإسلامي، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية التمويل الإسلامي (النشأة، المفهوم، الخصائص والأهمية...)، وخصص المبحث الثاني إلى مبادئ وأدوات التمويل الإسلامي، إذ تم التطرق إلى أهم الفروقات بين التمويل الإسلامي والتقليدي وأهم الصيغ المستخدمة.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لأساسيات الشمول المالي، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول عموميات حول الشمول المالي، أما المبحث الثاني خصص لركائز تعزيز الشمول المالي.

أما الفصل الثالث فقد كان مخصصا للدراسة التحليلية لواقع التمويل الإسلامي والشمول المالي في مجموعة الدول محل الدراسة واستفادة الجزائر منها، فقد قسم إلى مبحثين المبحث الأول لمجموعة الدول العربية والأجنبية منها، أما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل واقع التمويل الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه ومدى استفادتها منها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتمويل الإسلام

تمهيد:

تميزت الصيرفة التقليدية بقصورها لمرات عديدة كونها تدور في دولاب واحد وهو الاقتراض والإقراض مقابل فوائد محددة مستحقة الدفع وفق الآجال المتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة، تبعا لذلك يمثل نظام التمويل الإسلامي بديلا أو منافسا للنظام التقليدي من خلال التوجه للمالية الإسلامية أو ما يعرف بالصيرفة الإسلامية على أساس التشارك والعدالة في توزيع العوائد والأرباح وكذا تحمل الخسائر والذي تطور إلى حد كبير خصوصا بعد الأزمة المالية 2008، ذلك لما يوفره من صيغ وأدوات ومنتجات مالية مبتكرة في القطاع المصرفي خصيصا، وفق ضوابط الشريعة الإسلامية التي تتماشى والميزة التنافسية السائدة في المجال الاقتصادي، في محاولة لجعل الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية في متناول فئة كبيرة جدا في المجتمع، ألا وهي المجتمع الإسلامي بغية الحصول على هذه الخدمات ومحاولة الوصول إلى الشمولية المالية، بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.

إن هذا الفصل يحوي أهم المرتكزات الاقتصادية التي يدعو إليها الإسلام كدين ومنهج في الحياة, ومن ذلك السلوك الاقتصادي وضوابطه الشرعية، كما يحاول هذا الفصل أن يقوم على تحليل ووصف أهم أدوات التمويل الإسلامي التي يمكن للمؤسسات التمويلية أن تعتمدها، في إطار عملية طرح منتجات تقوم على التنوع والتوسع، ذلك من خلال المباحث والفصول التي تطرقنا إليها، وبصفتنا كطلبة متخصصون في الاقتصاد البنكي والنقدي، سلطنا الضوء على البنوك الإسلامية كنموذج للتمويل، حيث قمنا بإعطاء تحليل حول حدود التأثير التي يمكن لأدوات التمويل أن تلعب فيها دورا تنمويا خاصة فيما يتعلق بشمولية الأموال.

المبحث الأول: ماهية التمويل الاسلامي

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي وشروط التعاقد

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي

يقوم نظام التمويل الإسلامي على منطق أسس مخالفة تماما لمنطق التمويل التقليدي الكلاسيكي, حيث أن هذا الأخير يقوم على المعاملات المالية القائمة على مبدأ الفائدة والذي تدرجه الشريعة الإسلامية ضمن مفهوم واحد وموحد ألا وهو الربا، وهو معاملة مالية محرم في دستورها ولا يجوز من كل نواحيه وجوانبه، إذ أن منطق التمويل في الإسلام قائم على التشارك في الربح والخسارة عوض التمويل بالدين, لذلك يعتبر التمويل الإسلامي موجها أساسا نحو الانضباط الذاتي في النظام المالي عموما, وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب كما الآتي:

المطلب الأول: الإطار التاريخي والمفاهيمي للتمويل الإسلامي

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى رصد لمراحل نشأة التمويل الإسلامي وتطوره، بالإضافة إلى التطلع على مفهومه.

أولا: نشأة التمويل الإسلامي

يسود الاعتقاد بأن النشاط المصرفي والمالي صناعة غربية لكونها مرتبطة عضويا بالربا المحرم فيشرعنا، فالغرب يحتكر هذه الصناعة لأنه لا يبالي بالحرام والحلال, أما المسلمون فلا ينبغي أن يمارسوها لأنها منقطعة الصلة بتاريخهم وثقافتهم وعقيدتهم، وقد ترسخ هذا الظن شيئا فشيئا لدى المسلمين نتيجة لعدة عوامل أهمها الاستدمار البغيض للعالم الغربي لجل الدول الإسلامية، وانسلاخ الكثير من المسلمين من عقيدتهم وتراثهم بعد الاستقلال، فكانت النتيجة أن ذهب بعض الباحثين المتخصصين في التراث والحضارة الإسلامية إلى القول بأن تحريم الربا في الإسلام كان سببا أساسيا في عرقلة أعمال البنوك والائتمان مع ما يجره ذلك من عرقلة للنشاط الاقتصادي ككل وبالتالي ساهم بشكل كبير في تخلف المسلمين، وراح البعض الآخر يحاول أن يبرر الربا ويضع الفتاوى الباطلة، وأدرجت الجامعات في جل الدول الإسلامية تدريس التاريخ الغربي للعمل المصرفي وكأن المسلمين لا علاقة لهم بهذا النشاط، والأصل أن المسلمين عرفوا العمل المصرفي منذ البعثة، حيث كانت تلك أول حقبة تم التعامل فيها بأسس التمويل الإسلامي ثم تعاقب عليه الزمن كما التالي:

- في عهد الصحابة الكرام عرف نظام الإيداع المصرفي الذي تنقلب فيه الوديعة إلى قرض يرد بمثله عند الطلب، فقد روى بن سعد عن عبد الله بن الزبير بن العوام أن الرجل كان يأتي أباه الزبير بالمال ليستودعه إياه فيقول الزبير: لا ولكن هو سلف إني أخشى عليه الضيعة، بمعنى أنه كان يقرض المال المستودع من جديد، وكان من نتيجة ذلك أن تجمع لدى الزبير ثروة هائلة تقدر بالملايير أو حتى التريليونات بالقيمة الحالية، وقد كان كثير من الصحابة آن ذاك رجال اقتصاد وتجارة أو كانوا رجال أعمال يديرون الاقتصاد و يتعاملون بالودائع والنشاط المصرفي كعثمان بن عفان ، طلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم، وكمثال آخر، تاجر الرسول صلى الله عليه و سلم بمال زوجه خديجة بنت خويلد "رضي الله عنها و أرضاها" قبل الزواج منها وقبل نزول الرسالة عن طريق صيغة المضاربة، أي أن العمل المصرفي كان عند العرب. .

أما بالنسبة للتمويل الإسلامي بمفهومه الحديث الذي يندرج ضمن النظام المصرفي الإسلامي فقد مر بمراحل هامة منذ بدايات إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية وشهد تطورا مستمرا عبر الفترات الآتية: [1]

- مع العام 1940 على وجه التحديد بدأت بعض تجارب استخدام التقنيات على النحو التمويل الإسلامي من قبل اقتصاديين ومصرفي "ترى النور" في ماليزيا وباكستان.
- بعد ذلك جاءت تجربة مصر عام 1963، والتي تقدم على أنها نقطة الانطلاق للنظام المصرفي الإسلامي وعملية التمويل الإسلامي، إذ أنشأ 'أحمد النجار' في مدينة 'ميت غمر' بنك ادخار كانت المبالغ المجمعة فيه مخصصة لتمويل المشاريع الزراعية فاجتذب البنك آن ذاك مودعين كثر، لكن السلطات المصرية تلقت هذا النجاح بكثير من الريبة، وفي عام 1972 قامت حكومة 'عبد الناصر' الاشتراكية بتأميم هذا البنك ليصبح "بنك ناصر الاجتماعي".
- ثم تطور النظام المالي رسميا ليطور معه آليات التمويل الإسلامي في السبعينات أثناء الارتفاع الكبير لأسعار النفط إذ تضاعفت الأسعار بمقدار اثنتي عشرة مرة، ومع تراكم الودائع في البلدان الخليجية أنشأت المؤسسات المالية لإدارة الودائع وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- في عام 1975 أنشأ أول بنك إسلامي في دبي ثم تلاه "بيت التمويل الكويتي" عام 1977، و "بنك البحرين الإسلامي" عام 1979، و"مصرف قطر الإسلامي" عام 1982، وأنشأت أيضا "دار المال الإسلامي" في 'جونيف' عام 1981، كل هذه المصارف تتوافق تماما والمفاهيم الإسلامية، ثم أنشأت "دار المال الإسلامي " شبكة من الوكالات في قرابة العشرين بلدا، حيث أتاحت له أصولها امتلاك مشاريع طموحة خصوصا مشروع إقامة نظام عالمي للتمويل الإسلامي يتضمن بنوكا وشركات استثمارية وشركات تأمين.
- ثم سرعان ما قدمت للمنافسة مجموعتان أخرايتان تأسستا في 'المملكة العربية السعودية' وهما مجموعة "الراجحي" التي تحولت إلى بنك يمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة عام 1984، أما 'بنك البركة' فقد وسع نشاطه الدولي منذ البداية من خلال تأسيس شبكة في بلدان الجمهوريات العربية والإسلامية من الشرق الأوسط وبلدان المغرب العربي.
- كما تم تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية" عام 1975، إذ كان الحدث في منتهى الأهمية آن ذاك وساهم بهذه الصفة في تمويل مشاريع عملاقة على نحو القيود الإسلامية وشريعة الدين.
- خلال نفس الفترة، شرعت بلدان أخرى في أسلمة كاملة لنظم تمويلاتها المالية مع الشريعة الإسلامية مثل 'باكستان' عام 1979 تليها 'السودان' و'إيران' عام 1983.
- ومنذ تسعينات القرن المنصرم قامت البنوك الكلاسيكية الموجودة في البلدان الإسلامية بافتتاح وحدات خاصة أو نوافذ إسلامية مثل المؤسسة المصرفية العربية و"بنك الخليج الدولي" في 'البحرين'، وهنا أدخل التمويل الإسلامي حتى في الصيرفة التقليدية ذلك بغية جذب عملاء مسلمين وحذت حذوهما بنوك أخرى في المنطقة.

---

[1] علي محيي الدين القرة الداغي، **المقدمة في منهج الفقه الإسلامي للاجتهاد والبحث في القضايا المعاصرة في ضوء الثوابت والمتغيرات والمقاصد العامة**، دار البشائر الإسلامية، 2013، ص123.

– بعد ذلك افتتحت البنوك الغربية المتواجدة في العالم الإسلامي نوافذ للتمويل الإسلامي كالبنك الهولندي "أمرو" و"سيتي بنك" في 'البحرين.

ثانيا: مفهوم التمويل الإسلامي

لقد أعطى الباحثون والمؤرخون المتخصصون في الصيرفة الإسلامية عدة مفاهيم وتعاريف للتمويل الإسلامي فاختلفوا في وجهات أنظارهم حول الموضوع، إلا أن جوهر الركيزة الشرعية والمبدأ الأسمى فيها بقي ثابتا ومتوجها نحو نفس الوجهة، أي تحمل الربح والخسارة معا، وهو في الأصل ما يميزه عن التمويل الكلاسيكي ذو البنية الربوية الغربية، وقد انتقينا المفاهيم والتعريفات الآتية:

1. التمويل الإسلامي هو تقديم ثروة عينية أو نقدية، يقصد بها الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها، لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية.[1]
2. يعرف أيضا على قيام البنك الإسلامي بتلبية طالب المال إما للعمل بهذه الأموال أو لاستعمالها بصورة معينة، وهذا التمويل يكون إما بالمشاركة بالأموال التي قد لا تتوافر لديه أو إعطاء العميل المال على سبيل المضاربة وفق مفهوم الشريعة الإسلامية أو المداخلة في التجارة من خلال زيادة رأس مال العميل المتداول للبضاعة أو على الأقل تأجير الآلات والمعدات وغيرها من صور المنفعة، أي أن التمويل هو تقديم مال ليكون حصة مشاركة برأس مال أو أنه قيام مباشر بشراء سلعة لتباع للآمر بالشراء.[2]
3. وقد اتفق الاقتصاديون الإسلاميون على أنه يشمل إطارا شاملا من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية، وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصرا أساسيا لتنظيم العلاقات المالية، وذلك مع التأكيد بأن المال هو مال الله وأن البشر مستخلفون فيه وذلك وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة مثل تنظيم الزكاة والإنفاق وضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه.[3]

من خلال هذه المفاهيم التي تناولناها حول التمويل الإسلامي، والتي نحاول من خلالها إبداء المستخلص أو الحصيلة المفاهيمية وزبد الحديث أعلاه، ومنه يمكن تقديم التعريف أدناه:

4. التمويل الإسلامي هو عملية تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها ألا وهو البنك، إلى المؤسسات المختلفة أو إلى الأفراد، بالاعتماد على مبادئ شرعية إسلامية، بهدف الاستثمار فيها وتحقيق الأرباح من خلال توظيفها بشكل يجوز شرعا، ليكون العائد مباحا، ذلك للمساهمة بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية**، الطبعة الثانية، 2004، ص12.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **إقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية**، دار النشر للطباعة والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2019، ص 279.

[3] بوزيد عصام، **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009\2010، ص3.

المطلب الثاني: خصائص التمويل الإسلامي ومبادئه

حتى نتعرف بشكل أكثر وضوحا على ما يتميز به التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي حاولنا أن نستعرض أهم الخصائص و أهم الأساسيات و المبادئ التي تضبطه و التي أوردها المختصون والباحثون في هذا المجال, وحتى تتضح الرؤية أكثر حاولنا تصنيف هذه الخصائص و المبادئ من خلال ما يلي:

أولا: خصائص التمويل الإسلامي

تنبع خصائص التمويل الإسلامي من خلال نظرة الإسلام إلى المال ومدى تحقيق المنافع المرجوة من خلال استثماره في شتى المعاملات الاقتصادية وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية، حيث يعتبر الشرع الإنسان مستخلفا فيه من بعد الله سبحانه وتعالى، ويستوجب الحفاظ عليه من السرقة والخسارة والضياع، وعلى هذا الأساس تتجلى سمات وخصائص التمويل الإسلامي فيما يلي:[1]

- توجيه المال نحو الإنفاق المشروع؛
- إستبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاءا؛
- توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي؛
- التركيز على مهارات الفرد وطاقاته وإبداعاته؛
- التركيز على توجيه المال بما ينفع الفرد والمجتمع؛
- إحتوائه العديد من صور وأشكال التمويل المتباينة فيما بينها؛
- تطبيق صيغ تمويلية من شأنها أن تساهم في المزج بين عناصر الإنتاج؛

كما نضيف إلى هذه النقاط الخصائص التالية الخصائص التالية:

- هو عبارة عن تمويل حقيقي تقدم فيه الأموال والخدمات لطالبها بشكل حقيقي وليس تمويلا مصطنعا أو على ورق، كما أنه لا يقف على حد عرض الأموال بل يضم عرض الخبرات والكفاءات والمهارات؛
- أن تكون الأموال والمشاريع الممولة سليمة شرعا، أي أن مصادر الأموال مقبولة شرعا والمشاريع المراد تمويلها مقبولة شرعا؛
- الإعتماد على أساليب تمويل مبتكرة تتميز بالتنوع والتعدد وقيامها على أساس دراسات الجدوى من الناحية الاقتصادية وعلى أساس الحلال من الناحية الشرعية؛

[1] بتصرف الباحث نقلا عن إبراهيم معمر ،زبير زمولي، **دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الأكاديمي في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2019\2020، ص7-8.
- بوزيد عصام، **مرجع سبق ذكره**، ص4-5.

الشكل رقم (1-1): رؤى الباحثين حول خصائص التمويل الإسلامي

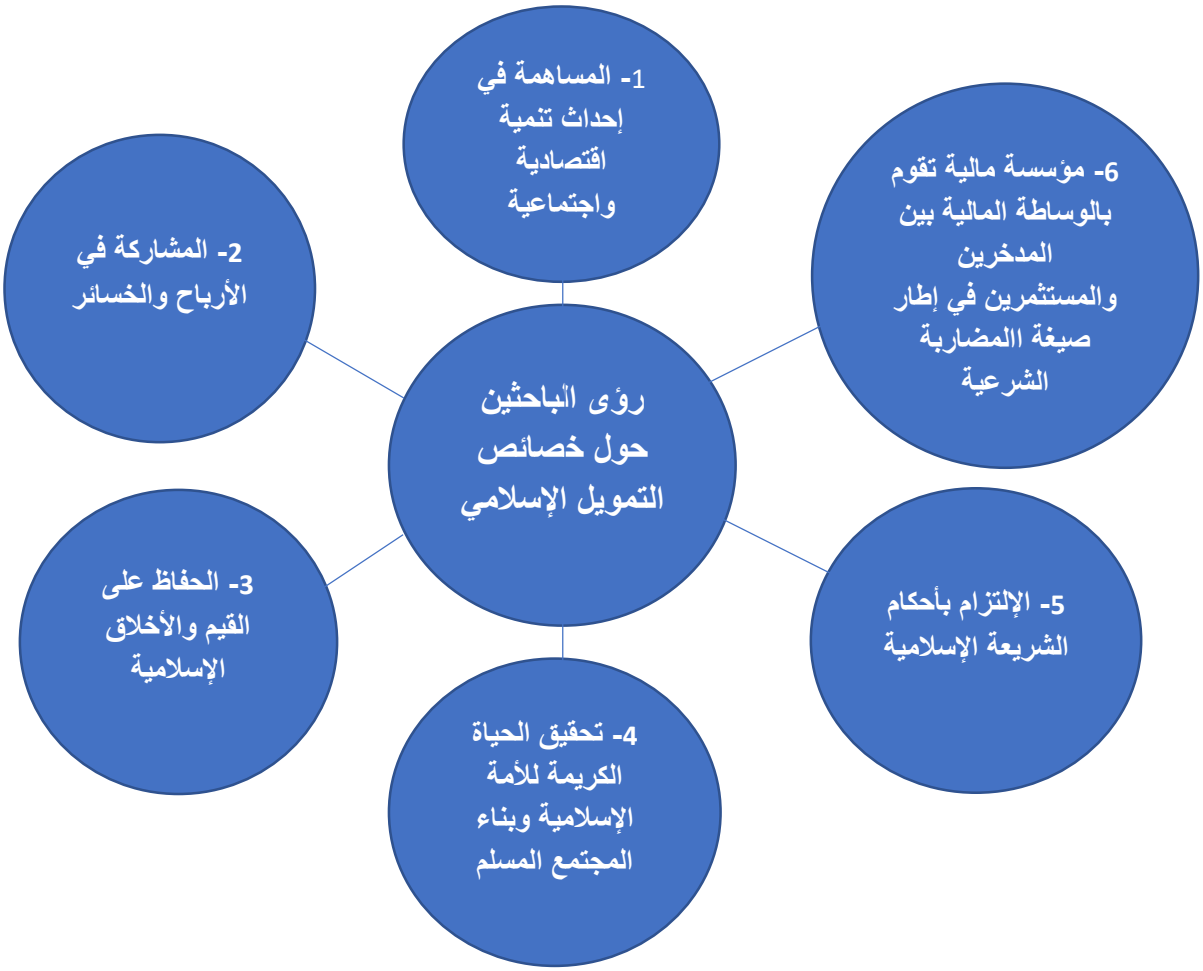

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مراجع متعددة

ثانيا: مبادئ التمويل الإسلامي:

يحكم التمويل الإسلامي مجموعة المبادئ والركائز والتي تجعله يشير في مجملها إلى مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وذلك من خلال الآتي:

1. المبادئ الشرعية:

هناك العديد من المبادئ والمعايير التي يجب مراعاتها في أنشطة التمويل الإسلامي، وسنوضحها بما يتلائم مع تنوع مصادر التمويل كما يلي:

- مبدأ تنمية المال وعدم الاكتناز؛
- مبدأ عدم التعامل بالربا في المعاملات المالية؛
- مبدأ المحافظة على المال و حمايته من المخاطر؛
- مبدأ المشروعية الحلال من خلال الاستثمار في المشاريع الحلال؛
- الإلتزام بالأخلاق المالية في المعاملات، فالإسلام دين الالتزام بالقيم والأخلاق؛

- مبدأ تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية والمتمثلة في التشريعات المستنبطة من الكتاب والسنة والإجماع؛
- مبدأ الالتزام بأهم قاعدتين فقهيتين أساسيتين في التمويل الإسلامي:[1]

أ. **الغنم بالغرم:** أي أن المكسب يكون بقدر تحمل المشقة وكذلك التكاليف للطرف الشريك في أعماله.

ب. **الخراج بالضمان:** أي أن الذي يضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد أو مكسب ويكون الخراج أي ما خرج من المال جائز الانتفاع لمن ضمنه.

إضافة إلى هذه المبادئ نضيف مبادئ أخرى تتمثل في:[2]

2. **المبادئ الاقتصادية والفنية :**

لا بد من أخذ هذه المعايير في الحسبان لا سيما في التمويل الإسلامي الاستثماري وأهمها مبادئ السلامة المالية، والتي تعتمد على:

- القدرة المالية للعميل؛
- قوة المركز المالي للعميل؛
- مراجعة الوثائق والمستندات الثبوتية؛
- التعرف عل حالة السيولة والتدفقات النقدية؛

3. **المبادئ الإدارية:**

- مبدأ دراسة الجدوى؛
- مبدأ المتابعة والإشراف؛
- مبادئ متعلقة بطالب التمويل، أي تقييمه من حيث الالتزام الديني والخلق والأمانة والكفاءة والخبرة وحتى القوة (قال تعالى: يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين)؛

المطلب الثالث: أهمية التمويل الإسلامي

إن عملية التمويل الإسلامي ودورها في عملية التنمية الاقتصادية نابعة من خصائص هذا التمويل المستمد من الشريعة الإسلامية، كمنهج متكامل للحياة ذو الدور الرائد المتكامل الذي تحققه مصادر التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الفرد المسلم بما يكفل تحقيق التنمية الحقيقية للفرد والمجتمع ،فالتمويل الإسلامي بصفته

[1] إبراهيم معمر، زمولي، **مرجع سبق ذكر**، ص: 11-13.
[2] محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة-دراسة لأهم مصادر التمويل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم المصاريف الإسلامية، ص37-38.

نابع من المبادئ السمحاء للإسلام لا يقتصر على تلبية حاجات الفرد المادية فقط بل أنه يوازن و بشكل دقيق بين الحاجات المادية و الحاجات المعنوية، فهو بقدر ما يكون قادرا على تلبية الحاجات المادية فإنه يعود بالنفع على الاقتصاد القومي وحتى على مبادئ المسلم بذاته، وهو ما نوضحه في النقاط التالية:

– يربي في الفرد صفة الرقابة الذاتية والخوف من الله عز وجل أولا وأخيرا؛

– هو أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من منظور المصلحة العامة للمجتمع، وينمي في الفرد المسلم شعوره بإتمانه لدينه ووطنه ومجتمعه؛

– التمويل الإسلام بمصادره المختلفة يهذب ويوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه باعتباره جزءا لا يتجزء من مجتمعه[1]؛

– يوفر صورة واضحة للاستقرار المالي على أرض الواقع، حيث أنه في حالة عدم الاستقرار المالي تكون ملحوظة وواضحة في الأزمات المالية التي تأتت أساسا من النظام المالي الربوي؛

– بالإضافة إلى ذلك يحقق الاستقرار النقدي، فهو لا يسمح بنمو الثروة النقدية بعيدا عن النمو في الثروة الحقيقية وفي المبادلات التجارية الحقيقية؛

– يقتضي توجيه المال إلى نشاطات استثمارية إنتاجية حقيقية نظرا لارتباط عائد التمويل بالأرباح المحققة، كما يمكن توجيه التمويل الإسلامي نحو تمويل المبادلات التجارية الحقيقية، فلا يمكن مبادلة نقد بنقد مع الزيادة لأنه من الربا المحرم، كذلك وأن التمويل الإسلامي يتماشى واحتياجات المبادلات التجارية، ولا يسمح بنمو الكتلة النقدية بما لا يتجاوز حاجة النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى تفادي التضخم[2]؛

– إن التمويل الإسلامي مرده إلى مدى الحاجة إليه، ودوره بالوفاء بمطالب الفرد والجماعة، وتحقيق الغرض المستهدف منه، وكلما اتسع نطاق التعامل به وكثر اللجوء إليه وصار استعماله من قبل الفرد والجماعة لتلبية حاجة عامة وخاصة، كلما دل ذلك على عمق المصلحة فيه، إذ تعود المنفعة والمصالح للأطراف الآتية[3]:

أولا: بالنسبة للعملاء

يعتبر التمويل مصدرا لسد الفجوات التمويلية والتي يحتاجون لها حسب صيغة التمويل من حيث الزمن، وتتبلور الأهمية التي ينتفع بها العميل كالتالي :

1- التمويل قصير الأجل:

يستخدم لسد الفجوات التمويلية التي يحتاج لها العملاء لفترات محددة بدلا من الالتجاء إلى زيادة رؤوس أموالهم، وإدخال شركاء جدد معهم، ومشاركتهم في الأرباح المحققة.

2- التمويل متوسط الأجل:

وذلك لتمويل شبه الأصول الثابتة أو لمواجهة مصاريف رأسمالية أخرى.

---

[1] محمد عبد الحميد محمد فرحان، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

[2] زيد أيمن، **أثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وفقا لمقررات لجنة بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية و مالية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2019\2020، ص79-82.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 280-281.

3- التمويل طويل الأجل:

وذلك لتمويل اقتناء الأصول الثابتة أو إنشاء البنية التحتية للمشاريع من مرافق ومباني وخلاف ذلك.

ثانيا: بالنسبة للبنك

يعتبر التمويل المصدر الرئيسي لتحقيق إيرادات البنك من خلال العوائد المحصلة وتعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المساهمين أصحاب رأس مال البنك.

ثالثا: بالنسبة للاقتصاد القومي

يساهم التمويل الإسلامي في مقابلة الاحتياجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي، كما يعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وسياسة الدولة، ويساهم في خلق فرص عمل لحل مشكلة البطالة وزيادة معدل النمو للدخل القومي.

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي وشروط التعاقد

يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته خلافا للتمويل التقليدي، فالمصارف الإسلامية تمتنع عن التمويل أو الاستثمار في المشاريع المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، فهي تجتنب كل تعامل فيه جهالة أو غرر أو أكل أموال الناس بالباطل, لذا فهي تتحرى للتأكد من الحلال عند التمويل، من خلال تطبيق المبادئ والأسس التي تسير هذه المعاملات، ومن خلال مبحثنا هذا سنتطرق لصيغ التمويل الإسلامي، وللتفصيل في مرادنا قمنا بتجزئة هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي كالتالي أدناه:

المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي

تطبيقا لمقاصد الشريعة الإسلامية في عملية استثمار الأموال وغيرها من المعاملات المالية، هناك العديد ومن صيغ التمويل التي تقوم على أسس القواعد الإسلامية، أهمها مبدأ المشروعية الحلال، مبدأ تحريم الربا، المحافظة على المال وحمايته من المخاطر، إذ قدم لنا الاقتصاد الإسلامي أساليب وصيغ تمويل بديلة تقوم على أساس الالتزام بالأحكام الشرعية، وفيما يلي نذكر أهم الأساليب التمويلية التي يمكن استخدامها في تمويل العملاء المعنيين كما يلي:

أولا: الصيغ المستندة على الملكية (المشاركة)

وهي الصيغ التي تتسم بشراكة الطرفين في المال والجهد سواء في تقاسم الأرباح أو في تحمل الخسائر، وتتمثل في الصيغ التالية:

1. المضاربة:

أ. تعريفها: هو عقد بين مستثمرين اثنين، الطرف الأول يسمى "رب المال"، وهو الذي يبذل المال، قد يكون شخص أو مؤسسة استثمارية، أما الطرف الثاني فيقوم بالعمل اللازم ويقدم خبرته لاستثمار هذه الأموال ويسمى "المضارب" (البنك مثلا)، في عملية تشغيلية مطابقة للشريعة الإسلامية، لقوله 'تبارك وتعالى': "وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله."

في حالة الربح يحصل المضارب على عائد عن جهده وعمله وخبرته، ويأخذ رب المال عائدا على مشاركته برأس المال، ويتم تقاسم العائد بحسب النسبة التي تم تحديدها في العقد مسبقا، علما أن العائد هو الربح الصافي لعملية المضاربة.

في حالة الخسارة يفقد أحدهم ثمرة عمله ومصاريفه الإدارية في حين يفقد الآخر ماله جزئيا أم كليا، فيتحمل الطرفان الخسارة إلا إذا تبين التقصير أو الإهمال.[1]

ب. **أشكالها:** تتمثل أشكال المضاربة فيما يلي[2]:

✓ **من حيث عدد المشاركين:**

- **المضاربة الثنائية (المزدوجة\الخاصة):** أحدهما يقدم المال والثاني يقدم الجهد ويدير.
- **المضاربة الجماعية (المشتركة):** متعددة الأطراف المشاركة من ناحية أرباب المال وأرباب الخبرة والعمل.

✓ **من حيث حرية التصرف:**

- **المضاربة المطلقة (الحرة):** هي التي تكون اختيارية ولا تفرض بنشاط أو زمن أو مكان معين أو التعامل مع الأفراد أنفسهم، فهي خالية من أية قيود قد يفرضها رب المال على المضارب.
- **المضاربة المقيدة:** هي التي يفرض فيها رب المال شروطا على المضارب بماله، للحفاظ عليه وتأمين مخاطر هلاكه.

✓ **من حيث دوران رأس المال:**

- **المضاربة قصيرة الأجل:**

هي التي تكون في شكل صفقات يشتريها المضارب صاحب العمل بتمويل من صاحب المال، وتصفى خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا، وتتم المحاسبة بين الطرفين على أساس الربح الفعلي بعد كل بضاعة حسب الاتفاق بينهما، أي يكون دوران رأس المال مرة واحدة والصفقة تتكرر مرة واحدة.

- **المضاربة المستمرة:**

هي التي تأخذ شكل الشراكة المستمرة لتنفيذ مجموعة متتالية من الصفقات، وتستمر لأكثر من فترة، أي هي مضاربة غير محدودة، وتتميز بدوران رأس المال عدة مرات[3].

[1] رفيق يونس المصري، **التمويل الإسلامي**، دار القلم، دمشق-سوريا، الطبعة الأولى، 2012، ص 76.
[2] محمود حسن صوان، **أساسيات الاقتصاد الإسلامي**، دار المنهج، القاهرة-مصر، الطبعة الثانية، 2022، ص148-149.
[3] زيد أيمن، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

2. المشاركة :

أ. **تعريفها:** هو عقد يكتتب بموجبه طرفان أو أكثر في رأس مال مشترك بينهم لتنفيذ مشروع معين، فيشتركون في الأرباح وفقا لبنود العقد، كما ويشتركون في الخسائر بالتناسب مع مساهمة كل طرف، ما لم يتم إثبات سوء في الإدارة والتسيير.

ب. **أوجهها:** تظهر المشاركة على عدة وجوه مختلفة حسب العوامل المحددة لذلك:

- **مشاركة المفاوضة:**

هي التي يتساوى فيها رأس المال المقدم، وبالتالي تتساوى الأرباح والخسائر، كما يتساوى الطرفان في التصرف في إدارة الشركة أو المشروع.

- **مشاركة العنان:**

هي التي لا يحدث فيها التساوي في رأس المال وفي الحقوق، فيكون التزام كل طرف حسب مقدار مشاركته في رأس المال، كما تحسب الأرباح والخسائر وفقا لنسب المساهمة والمتفق عليها في العقد[1].

- **مشاركة الأعمال:**

تسمى أيضا ب"مشاركة الأبدان" أو "التقبل"، وهي أن يشترك اثنان أو أكثر على أن يتقبلا الأعمال من الغير، ويكون توزيع الربح حسب الاتفاق، سواءا كانوا من نفس طبيعة العمل أو اختلفوا.

- **مشاركة الوجوه:**

تسمى أيضا ب"مشاركة المفاليس"، وهي أن يشترك اثنان فأكثر لا مال لهما على أن يشتريا بضاعة بجاههما نسيئة (بالأجل) ثم يبيعانها، ويكون الربح بينهما بالتساوي أو حسب الاتفاق، على أن تكون نسبة الخسارة بنسبة ما يشتريه كل منهما[2].

ج. **أشكالها:** تبرز صيغة المشاركة على شكلين تعرف بهما هما:

- **المشاركة الدائمة (الثابتة):**

هي من وسائل التمويل متوسط وطويل الأجل، فيه يقوم المصرف الإسلامي بمشاركة شخص أو أكثر في مشروع معين وفقا للضوابط الشرعية[3].

- **المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك \ المؤقتة):**

عادة ما يكون فيها البنك هو الشريك المتنازل عن حصصه، غالبا ما يتنازل بشكل تدريجي للشريك الآخر مقابل مبلغ من المال يحدد حسب السوق، ويستعيد المصرف مساهمته شيئا فشيئ بحسب التقدم في إنجاز

---

[1] جينقياق كوس بروكيه، ترجمة مصطفى الجيزي، **التمويل الإسلامي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2011، ص79.

[2] زيد أيمن، **مرجع سبق ذكره**، ص111.

[3] إبراهيم معمر، زبير زمولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

المشروع، وفي آن واحد تنتقل ملكية المشروع تدريجيا إلى العميل، وتتناقص تباعا حصة ربح البنك بالتناسب مع حصة الشراكة المتبقية[1].

3. المزارعة، المساقاة والمغارسة:

من أساليب التمويل الزراعي، وهو نوع من التمويل يشمل صيغ الاستثمار الزراعي على المنهج الإسلامي، وتتمثل في الصيغ الآتية:

أ. **المزارعة:** هي تقديم عنصر الأرض والبذور المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم بالعمل والإنتاج، مقابل نصيب مما يخرج من نتاج الأرض وفق نسبة متفق عليها لكل منهما.

ب. **المساقاة:** هي تقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها (الري أو السقي والرعاية)، على أساس أن يوزع الناتج من الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها.

ج. **المغارسة:** هي تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثان، ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما[2]، كأن يحل البنك محل العامل في حالة عجز المالك على غراسها، فيكون الشجر والإنتاج قسمة بينهما حسب الاتفاق.

ثانيا: الصيغ القائمة على المديونية

هي الصيغ التي تقوم على مبدأ الدين في المعاملة المالية، ولا تقوم على المشاركة في الأرباح والخسائر، هي عديدة ومتنوعة نذكر أهمها[3]:

1. المرابحة:

يطلق عليها مصطلح "بيع المرابحة للآمر بالشراء"، أو "بيع المواصفة" وهي أبرز شكل من أشكال المرابحات الأخرى، وتعني بيع السلعة المتفق عليها للمشتري بهامش ربح متفق عليه، يضاف إلى سعر تكلفتها، بالإضافة إلى اتفاقات أخرى بين الطرفين، حيث تستخدم المصارف الإسلامية هذه الصيغة لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير.

2. الإجارة (المنتهية بالتمليك):

هي عقد بين المؤجر (البنك) والمستأجر (العميل الممول) على أن يعطي المؤجر للمستأجر حق الانتفاع بالأصل المؤجر، وحق تملك الأصل حال انتهاء فترة التأجير، شريطة تسديد كامل قيم الدفعات الإيجارية.

3. البيع لأجل (بالتقسيط):

هو قيام البائع (البنك) بتسليم السلعة أو الصفقة المتفق عليها إلى المشتري في الحال، مقابل تأجيل سداد سعر البيع إلى وقت آجل معلوم، سواءا كان التأجيل للسعر كاملا أم لجزء منه، وقد جرى العرف على تسديد الجزء المؤجل من السعر الكلي للسلعة على دفعات (أقساط).

---

[1] جينقياق كوس بروكيه، **مرجع سبق ذكره**، ص80.

[2] ياسين حريزي، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2013\2014، ص82.

[3] محمود حسن صوان، **مرجع سبق ذكره**، ص154-158.

4. الإستصناع:

هو عقد يتعهد بموجبه الصانع (المؤسسة الممولة) بإنتاج شيء معين للمستصنع (العميل بطلب من البنك)، وفقا لمواصفات عالمية تم الاتفاق بشأنها، وبسعر وتاريخ تسليم محددين، إذ تساهم صيغة الاستصناع في التنمية الصناعية واستغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة في مجال الصناعة، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تساهم في ثلاثة أشكال للاستصناع وهي:

أ. عقد المقاولة:

عقد يقوم فيه المقاول بصنع شيء بناءا على طلب الطرف الآخر، حيث يقدم المقاول مواد الصنع مع العمل مقابل ثمن معلوم في وقت معلوم.

ب. التجمعات الصناعية :

تتفق المؤسسة الممولة مع عدد من الصانعين لقيام كل واحد منهم بتصنيع جزء معين من منتج خاص، ويتم الاتفاق مع غيرهم من الصانعين لتجميع الأجزاء وإخراج المنتج النهائي الذي يصبح ملكا للمؤسسة لبيعه في الأسواق.

ج. الإستصناع الموازي:

تستصنع المؤسسة الممولة لأي طالب مهما كان المنتج المصنع ذو المواصفات الخاصة التي يريدها، إذ توظف أموالها بما أنها ليست مصنعا، ثم يقوم الطالب (المستصنع) بدوره بالتعاقد مع المصنع (الصانع الأصلي) بعقد آخر وفق الشروط المتفق عليها في العقد الأول لدى المؤسسة الممولة (الصانع بالتعاقد).

5. السلم:

هو عقد يتم بموجبه التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع آجل بعاجل، فالآجل هو البضاعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل متفق عليه، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري[1].

6. الجعالة:

هي ألا يقدر الشخص (فكريا، بدنيا، أو ماديا) على إنجاز عمل إنتاجي أو غير إنتاجي، فيستعين بمن له القدرة مقابل أن يدفع المال لقاء الخدمة[2].

ثالثا: الصيغ المبنية على البر والإحسان (التمويل التكافلي/التعاوني)

هي صيغ تطوعية وتبرعية بحتة لا ربحية، المراد منها نيل مرضاة الله وكسب محبته عملا بقوله 'تعالى': "من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة" البقرة، الآية: 245، حيث تعددت آيات الصدقات والإنفاق والزكاة في مواطن عديدة في القرآن الكريم، نذكر منها:

[1] حريزي ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 82-83.

[2] شوقي أحمد دنيا، **الإقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص138.

1. القرض الحسن:

هو قيام المصرف الإسلامي بتمويل جهة معينة لفترة ما على أساس أن ترد المنشأة المبلغ دون زيادة خلال مدة متفق عليها.

2. الزكاة:

هي إخراج نصاب المال إذا كان صاحبه ميسور الحال كلما حال الحول، وهي فرض على الغني وحق للفقير، حيث جعل الله الزكاة تطهر المال من كل ما هو مشكوك فيه لقول الحق: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم تزكيهم وبها"، كما تنميه وتطرح البركة فيه، وفي الوقت ذاته طاعة لأمر الله 'تعالى': "وءاتوا الزكاة"، فبها يجمع البنك الإسلامي بين أهدافه الاستثمارية والاجتماعية، ومن هنا تقوم بتوزيع زكاة أموالها وأموال عملائها وغيرهم إنفاقها وعلى من يستحقها من الفقراء والمساكين والغارمين[1].

3. الصدقات التطوعية (المنح والهبات):

تعد من الآليات الاجتماعية لتحقيق التكامل الاجتماعي والعمل على تماسك المجتمع، ونشر المودة والمحبة بين أفراده، لتوثيق الأخوة الإنسانية الإسلامية، ويتم تمويل المؤسسات متناهية الصغر بواسطة هذه الآلية، من خلال الأموال التي يضعها المسلمون في صناديق مخصصة لذلك في المساجد أو تسليمها للمؤسسات الخيرية ليتم توزيعها على أصحاب هذه المشاريع الذين يتقدمون للإدارة طلبا لتمويلهم، وقد وردت الصدقة في القرآن الكريم في مواطن عديدة كقوله 'تعالى': "وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون" البقرة، الآية: 280، وقال أيضا 'سبحانه وتعالى': "يمحق الله الربا ويربي الصدقات" البقرة، الآية:276.

4. الوقف:

وهو تخصيص مال في صورة رأس مال دائر، والإنفاق من عائده في كل الخيرات التي يعود نفعها على أوجه البر المختلفة، من إعانة المحتاجين أو نشر العلم أو المحافظة على الصحة، حيث يخصص صندوق يسمى "صندوق الأوقاف"، والذي يضم الحصيلة الوقفية المتجمعة التي يتم استخدامها في تمويل المشاريع الخيرية[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص37-47.
[2] حريزي ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 84-85.

الشكل رقم (1-2): صيغ التمويل الإسلامي

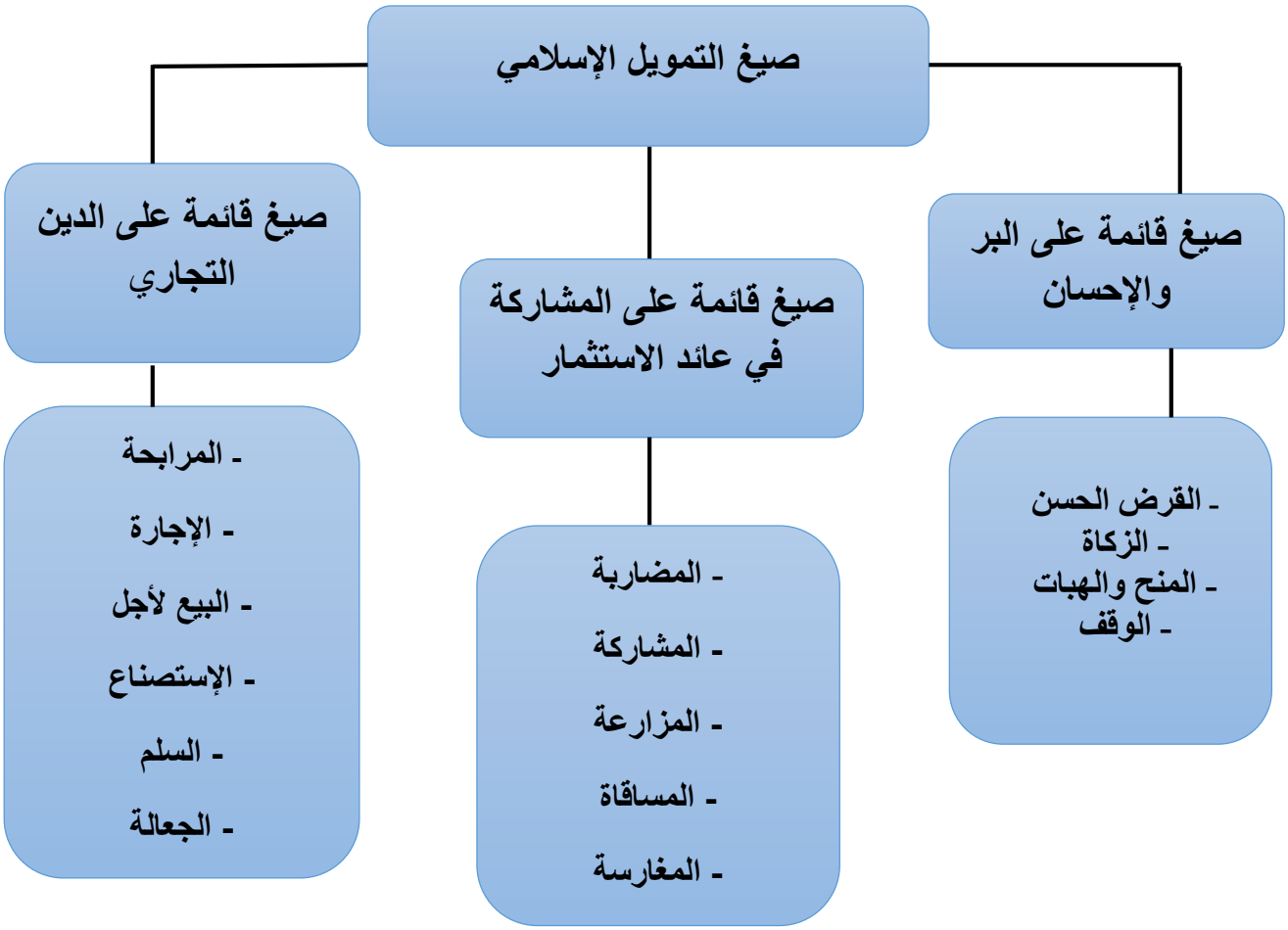

المصدر: بتصرف الباحثين نقلا عن حريزي ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص:80

الشكل رقم (1-3): التوزيع النسبي لصيغ التمويل الإسلامي خلال عام 2020

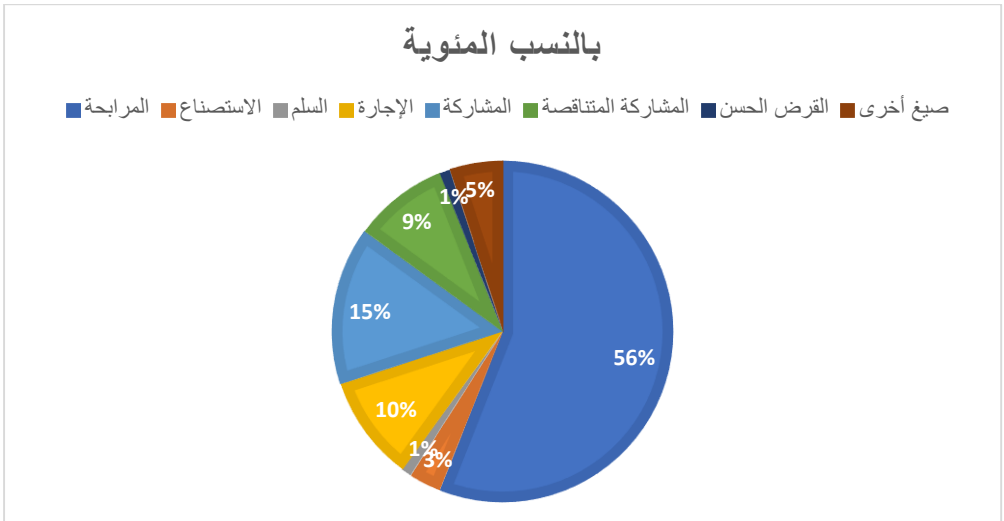

Source: The world Bank, The Global Findex database 2017

http://globalfindex.worldbank.orgd\nodefield-databank-country--target,id-50

26,10,2021,12:23 accessed

نلاحظ من خلال الدائرة النسبية أن حجم التمويل لدى البنوك الإسلامية متباين خلال فترة الدراسة، فقد استحوذت عقود المرابحة على أكبر نسبة في التمويل قدرت ب 56% من إجمالي التوزيع النسبي للصيغ، تليها عقود المشاركة بنسبة 15% من إجمالي معاملات التمويل في المصارف الإسلامية في الدول العربية، تتعقبها عقود الإجارة بنوعيها الإجارة والعادية والإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 10%، وتليها عقود المشاركة المتناقصة بمعدل قدر ب 9%،ثم بقية الصيغ بنسب ضئيلة هي على التوالي الاستصناع بنسبة 3%، السلم، القرض الحسن بنفس النسبة 1%، كما هناك عقود لصيغ أخرى تمثل نسبة 5%.

نلاحظ أن حجم التمويل الإسلامي عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة المدروسة، حيث ارتفع حجم التمويل الإسلامي بجميع الصيغ، بالأخص صيغة المرابحة، هذا ما يدل على اجتذاب الأفراد أكثر فأكثر في اعتمادهم على المعاملات المصرفية الإسلامية مع تقدم الزمن، وتفضيلهم بشكل ملحوظ لعقود المرابحة.

المطلب الثاني: شروط صيغ التمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بالأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته، بخلاف نظيره التقليدي، فالبنوك الإسلامية تمتنع عن تمويل أي مشاريع منافية لتعاليم ومبادئ ديننا الحنيف، لذا فهي تلتزم بوضع شروط صارمة تطبقها عند إبرام عقود صيغ التمويل الإسلامي أيا كان نوع الصيغة المتعامل بها:

أولا: المضاربة

يقتضي عقد المضاربة شروطا ينبغي أن تكون مستوفاة عند الإبرام، نذكر في هذا الجدول أهمها:[1]

الجدول رقم (1-1): شروط صيغة المضاربة

شروط رأس المال	شروط العائد الاستثماري
يكون المال نقدا	أن تكون حصة كل من المضارب والممول في العائد من الاستثمارات مشترك ومعلوم وشائع
يكون المال عينا لا دينا في ذمة المضارب	لا يمكن تسديد الأرباح مبدئيا إلا بعد التسديد الكامل لرأس المال
يجب أن يكون لرأس المال جنس وصفة حتى لا تؤدي جهالته إلى جهالة العائد منه وبالتالي قد يحدث نزاع بين طرفي العقد	
مشروطية حضور رأس المال ويمكن استعماله بحرية تامة من طرف المضارب	
تعيين المدة اللازمة للتمويل بالمضاربة ولزوم تناسبها مع معطيات الفترة المختارة	

المصدر: زبير عايش، سميرة مناصرة، **مرجع سبق ذكره**، ص122

[1] زبير عايش، سميرة مناصرة، **التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد3، 2016، ص122، (بتصرف)

ثانيا: المشاركة

لعقود المشاركة أيضا شروط لازمة كما سلف الحال مع نظيرتها صيغة المضاربة نذكر الشائعة منها والتي يتم التركيز عليها عموما:[1]

الشكل رقم (1-4): شروط صيغة التمويل بالمشاركة

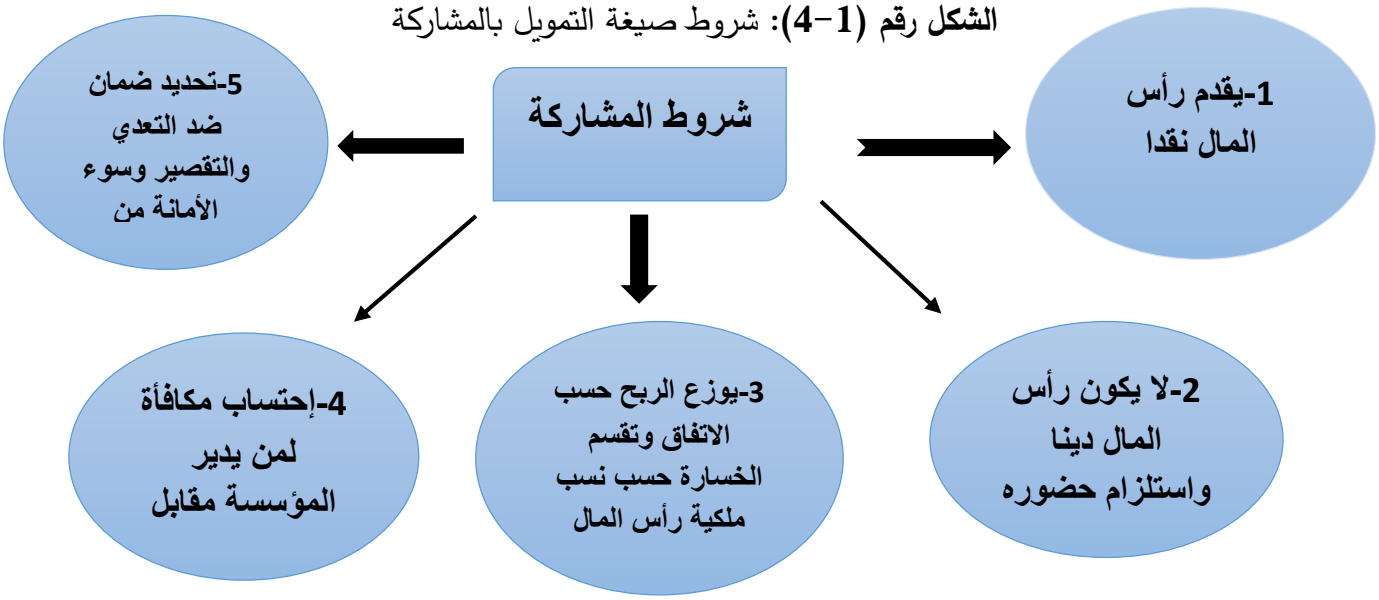

المصدر: عاد زهير، قادي صفوان، بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص12

ثالثا: المرابحة

حتى تكون عملية التمويل بصيغة المرابحة سليمة وجب توفر شروط عديدة، تتمثل أهمها فيما يلي: [2]

[1] عماد زهير، قادي صفوان، بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، **التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة-وكالة الوادي-**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشعبة علوم اقتصادية، التخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي-الجزائر، 2017\2018، ص12.

[2] جينقياق كوس بروكيه، **مرجع سبق ذكره**، ص100، (بتصرف)

الشكل رقم (1-5): شروط صيغة المرابحة

المصدر: جينقياق كوس بروكيه، **مرجع سبق ذكره**، ص100

رابعا: الإجارة

إلى جانب الشروط النابعة من أحكام الشريعة الإسلامية، ينبغي لعقد التجارة أن يكون مقيدا بالشروط التالية:

الشكل رقم (1-6): شروط صيغة الإجارة

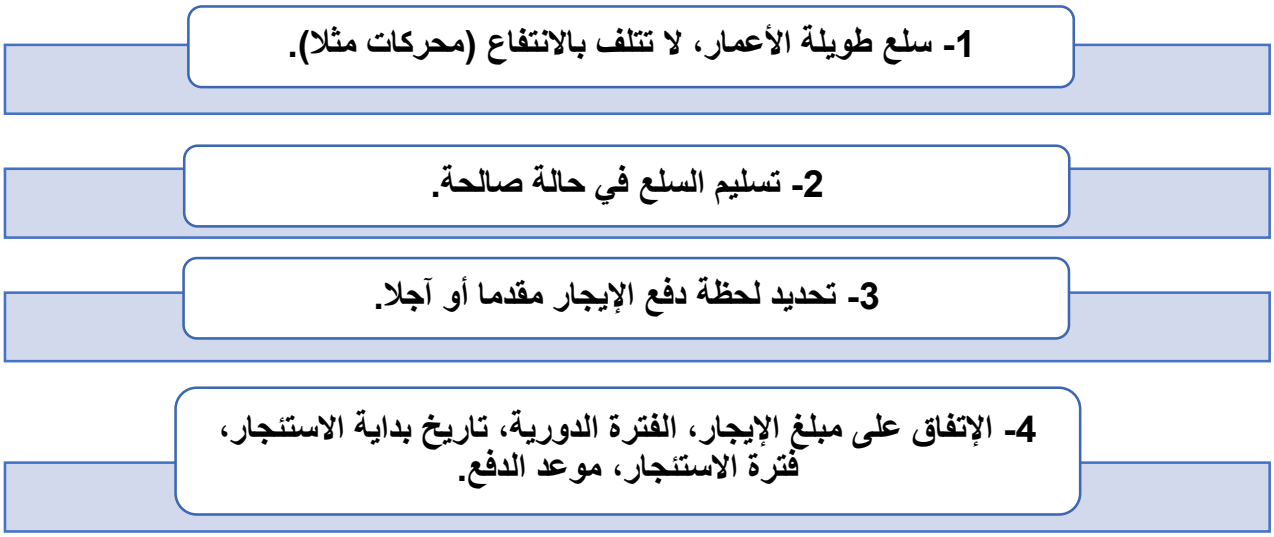

المصدر: من إعداد الطلبة

خامسا: الإستصناع

يقوم الاستصناع على مجموعة من الضوابط الواجب أن تكون متوفرة في العقد، ليضمن كل طرف حقه مع التركيز على الشروط القائمة على الشريعة الإسلامية وهي:

الشكل رقم (1-7): شروط صيغة الاستصناع

المصدر: من إعداد الطلبة

سادسا: السلم

عند التعاقد بصيغة السلم يستوجب استحضار شروط معينة يسري على أساسها العقد بين الطرفين هي كالتالي:

الشكل رقم (1-8): شروط صيغة السلم

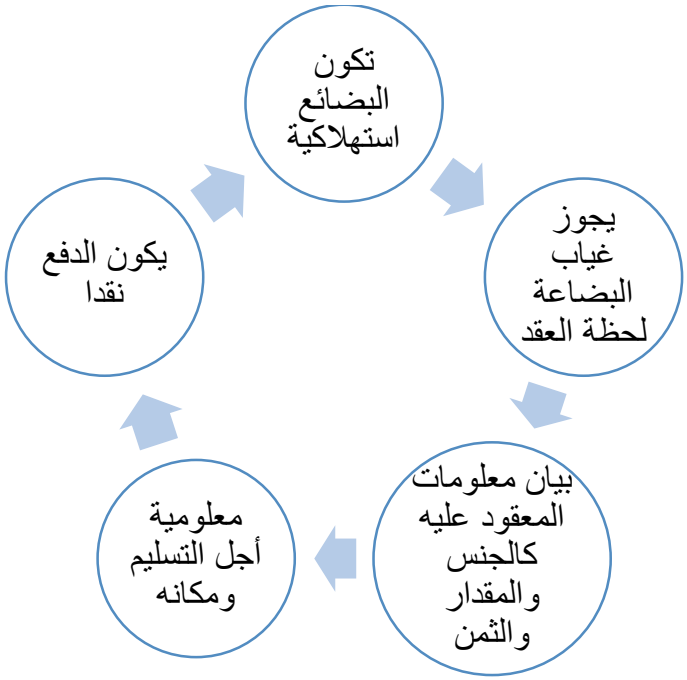

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: مقارنة التمويل الإسلامي مع التمويل التقليدي

بعدما تعرفنا على منهج التمويل الإسلامي بصورة مفصلة ودقيقة، فإنه لا بد من إجراء مقارنة بينه وبين التمويل غير الإسلامي (التجاري، الربوي، التقليدي)، لنحيط برؤية واضحة عن مدى الفروقات والاختلافات الجوهرية بينهما.

أولا: الفرق الجوهري بين الربح والفائدة (الزيادة الربوية)

إن أتينا بمقارنة بين أساس الفرق بين الزيادة الربحية المتأتية من توظيف المال الإسلامي وتوظيف المال على سبيل التمويل التقليدي، فإننا سنجد أن الفارق يتمحور على النقاط التالية:[1]

- الإلتزام إلى أجل، أي احتساب قيمة الوقت؛
- يقوم احتساب العائد على رأس المال فقط، بمعنى مال من مال وهذا مخالف للطبيعة؛
- عدم تحمل المخاطر بإنصاف في القروض طالما يتحملها المقترض وحده، ومن هنا يأتي غياب العدالة الاجتماعية؛

ثانيا: مقارنة التمويل الإسلامي مع التمويل التقليدي

نذكر هنا أبرز الفروقات بين التمويلين وفيما اختلفا فيه اختلافا أساسي:[2]

1. من حيث ملكية رأس المال:

يستمر ملك رأس المال في التمويل الإسلامي للمالك، بينما تنتقل الملكية لرأس المال للطرف الآخر في التمويل التقليدي.

2. من حيث الربح والخسارة:

- في التمويل الإسلامي يشترك الطرفان في الربح قل أم كثر حسب اتفاقيهما في العقد، بينما لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل التقليدي بنتيجة ربحية المشروع ولا بحصة المستفيد من التمويل؛
- تقع الخسارة على رب المال في التمويل الإسلامي، بينما لا يتحمل الممول في التمويل الربوي أية خسارة، بمعنى آخر أن المستفيد من التمويل الإسلامي لا يضمن الخسارة إلا في حال التعدي أو التقصير لأن يده يد أمان، أما في التمويل التقليدي فتعتبر يده يد ضمان؛
- الربح في التمويل الإسلامي ربح حقيقي لأنه ناتج عن زيادة في عناصر الإنتاج، بينما في التمويل التقليدي فهو ربح وهمي لا يستوجب زيادة في عناصر الإنتاج، فقد يكون ربح بدون نظير حقيقي؛

[1] جينقياق كوس بروكيه، **مرجع سبق ذكره**، ص42-45.
[2] عماد زهير، قادي صفوان، بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص31-32.

3. من حيث طبيعة نشاط الاستثمار:

- يشترط في التمويل الإسلامي التركيز على المشاريع التي تمزج فيها عناصر الإنتاج، بينما لا يشترط ذلك في التمويل التقليدي (كأن يستخدم المستفيد المال في إقراضه بالربا)؛
- ينحصر التمويل الإسلامي بالأعمال الاستثمارية المتوقع ربحها من دراسة الجدوى، بينما يمكن تمويل أي نوع من الأعمال في التمويل التقليدي؛
- يقتصر التمويل الإسلامي على الأعمال الموافقة للشرع، بينما يمكن تمويل أي نوع من الأعمال في التمويل التقليدي؛

4. من حيث طبيعة التمويل:

يتم التمويل الإسلامي عن طريق النقود أو عن طريق الأصول الثابتة، بينما التمويل التقليدي يكون عن طريق النقد فقط.

خلاصة الفصل الأول:

يمكن القول بأن نظام التمويل الإسلامي هو نتاج جملة من البحوث النظرية، والمحاولات التي قادها علماء الاقتصاد والشريعة الهادفة إلى إعادة بناء نموذج للوساطة المالية القائمة على أسس الشريعة الإسلامية، كبديل للوساطة المالية المبنية على الفائدة الربوية، وكنتيجة للعلاقة التنافسية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية لاستقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء الذين يرغبون بالتعامل وفق أسس الشريعة الإسلامية، قامت هذه الأخيرة بالتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي بفتح مجالات أوسع للتمويل الإسلامي، ومن خلال إنشاء فروع إسلامية وفتح نوافذ في خدمة التمويل الإسلامي، عن طريق إتاحة صيغ وأساليب استثمارية، مع تقديم خدمات مصرفية توافق الشريعة.

وقد ساهم التمويل الإسلامي في إعادة توزيع الموارد بشكل عادل، من خلال إتاحة استخدام الخدمات المالية من قبل كافة فئات المجتمع ومؤسساته، وتم إدخال التكنولوجيا المالية المتطورة والرقمنة الحديثة في الولوج إلى النظام المصرفي الإسلامي، وهذا عن طريق مؤشرات قياسية تدخل ضمن مفهوم الشمول المالي، والذي سيتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل القادم.

الفصل الثاني:

أساسيات الشمول المالي

تمهيد:

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الاخيرة، فقد قامت غالبية الدول المتقدمة و النامية منها اتباع سياسات تتضمن تحقيق الشمول المالي، حيث يعتبر من المصطلحات الحديثة لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات والمنتجات الماليةّ من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول الى هذه الخدمات التي تلبي احتياجاتهم، حيث سعى معظم الدول إلى تعزيز الشمول المالي، باعتباره آلية هامة لدعم الاستقرار المالي، تعزيز فعالية السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، تحقيق التنمية والحد من الفقر ... الخ، وغيرها من الايجابيات، فأصبح يمثل أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول، ومن هنا برز موضوع الشمول المالي الذي حظي باهتمام واسع من قبل صناع القرار في مختلف دول العالم خاصة بعد الأزمة الصحية (كوفيد 19)، ويقع ذلك على عاتق بنوك الدول الأكبر في زيادة مساحة الشمول المالي، مما ينعكس بدوره على معدلات الأداء المالي، وانطلاقا من هذا فإن الشمول المالي هو أداة تسمح بإيصال الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع و بأقل تكلفة ووقت.

وهذا ما سنحاول التطرق اليه من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي

المبحث الثاني: محددات تعزيز الشمول المالي

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي

يحظى الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم، وذلك بعد تطور مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة، حيث انتشرت وزاد استخدامها بشدة، ومن هنا تكمن الأهمية الكلية للشمول المالي لمساهمته في توصيل كافة التسهيلات والخدمات المالية إلى جميع أفراد المجتمع.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

يهدف الشمول المالي الى ايصال الخدمات المالية الى كافة فئات المجتمع وشرائحه وتمكينهم من استخدام المنتجات، وحصولهم عليها عبر القنوات المالية الرسمية، لذا فهو يعتبر أداة فعالة اقتصاديا واجتماعيا.

1. نشأة وتطور الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي (Inclusion Financial) (عكس الإقصاء) لأول مرة في عام 1993 في دراسة "ليشون وثرفت "عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية.

أما في عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية وعقائدية، وبين عدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية. [1]

حيث سعت بعض الدول في عام2003 لتنفيذ استراتيجيات الشمول المالي فكانت اول الدول المملكة المتحدة وماليزيا، اذ قامت هذه الاخيرة بتنفيذ استراتيجيات جديدة ومبتكرة لتطوير الشمول المالي في العالم و العمل على إفادة اكبر عدد من فئات المجتمع، حيث ظهرت أهميته بعد الازمة المالية العالمية سنة 2008، وذلك بهدف تعزيز وتسهيل وصول الخدمات لكافة شرائح المجتمع وتمكينهم من استخدام المنتجات المالية كافة وتوفيرها بتكاليف منخفضة، ليتم بعد ذلك انشاء التحالف الدولي للشمول المالي بعد ازمة 2008، والذي يعد اول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، بحيث ضم 94 دولة من الدول النامية، مثلت في 119 جهة او مؤسسة تنقسم بين الوزارات المالية و البنوك المركزية، يعمل هدا التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي، وتبادل الخبرات العلمية الفنية بين الدول الاعضاء، و مساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الاصلاحية و آليات التطبيق، فضلا عن إعداد الزيارات التعليمية في ذلك المجال. [2]

---

[1] سمير عبد الله، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني–مارس، فلسطين، 2016، ص15.

[2] مصطفى نزار ياس، **مؤشرات الشمول المالي واثرها في الاداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا**، رسالة لنيل متطلبات درجة الماجيستر في علوم ادارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة 2022/1443م، ص37/36، (بتصرف).

2. مفهوم الشمول المالي:

الشمول المالي هو مدى توسع وانتشار واستخدام كل الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، بمؤسساته وأفراده لجميع مستويات المجتمع المدني بالخصوص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال توفير وتقريب المؤسسات المالية من المجتمع بتوفير المقرات والهيئات الرسمية لاستخدام الحسابات المصرفية، عمليات الدفع والتحويل، عمليات التأمين، خدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار خدماتية مناسبة وعادلة،[1] ويمكن الإشارة إلى ما يدلي به الاقتصاد الإسلامي:

من اهم المقاصد الشرعية للحفاظ على النفس، والحفاظ على النفس يكون بالحفاظ على الحياة، وكذلك بتوفير حياة كريمة تليق بالإنسانية، فجلعت الصدقات والزكاة والوقف للمساعدة في رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع الاسلامي، وهذا من الاهداف الرئيسة للشمول المالي، ففي الفقه الاسلامي نجد مفهوما آخر للشمول المالي الا وهو شركة الذمم الذي هو نوع من أنواع الشركات، التي تعتمد اساسا على توفير الخدمات المصرفية والائتمان والسيولة لمن ليس له مال، أو فقد ماله ولكن له سمعة طيبة فيعتمد عليها ليخرج من الفقر.[2]

✓ من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الشمول المالي على أنه:

عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية والمصرفية بأسعار معقولة، بسهولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب المبتكرة التي صممت خصيصا لذلك.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

إن تحقيق الشمول المالي ليس هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق غاية، نظرا لدوره التنموي في تطوير الانسان، ومن هدا المنطلق سيتم التطرق الى اهمية واهداف الشمول المالي:

1. أهمية الشمول المالي:

ينتج عن الشمول المالي العديد من المنافع على غرار المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وقد أصبح من أولويات صانعي السياسات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم، ولذلك سوف نتطرق إلى أهمية الشمول المالي في النقاط التالية:[3]

---

[1] مولودي عبد الغني، **الإبتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير آداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي**، دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، شعبة علوم التسيير، إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية-أدرار، 2021-2022، ص48.

[2] عمار حميمد، نوح بوعروج، **دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي – دراسة مقارنة بين الجزائر و الدول العربية خلال الفترة 2017/2008**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، الطور الثاني، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2020/2019 ص20/19.

[3] بعلي حسني، **تقييم دور البنوك التجارية في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2020/2014)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد1، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة 2022/04/15، ص63.

– خلق فرص عمل جديدة، ومن ثم خفض معدلات الفقر وتحسن توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة، حيث أن وصول التمويل والخدمات المالية إلى مختلف فئات المجتمع له دور فعال في معالجة مشكلة البطالة، وبالتالي تحسين مستويات الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي؛

– تشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية وبالتالي تنويع خدماتها ومنتجاتها والاهتمام بجودتها بغرض جذب أكبر عدد من العملاء؛

– إدماج أو إدخال الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمصغرة داخل الاقتصاد الرسمي، ومن ثمة تقنين الاقتصاد غير الرسمي، وذلك من خلال تيسير الوصول واستخدام القنوات المالية الرسمية إلى مختلف فئات المجتمع بكل شفافية وبأقل تكلفة بدلا من الحصول عليها عبر القنوات المالية الرسمية، مما ينعكس ايجابيا على الاستقرار المالي؛

– يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية، وذلك من خلال العمل على تجميع مدخرات الأفراد الذين لا يتعاملون مع القطاع المالي الرسمي، كما يساهم في الحد من المخاطر من خلال تنويع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية؛

– يلعب الشمول المالي دورا هاما في تدعيم الاستقرار المالي، حيث أن اعتماد الأسر في تعاملاتهم المالية على البنوك يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى البنوك، مما يرفع من قدرة البنك على امتصاص الصدمات خاصة في فترات الضغط؛[1]

– تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانيات الدخل؛[2]

– الشمول المالي يعزز التمكين الاقتصادي، والذي بدوره يحسن الرفاهية الشاملة مع توفير اللبنات الأساسية لمزيد من النمو؛

2. أهداف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة تتنامى فيها المنافع المتأتية من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي كالتالي:[3]

– تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطن وخاصة الفقراء؛

---

[1] طالبي سميرة، سعد الله آمال، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثامن حول التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام**، جامعة طاهري محمد بشار 24-25 نوفمبر 2021 ص7.

[2] سمير عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 307.

[3] بتصرف الباحث نقلا عن نورة زيبري، **تحليل مؤشرات الشمول المالي FINDEX (دراسة مجموعة من الدول العربية)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 2، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج جوان 2022، ص45-46.

– أحمد خروبي لقواس، **الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي، تجربة المملكة العربية السعودية**، مجلة بحوث الاقتصاد والماناجمنت، مجلد 4، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، جانفي 2023، ص243-244.

– تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛

– تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع؛

– خفض مستويات الفقر، وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي؛

– تعزيز وصول كافة فئات المتجمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية؛

– تشجيع الأفراد على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى وذلك من خلال إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم؛

– الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز القدرات والإمكانيات وضبط عرض الخدمات والمنتجات وفق الأسس والتشريعات النافذة؛

– تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد أو مواضيع توعية مالية، أو من خلال تعزيز برامج ثقافية وتوعية مختلفة تعالج تدني المستويات الثقافية؛ حيث يجب ان تضمن برامج التوعية المالية شمول جيل المستقبل من الأطفال والشباب بحملات التوعية والتثقيف.[1]

كما يمكن تبيان ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–1): أهداف الشمول المالي

أهداف الشمول المالي		
الاستقرار المالي	النزاهة والسلامة	الحماية المالية للعملاء
وذلك من خلال: – قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة؛ – الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ – تحمل الصدمات والاختلالات المالية ؛ – تعزيز الاستقرار الاجتماعي	وذلك من خلال: – مكافحة غسيل الاموال ؛ – مكافحة تمويل الارهاب ؛ – السيطرة على إساءة استخدام النظام المالي ؛	وذلك من خلال: – التثقيف المالي للعملاء الاكثر فقرا؛ – تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات المالية؛ – حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وبسهولة ويسر ؛

المصدر: أسامة فراج، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشلف–الجزائر، 2021/05/27، ص650

[1] بولمرج وحيدة، **المنتجات البنكية الاسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية "، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2023/2022، ص 11.

المطلب الثالث: سياسة تعزيز الشمول المالي

لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية قامت مؤسسات التعاون التقني بوضع 35 حلا وسياسة لتعزيز الشمول المالي عبر 10 دول. من جهة أخرى بدت سياسة الند للند الظاهرة في الدول النامية كحلول وسياسات مبتكرة، ووجدت المؤسسات ست سياسات فعالة للشمول المالية أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل كل من: الوكيل البنكي، تنويع مقدمي الخدمات، إصلاح البنوك الحكومية، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول. في حين أن الحلين المتبقيين هما: حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية والتي تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي. ونشير إلى بعض سياسات الشمول المالي كالتالي: [1]

1. الوكيل البنكي:

أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا. مثل هذه السياسات التي تعتبر نفودا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل وكلاء للشمول المالي.

إن تعاون البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة أعداد المستخدمين بشكل كبير كما لوحظ مؤخرا في البرازيل، حيث أنها كانت الرائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية بنطاق واسع لتنويع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك.

2. تنويع مقدمي الخدمات:[2]

إعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم الخدمات الائتمانية والإيداعية، تدعى باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الايداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

3. إصلاح البنوك الحكومية:

في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15% من البنوك كأصول، حيث تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك

---

[1] بتصرف الباحث نقلا عن صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد 1، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2019/04/04، ص111-112.

[2] سالم صلال الحسناوي، لينا صلال مهدي، **دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق في الأوراق المالية**، إسم المجلة بدون ذكر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2020، العدد 58، ص38-39.

العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات اهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والاسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية.

في هذا الصدد أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة، كما فعلت البرازيل والبيرو، بينما البعض الآخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي والاداء دون المتوسط، من الجدير بالاهتمام أن بعض صناع القرار دفعوا ببعض الاصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية، بدلا من إعادة هيكلة البنك ككل، قامت كل من اندونيسيا والبرازيل بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح من خلال إصلاح الحكم وإحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير.

4. سياسة الهوية المالية:

في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان، والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح الحساب.

بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك، وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض، ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي، وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.

5. الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:

يفتح انتشار الهواتف النقالة افق جديدة لتوصيل الخدمات المالية للفقراء حيث قلل هذا التطور بشكل كبير كلفة المعاملات المالية، فضلا عن التحويلات المالية أصبحت أكثر سهولة اذ يتم وصولها بنفس الوقت وتعمل على توسيع نطاق نقاط الوصول وتقليل الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الالكترونية، فعملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع المصارف سابقا وعلى الرغم من الاستعمال الواسع والنمو في استعمال القنوات الالكترونية إلا أنها لاتزال هناك ضرورة لتقوم المصارف بالمزيد من حملات التوعية حول كيفية استعمال ومزايا القنوات المصرفية الإلكترونية وتشجيع الزبائن على استعمالها لما تحققه من إضافة قيمة حقيقية للقطاع المصرفي بشكل عام، اذ وجد أن نسبة 86% من المعاملان المصرفية تتم عن طريق القنوات الإلكترونية، في حين أن نسبة نمو استعمال الخدمات المصرفية عبر الموبايل تصل 100%.

6. حماية المستهلك:

أصبح الاهتمام المتزايد بحماية المستهلك من أولويات الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية، اذ تعزى نشأته استجابة للضغوط المتأتية من سياسات وسائل الاعلام أو جمعيات حماية المستهلك التي أصبحت مهتمة بتنظيم حماية الزبون المالي من اهتمامات صانعي السياسات والجهات التنظيمية بشأن العلاقة بين المؤسسات المالية وزبائنها، وقد تستند الاهتمامات إلى المشكلات القائمة الناتجة عن ممارسات السوق أو الرغبة في تجنب المشكلات المستقبلية.

المبحث الثاني: متطلبات تعزيز الشمول المالي

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية سينعكس إيجابا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وستساهم في تخفيف مستويات المخاطر للمؤسسات المالية ويمكن تحديد وتلخيص أهم محددات تعزيز الشمول المالي من خلال التطرق للمطالب التالية:

المطلب الأول: العلاقة بين الشمول المالي والتمويل الإسلامي

يبرز دوز التمويل الاسلامي بصفة عامة والمالية الاسلامية بصفة خاصة في تعزيز الشمول المالي من خلال الفئات الرافضة للتعامل والتعاقد مع الجهاز المصرفي التقليدي، حيث أن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية من شأنه اجتذاب الفئات السابقة الذكر وادماجها ماليا الامر الذي يترتب عنه تحقيق الشمول المالي ومن ثم الاستقرار المالي، ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:[1]

– تعمل المصارف الاسلامية منذ نشأتها على جذب الفئة الفقيرة من المسلمين وإدراجهم ضمن الشمول املالي، وذلك عن طريق تصميم وتقديم منتجات التمويل الاسلامي الصغيرة المناسبة للفقراء على أساس مبدأ التضامن الاسلامي؛

– يحتوي النظام المالي الاسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملا مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع في سبيل تقديم نهج شامل للقضاء على الفقر ودعم نمو أكثر اعتدالا؛

– يزيد التمويل الاسلامي من الادماج المالي، لاسيما بالنسبة للشعوب الاسلامية العريضة غير المستفيدة من الخدمات المصرفية، وبالتالي يوفر التمويل الاسلامي بديلا للأفراد الذين أحجموا عن استخدام الخدمات المالية التقليدية الرسمية لأسباب شرعية أو أخلاقية أو مالية.

– التركيز على التمويل المضمون بالأصول وتقاسم المخاطر يعني أن التمويل الاسلامي من شأنه دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستثمارات البنية التحتية العامة، وبالتالي يمكن لهذه الأدوات التمويلية تعزيز دور المصارف الاسلامية في تقديم نموذج التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية؛

– تشير سمة تقاسم المخاطر وحظر المضاربات إلى أن التمويل الاسلامي قد يكون من حيث المبدأ أقل خطرا على النظام المالي من التمويل التقليدي؛

تظهر أهمية البنوك الاسلامية في توفيرها للخدمات المالية الاسلامية لشريحة التي قد تقتصي نفسها عمدا من لاستفادة من الخدمات المالية التقليدية لأسباب دينية، حيث يحقق التمويل الاسلامي قيمة مضافة إلى قضية الشمول المالي من عدة طرق أهمها: [2]

---

[1] ثنيو كنزة، علالي سارة، **دوز التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي كهدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في ظل جائحة كورونا**، الملتقى الوطني الموسوم ب: المالية الاسلامية أداة لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة.

[2] لعفيفي الدراجي، بوغازي وداد، **مساهمة البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي: حالة البنوك الاسلامية الأردنية في الفترة 2014-2020**، "مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 1، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، جامعة 8 ماي 1945 قالمة 2023/03/28، ص120-121.

1. الإدماج من خلال تقاسم المخاطر:

إن استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذو فعالية للتمويل القائم على الديون التقليدية، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتأمين الأصغر لتعزيز فرص الحصول على التمويل.

2. الإدماج من خلال أدوات إعادة التوزيع في الإسلام:

من خلال الأدوات التي تسهل إعادة توزيع الثروة يحتوي النظام المالي الاسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملا مع ادوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع في سبيل تقديم نهج شامل للقضاء على الفقر ودعم نمو أكثر اعتدال، وتتمتع الأدوات المالية الاسلامية وادوات توزيع الثروات بكونها ذات جذور تاريخية قوية حيث طبقت على مر التاريخ في الكثير من المجتمعات الاسلامية المختلفة.

3. إدماج الشرائح المقصية لأسباب دينية وثقافية:

تقليديا يتم قياس الشمول المالي للاقتصاد من خلال نسبة السكان التي تغطيها فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي، وحجم الودائع والقروض التي تقدمها الأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك قد لا يتساوى توفر الخدمات المالية مع الشمول المالي، لأن الناس قد يستبعدون أنفسهم طواعية من الخدمات المالية لأسباب دينية أو ثقافية، على الرغم من توفر هذه الخدمات، كما لديهم الإمكانية لتحمل تكاليفها.

لقد برز دوز التمويل الاسلامي بصفة عامة والمالية الاسلامية بصفة خاصة في تعزيز الشمول المالي، من خلال الفئات الرافضة للتعامل والتعاقد مع الجهاز المصرفي التقليدي، حيث أن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية من شانه اجتذاب الفئات السابقة الذكر وإدماجها ماليا، الأمر الذي يترتب عنه تحقيق الشمول المالي ومن ثم الاستقرار المالي، وبما أن نشاط المالية الإسلامية أضحى جزءا من النظام المالي للعديد من البلدان.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي

من أجل الوصول إلى مستوى أوسع لشمولية الخدمات المالية بالاعتماد على منتجات مالية مبتكرة وذات جودة، الشيء الذي يعكس واقع الشمول المالي في العالم، وجب التطرق إلى أبعاد الشمول والمالي ومؤشرات قياسه من خلال الآتي: [1]

1. الوصول إلى الخدمات المالية:

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي الى أربعة ابعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول الى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والاشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص111-112.

والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء، حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية واجهزة الصراف الآلي واحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها.

2. استخدام الخدمات المالية:

يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

3. جودة الخدمات المالية:

هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، ما يجعل عملية وضع مؤشرات لقياسه هو تحد في حد ذاته خلال السنوات السابقة، حيث وضعت الدول النامية الشمول المالي على جدول أعمالها بالنظر إلى ضرورة تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية كونه يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين به وذوي العلاقة لدراسة وقياس، مقارنة واتخاذ الإجراءات التي تقوم على أدلة واضحة فيما يخص الخدمات المالية المقدمة، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات مثل التكلفة، الوعي المالي، حماية المستهلك وغيرها.[1]

الجدول رقم (2-2): مؤشرات قياس الشمول المالي

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	• عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية. • عدد اجهزة الصراف الالي لكل 1000كيلو متر مربع. • حسابات النقود الالكترونية. • مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. • النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الاقل.
استخدام الخدمات المالية	• نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم. • نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم. • عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000من البالغين. • عدد معاملات التجزئة عبر النقدية للفرد الواحد. • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. • نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.

[1] خلالفة محمد بدر، بوبلوطة بلال، **واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 7، العدد 1، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل-الجزائر، 30\06\2023. ص 17.

	• نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت. • نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية. • نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية. • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع. • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
جودة الخدمات المالية	القدرة على تحمل التكاليف: • معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب اساسي بناءا على الحد الادنى للأجور. • متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري اساسي. • متوسط تكلفة تحويلات الائتمان. • نسبة العملاء الذين أفادوا بان رسوم المعاملات المالية غالية الثمن. الشفافية: • نسبة العملاء الذين افادو انهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول. • الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي. • وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. حماية المستهلك: • مدى وجود قانون او لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية. • مدى وجود امكانية اللجوء الى العدالة. • نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تامين الودائع. الراحة والسهولة: • نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية. • متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية. التثقيف المالي: • حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الاساسية مثل :المعدل، المخاطرة ، التضخم ....الخ • النسبة المئوية للبالغين الذين لا يعرفوني إعداد ميزانية لهم كل شهر المديونية (السلوك المالي): • نسبة المقترضين الذين يتأخرون اكثر من 30يوم عند سداد القرض. • كيفية حل الازمات المالية من قبل الزبائن، اما بالاقتراض من الاصدقاء

	والاقارب، بيع الاصول، استخدام وفورات، أو عند طريق قرض بنكي. العوائق الائتمانية: • نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات. • نسبة الشركات الصغيرة و المتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي. • مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول اسواق الائتمان.

المصدر: حنين محمد، بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لدى العملاء**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، ص 16-17-18

المطلب الثالث: التحديات التي تعيق تعزيز الشمول المالي

توجد العديد من المعوقات التي تحد من انتشار واتساع قاعدة الشمول المالي في العديد من الدول ، والتي تؤثر على جانبي العرض والطلب في مجال الخدمات المالية وتتمثل في:[1]

- ضعف او عدم الثقة في المؤسسات المالية القائمة و هذا ما يحد التعامل معها من قبل الافراد؛
- ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات المالية والبطيء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية كلها مساعدة ومشجعة على الاقصاء المالي، وكل هذه العوامل تزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات غير الرسمية والتي تكون خارج الدائرة غير رسمية الاقتصاد؛
- البنية التحتية المالية الضعيفة والتي تنعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة وجودتها وتكلفتها الامر الذي يجعلها غير متاحة المستبعدة ماليا؛

كما يمكن ذكر البعض منها أيضا:[2]

- ارتفاع مستويات الامية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة؛
- سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الالي وخاصة في القرى والمالية النائية؛
- ارتفاع سعر الفائدة الذي يتراوح بين 17% -20%مما يؤدي الي عزوف بعض المواطنين عن الاقتراض؛
- ارتفاع نسبة البطالة وهو ما يمثل عبئا على الدولة في توظيف هؤلاء الشباب؛
- بطئ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية ادوات واسواق الدين المحلية وبوجه الخاص اسواق السندات مما يؤدي الى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الاجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسط

[1] مفيدة الأحسن، كريم بيشاري، رفيق الأحسن، **واقع الشمول المالي في الجزائر:واقع وتحديات**، دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011-2021، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 2، 2023/12/01، ص40.

[2] مصطفى نزار ياسر، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

وطويلة الاجل، ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسبة التركيز الائتماني، سواء على صعيد الائتمان المقدم الافراد والشركات؛ [1]

– المتطلبات التنظيمية واللوائح التي تفرضها الحكومات او الهيئات الرقابية المالية، تلعب دورا قيما في تعزيز حماية المستهلك، و لكن الافراط في اللوائح او تنفيذها بطريقة لا تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة التي يواجهها الأفراد، قد تزيد من حدتها المالية، الاقصاء بسبب انخفاض الدخل او الاقصاء بسبب الاعاقة قد يجد ذوي الاحتياجات الخاصة صعوبة في الوصول الى الاماكن، او صعوبة في استيعاب المواد التسويقية؛ [2]

[1] مفيدة الأحسن، كريم بيشاري، رفيق الأحسن، **مرجع سبق ذكره**، ص28–29.

[2] إيمان إسماعيل أنور، **دور الشمول المالي في تعزيز الادخار**، كلية الحقوق، جامعة حلوان مصر، ص13.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر الشمول المالي ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الاقتصادي، وذلك عن طريق تطوير النظام المصرفي، فالشمول المالي هو السبيل الوحيد لضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض وبأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفاعلة.

كما يهدف إلى الحد من الفقر وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية، كما حاز الشمول المالي على اهتمام العديد من الدول لقدرته على معالجة العديد من المشكلات، فضلا عن مساهمته الكبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، إلا أننا نجد أن هناك بعض الدول لا تزال نسب الشمول فيها متدنية الأمر الذي دعا إلى ضرورة تطوير استراتيجيات متميزة وابتكار آليات جديدة تساهم في تطوير الشمول المالي وتوفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي في الدول.

الفصل الثالث:

التجارب الدولية للتمويل الإسلامي ومساهمته في تعزيز الشمول المالي

تمهيد:

لقد بات التمويل الإسلامي ضرورة حتمية فرضها توسع الإسلام وتأثيره المتسارع في الساحة العربية والإسلامية كدولتي بنغلاديش وماليزيا على وجه الخصوص، فهذه الأخيرة أظهرت اهتمامها الكبير في مجال الصيرفة الإسلامية، وذلك لإبراز المظهر الأخلاقي والوجه الحسن والإيجابي للإسلام في مجال المال والمعاملات المصرفية والمالية، ولقد حظي التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، حيث أصبح محور اهتمام العديد من الدول التي أسلمت نظامها المصرفي والمالي نظرا للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث يؤثر هذا الأخير من ناحية أخرى على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، إلى جانب التركيز على فئات محددة من جهة أخرى، الأمر الذي يحد الفقر إلى مستويات ما ويحقق التنمية الاقتصادية، وقد قامت العديد من الدول العربية والإسلامية التي يتم التطرق إليها في الدراسة التحليلية أدناه بإدراج الشمول المالي كمبدأ أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي.

إنطلاقا مما تقدم، يستهدف هذه الجزء من البحث دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية والإسلامية، من خلال تطبيق المعاملات المالية الإسلامية في البنوك والمعاملات المالية، واستخدامها للوصول إلى الرفاه الاجتماعي في مجموع الدول، لهذا الغرض سوف يتم التطرق إلى المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية والإسلامية

المبحث الثاني: واقع التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

المبحث الأول: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية والإسلامية

في الآونة الأخيرة، أظهر التمويل الإسلامي نجاحه وفعاليته بعد الأزمة العالمية 2008، وذلك من حيث الإثبات على أنه نظام أقل مخاطرة لقيامه على مبدأ تقاسم هذه المخاطر، حيث يؤكد ضرورة العمل وإيجاد السبل التي تؤدي لاستفادة كافة شرائح المجتمع من الخدمات المالية والمصرفية، ومن ثم ارتفاع مستوى المعاملات المالية الإسلامية للوصول إلى تحقيق الشمول المالي، ومن هنا سيتم التطرق في هذه المطالب إلى مؤشرات تطور التمويل الإسلامي عربيا وإسلاميا:

المطلب الأول: واقع التمويل الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية

لقد أقدمت الدول العربية على أسلمة نظامها المصرفي منذ العقود السابقة، واتباعها لمبدأ الربح وتركها لمبدأ الفائدة الربوية، وذلك طبقا لمبدأ التمويل الإسلامي الذي فرضته البنوك الإسلامية لهذه الدول، بهدف تعزيز الشمول المالي بين مختلف الفئات الاجتماعية عن طريق التمويل الإسلامي، ولا زالت تحذو حذوها دول عربية أخرى.

أولا: التمويل الإسلامي في المنطقة العربية

1. نشأة التمويل الإسلامي عربيا:

بدأت فكرة الفروع الإسلامية المستقلة بداية في البنوك التقليدية إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية في مطلع السبعينات من القرن الماضي، فالإقبال الكبير على البنوك الإسلامية وتنامي الطلب على مختلف المنتجات المصرفية الإسلامية، أدى بشكل آلي إلى ظهور الصيرفة الإسلامية[1]

شهد التمويل الإسلامي في الدول العربية تطورا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، حيث وصل عدد البنوك إلى 101بنك إسلامي في عام 2021، وتدير أكبر 50 بنكا إسلاميا من هذه البنوك موجودات بقيمة 695182 مليون دولار[2]

كما تعتبر المنطقة العربية حاضنة للنشاط الإسلامي، وهناك الكثير من الأنشطة المتعلقة بالتقنيات المالية الإسلامية الجارية في المنطقة العربية، مع معدل سريع لتطور وانتشار هذا النوع من الخدمات المالية، إضافة لمعدل تبني مرتفع من قبل المستخدمين والمشغلين والمشرفين والمنظمين. على هذا النحو ستكون النظرة المستقبلية مواتية للغاية[3]، كما تشكل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكبر سوق للتمويل الإسلامي على مستوى العالم باحتوائها على إجمالي أصول يقدر بنحو 37,6% من إجمالي أصول قطاع التمويل الإسلامي العالمي بما يقدر بنحو 702 مليار دولار، فيما تقدر حصة أصول التمويل الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط

---

[1] فلاق علي، سالمي رشيدة، **النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، جامعة الجزائر، 4-8-2018، ص5.

[2] خلج أمنة، **دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، شعبة العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2021\2022، ص22.

[3] صندوق النقد العربي، **نشرة التمويل الإسلامي في الدول العربية**، العدد 3، مارس 2022، ص16.

وشمال إفريقيا باستثناء دول مجلس التعاون بنحو 34,4% أي ما يقدر ب 642 مليار دولار[1]، بحيث يوجد نحو 164 مصرفا عربيا وإسلاميا بالكامل موزعين حسب الدول العربية.

2. واقع التمويل الإسلامي عربيا:

جدول رقم (3-1): لائحة المصارف الإسلامية في الدول العربية

السودان				
البنك الأهلي السوداني	البنك العقاري السوداني	بنك الجزيرة السوداني الأردني	بنك بيبلوس فريقيا	بنك النيل للتجارة والتنمية
البنك الأهلي المصري	بنك أبو ظبي الوطني	بنك الخرطوم	بنك تنمية الصادرات	بنك قطر الوطني الإسلامي (السودان)
البنك الإسلامي السوداني	بنك أم درامان الوطني	بنك الرواد للتنمية والاستثمار	بنك فيصل الإسلامي السوداني	مصرف ابو ظبي الإسلامي
البنك الزراعي السوداني	بنك الأسرة	بنك الشمال الإسلامي	مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة
البنك السعودي السوداني	بنك الاستثمار المالي	بنك العمال الوطني	مصرف التنمية الصناعية	بنك إيفوري
البنك السوداني الفرنسي	بنك البركة السوداني	بنك المال المتحد	مصرف السلام	بنك الإيداع للتمويل الأصغر 'السودان '
البنك السوداني المصري	بنك التضامن الإسلامي	بنك النيل الأزرق المشرق	مصرف المزارع التجاري	مصرف قطر الإسلامي
البنك العربي السوداني	بنك الثروة الحيوانية	بنك النيلين		
البحرين				
بنك البركة الإسلامي	بنك ABCالاسلامي	مصرف الطاقة الأول	مركز إدارة السيولة المالية	بنك الاسرة
مصرف السلام البحرين	مجموعة البركة المصرفية	بيت التمويل الخليجي	ار أي بحرين	بيت التمويل الكويتي –البحرين
بنك البحرين	البنك الإسلامي	المصرف العالمي	فينشر كابيتال بنك	دار الاستثمار

[1] هبة عبد المنعم، **إنعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، العدد 35، ص6.

الإسلامي	العربي			
بنك الإثمار	بنك الخير	مصرف إبدار	بنك الخرطوم الدولي	بنك الاستثمار الدولي

المصرف الخليجي التجاري	سيتي بنك الإسلامي الاستثماري	البنك الكويتي التركي للمساهمة		
العراق				
المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار	مصرف الرواحل الإسلامي للاستثمار والتمويل	مصرف النهرين الإسلامي	مصرف الثقة الدولي الإسلامي
مصرف إيلاف الإسلامي	المصرف الوطني الإسلامي	مصرف العربية المتحدة الإسلامي للاستثمار والتمويل	مصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	مصرف الراجح الإسلامي للاستثمار والتمويل
مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	مصرف نور العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	مصرف أبو ظبي الإسلامي	مصرف القرطاس الإسلامي للاستثمار والتمويل
مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل	مصرف العالم الاستثمار والتمويل	مصرف أبو ظبي الإسلامي	مصرف القابض الإسلامي للتمويل والاستثمار	مصرف آسيا العراق الإسلامي
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	مصرف الجنوب الإسلامي للاستثمار والتمويل	مصرف البركة التركي التضامني	مصرف الأنصاري الإسلامي للاستثمار والتمويل	بنك آسيا التركي

الإمارات العربية المتحدة				
بنك دبي الإسلامي	مصرف أبو ظبي الإسلامي	مصرف الإمارات الإسلامي	مصرف الهلال	نور بنك
مصرف الشارقة الإسلامي	مصرف عجمان	مصرف النيلين		

اليمن				
بنك التضامن الإسلامي الدولي	بنك سبأ الإسلامي	بنك الآمل للتمويل الأصغر	البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار	كاك الإسلامي
مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	مصرف اليمن البحرين الشامل			
الكويت				
بيت التمويل الكويتي	البنك الأهلي المتحد	بنك بوبيان	بنك الكويت الدولي	بنك ورية
شركة الراجحي المصرفية للاستثمار				
موريتانيا				
بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي	بنك المعاملات الصحيحة	بنك موريتانيا الجديد	بنك التمويلات الإسلامية	البنك الإسلامي الموريتاني
البنك الشعبي الموريتاني				
قطر				
مصرف قطر الإسلامي	مصرف الريان	بنك قطر الدولي الإسلامي	بنك بروة	بنك قطر الاول
لبنان				
بنك بلوم للتنمية	بنك البركة لبنان	البنك الإسلامي اللبناني	بيت التمويل العربي	مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل -لبنان
المغرب				
امنية بنك	بنك الصفاء	بنك التمويل والانماء	بنك اليسر	الأخضر بنك
المملكة العربية السعودية				

مصرف الراجحي	مصرف الانماء	بنك الجزيرة	بنك البلاد	
مصر				
بنك فيصل الإسلامي المصري	بنك البركة مصر	بنك أبو ظبي الإسلامي	بنك ناصر الاجتماعي	
الأردن				
البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي	بنك صفوة الإسلامي	مصرف الراجحي	
تونس				
بنك البركة تونس	مصرف الزيتونة	بنك الوفاق		
سوريا				
بنك سوريا الدولي الإسلامي	بنك البركة سوريا	بنك الشام		
فلسطين				
البنك الإسلامي الفلسطيني	البنك الإسلامي العربي	مصرف الصفا الإسلامي		
الجزائر				
بنك البركة الجزائري	مصرف السلام – الجزائر			
سلطنة عمان				
بنك نزوى	بنك العز الإسلامي			

المصدر: فيروز زروخي، نورة بوعلاقة، وهيبة ختيري، **أثر تطبيق الصيرفة الإسلامية في العالم العربي**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07\ العدد:02 سبتمبر(2020)، جامعة الشلف، جامعة المدية 22\01\2021، ص 322-3223-32-4325-326.

يوضح الجدول السابق أن دولة السودان تحتل المرتبة الأولى في احتواءها على أكبر عدد من البنوك الإسلامية التي يبلغ عددها 38 مصرفا، حيث أنه البلد الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي كامل، تليها دولة العراق إذ تحتوي على 25 مصرف، البحرين 23 مصرف، الإمارات 8مصارف، اليمن 7 مصارف، الكويت وموريتانيا 6 مصارف، و5مصارف في كل من قطر، لبنان والمغرب، و4 مصارف في كل من السعودية، مصر والأردن، أما بالنسبة لكل من دولة تونس، سوريا و فلسطين تتشكل من 3مصارف، وفي المرتبة الأخيرة كل من الجزائر وسلطنة عمان تحتوي على مصرفين اثنين.

الشكل رقم (3-1): عدد البنوك الإسلامية حسب النوع خلال سنة 2019

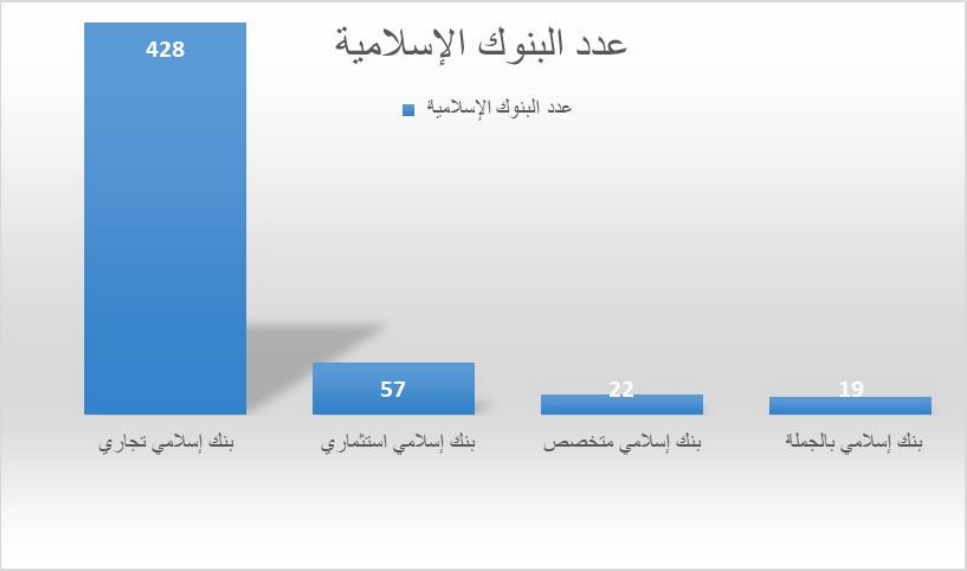

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

ICD-RETINITIV,**Islamic Finance Development Report** 2020, p26.

حسب ما أشار إليه التقرير ICD 2020، فإن عدد البنوك الإسلامية على النطاق الدولي فاق 520 مصرف في 72 دولة سنة 2019، حيث احتلت البنوك الإسلامية التجارية الصدارة بنسبة 81,36 %، تليها بقية البنوك بالنسب التالية على التولي، البنوك الإسلامية الاستثمارية بنسبة 10,8 %، البنوك الإسلامية المتخصصة بنسبة 4,18 %، و أخيرا البنوك الإسلامية بالجملة بنسبة 3,61 %.

الشكل رقم (3-2): حجم التمويل الاجتماعي الإسلامي الموزع في الدول العربية خلال عام 2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

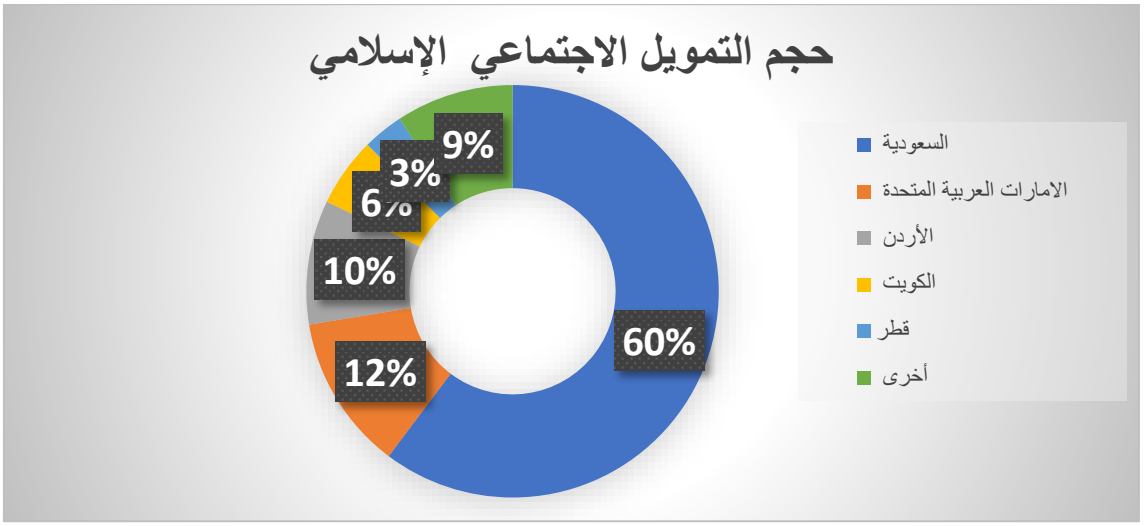

Source: Islamic Finance and Wealth Management Reports, 29 June 2021, p 54.

يعتمد نظام التمويل الإسلامي الاجتماعي مبدأ اللاربحية، والذي يتأتى مصدره من الأعمال الخيرية والتطوعية، المتمثلة في الزكاة، الصدقات، الوقف والقروض الحسنة التي توزعها المؤسسات المالية الإسلامية في

جميع أنحاء العالم وذلك سنة 2019، حيث صرفت المؤسسات المالية الدولية 1,2 مليار دولار أمريكي من خلال الأعمال الخيرية المقدمة من قبل هذه المؤسسات[1].

من خلال الشكل رقم (02) والذي يمثل حجم التمويل الاجتماعي الإسلامي خلال سنة 2019، نلاحظ أن المملكة العربية السعودية، تحتل المركز الأول من حيث توزيع الأموال التطوعية، بحيث تمثل أكبر سوق للمال الخيري والذي توزعه مؤسساتها المالية الإسلامية، وقد شهدت مساهمات الزكاة على وجه الخصوص ارتفاعا في المملكة، حيث وصلت إلى 69 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 60% من إجمالي الدول الأخرى، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بمساهمة قدرها 141 مليون دولار أمريكي، بنسبة 12%، ثم الأردن بمبلغ 113 مليون دولار أمريكي بنسبة 10%، بعدها الكويت بمبلغ 63 مليون دولار بمعدل 6%، وأخيرا دولة قطر بمقدار 37 مليون دولار بمعدل 3%، أما معدل 9% المتبقية فهي مبالغ المساهمة للدول العربية المتبقية.

ثانيا: الشمول المالي في المنطقة العربية

1. نشأة الشمول المالي عربيا:

نظرا لمحاولة الدول العربية وعملها على تبني استراتيجيات الشمول المالي من أجل تحقيق أهدافها، والمتمثلة في تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية، إذ بادر صندوق النقد العربي في إطار عمله على تحسين الظروف الاقتصادية، والعمل على تنمية الدول العربية من خلال إدخال الشمول المالي في أنظمة الأجهزة المصرفية العربية، حيث قام هذا الأخير بتأسيس مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتحالف مع أطراف أخرى بغاية إطلاق المبادرة في 14 سبتمبر 2017 بمناسبة منتدى التحالف للشمول المالي، والذي عقد في شرم الشيخ في مصر، وتتمثل هذه الأطراف في هذا الصندوق كمحور رئيسي في التحالف، الوكالة الألمانية للتنمية **(GIZ)** ، التحالف العالمي للشمول المالي **(AFI)** والبنك الدولي، و كان ذلك بهدف تعزيز وتمكين القدرات لدفع العقبات التي تعترض الارتقاء بمؤشر الشمول المالي في الدول العربية، وقد تم تحديد يوم 27 أفري من كل سنة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي[2].

رغم ما ذكرناه سابقا، إلا أن الدول العربية تعاني من ضعف الشمول المالي، فنحو 18% فقط من السكان في البلاد العربية لديهم حسابات مع المؤسسات المالية، أما دول مجلس التعاون الخليجي فالآمر يختلف من حيث انتشار الخدمات المصرفية، حيث تبلغ نسبة السكان الذين لديهم حسابات مصرفية 82% في البحرين و قطر، و 73% في الكويت ، وفي السعودية 70%، و64% في الإمارات، أما فئة النساء فهي تعاني من تفاوت الوصول المالي عن نظيرها الرجل بنسبة تتجاوز 50%، أما الفقراء القاطنين في المناطق النائية والبعيدة ذات الكثافة السكانية المتدنية، فنجد أن التكاليف الثابتة المرتبطة بالمعاملات الرسمية ترهق وتثقل كاهلها، لذا تلجأ للوسائل والقنوات غير الرسمية.

[1] **Islamic Finance and wealth management reports,** 29 june 2021, p53.

[2] **مجلة مالية ومحاسبة الشركات FCA**، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2022، ص73.

أما فيما يتعلق بإجمالي التمويل المتاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يبلغ نحو 8 إلى 10%، فيما تساهم في الناتج القومي بنسب تتراوح بين 40 إلى 50% في بعض الدول العربية[1].

2. واقع الشمول المالي عربيا:

الجدول رقم (3-2): مؤشر الشمول المالي وترتيب الدول العربية خلال عام 2017

الدول	مؤشر الشمول المالي (%)	الذكور (%)	الإناث (%)
الإمارات	88	93	76
البحرين	83	86	75
الكويت	80	83	73
عمان	74	84	64
السعودية	72	81	58
قطر	66	69	62
ليبيا	66	71	60
لبنان	45	57	33
الجزائر	43	56	29
الأردن	42	56	27
تونس	37	46	28
مصر	33	39	27
المغرب	29	41	28
فلسطين	25	34	16
سوريا	23	27	20
العراق	23	26	20
موريتانيا	21	26	15
السودان	15	20	10
اليمن	6	11	2
الدول العربية	**37**	**48**	**26**

Source: The World Bank, **The Global Findex database** 2017

نلاحظ من خلال إحصائيات النطاق العربي لعام 2017، أن هناك ثلاث مستويات لمؤشرات الشمول المالي من الدول العربية، وهي كالتالي:

دول ذات مستويات شمول مالي مرتفع: وهي بدون منازع دول الخليج العربي، ذلك لتطور النظام المصرفي لديها، ودول عربية أخرى، وهي على التوالي: الإمارات رأس الحربة في ارتفاع مستوى الشمول المالي بنسبة 88%، تليها بالترتيب: البحرين، الكويت، عمان، السعودية، قطر وليبيا.

دول ذات مستويات شمول مالي متوسط: أما الدول هذه بترتيب شمولها المالي: لبنان، الجزائر، الأردن، تونس، مصر، المغرب وفلسطين، فلها مراتب الوساطة في انتشار الشمول المالي على مستوى حدود أقاليمها بنسبة

[1] خليل منصوري، **الشمول المالي كآداة لتحقيق الاستقرارالاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 3، 2019، ص172.

محصورة ما بين 45% إلى 25%، ذلك بأن قطاعاتها المصرفية ذات نفوذ متوسط على العموم، وهو في مرحلة النماء.

دول ذات مستويات شمول مالي منخفض: تتمثل في سوريا، العراق، موريتانيا، السودان واليمن، على الترتيب، بمنسوبات منخفضة نسبيا في مؤشرات الشمول المالي لديها، وهو معدل ينحصر بين 23% إلى اليمن التي لا تحقق منسوب الشمول المالي إلا بنسبة 6%.

أما مؤشر الشمول المالي العربي عامة، فإنه يشكل نسبة 37%، مقارنة بالشمول المالي الدولي، وكذا فإن مستويات الشمول المالي لدى العرب فيما يتعلق بتحديد الذكور والإناث، فإن مؤشر الشمول المالي للذكور في المنطقة العربية يقدر بمعدل 48%، فيما تقدر هذه النسبة لدى الإناث ب 26%.

الجدول رقم (3-3): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى البنوك الإسلامية في الدول العربية

الدول \ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البحرين	\	\	\	\	\	\
مصر	364	399	431	480	480	480
العراق	\	\	\	\	374	374
الأردن	343	378	418	479	499	499
الكويت	524	595	679	749	841	850
لبنان	\	\	\	\	\	\
ليبيا	\	\	\	\	\	25
سلطنة عمان	30	34	32	32	46	46
فلسطين	83	103	139	148	152	154
قطر	402	413	423	451	432	432
السعودية	7332	7729	7972	8320	8358	8054
السودان	1190	1301	1596	1501	1533	1533
الإمارات	1864	1860	1855	1824	1546	1546
الجزائر	7	11	14	17	22	27
المجموع	**12139**	**12823**	**13559**	**14001**	**14283**	**14020**

Source: Islamic Finance Services Board, **Islamic Banking Period Coverid**, 2023Q4 to 2021 Q3, accessed 13,01,2022,18:03

بالاعتماد على البيانات أعلاه، نلاحظ أن دول الخليج المتمثلة في السعودية، الإمارات والكويت تتزايد لديها عدد أجهزة الصراف الآلي كل عام من 2016 إلى 2021، كما نلاحظ عددا لا بأس به من الأجهزة على طيلة أطوار السنوات المذكورة، في المقابل لم تحضى كل من البحرين ولبنان على أي صراف آلي داخل نظامها المصرفي الإسلامي طيلة هذه السنوات، كما نرى أن دولتي العراق و ليبيا تمكنتا من إدخال بعض أجهزة الصراف الآلي في السنوات الأخيرة المذكورة أعلاه، أما بقية الدول العربية فيبدو أنها لم تتمكن من القدرة على

زيادة أعداد الصراف الآلي لديها، حيث بقيت بالتقريب تمتلك نفس العدد على طول الفترة الزمنية من 2016 إلى 2021 إلا زيادة بسيطة، أو حتى أن بعضها تناقص عندها عدد الصرافات الآلية قليلا.

كما نلاحظ عامة أن مجموع عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى البنوك الإسلامية في تطور إيجابي، وفي صعيد التزايد كل سنة، حيث في عام 2016 كان المجموع 12139 صرافا آليا عربيا إسلاميا، ثم ارتقى المجموع عام 2017 إلى 12823، ثم سنة 2018 إلى 13559، أما سنة 2019 فقد وصل المجموع إلى ما يتجاوز 14000 صرافا أليا، ليزيد عام 2020 العدد فيصبح 14283، وأما في سنة 2021 فقد تناقص عدد الصرافات إلى 14020، نظرا لتلاشي مستواها العملي مع الزمن.

الجدول رقم (3-4): مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية للبالغين فوق 15 سنة في عام 2017

الدول	المدفوعات الرقمية (%)	نسبة المقترضين من البنك أو بواسطة بطاقات ائتمانية (%)	نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنيت للولوج إلى حساب مصرفي (%)	إستخدام الإنترنيت لدفع الفواتير أو الشراء (%)	الحاصلين على بطاقة ائتمانية (%)	الحاصلين على بطاقة خصم (%)
الإمارات	84	46	53	60	45	83
البحرين	77	36	35	44	30	80
الكويت	75	28	30	36	22	78
السعودية	61	21	36	17	16	67
ليبيا	32	8	12	21	10	23
لبنان	33	23	12	16	15	35
الجزائر	26	5	5	5	3	20
الأردن	33	18	10	8	3	31
تونس	29	12	11	7	7	23
مصر	23	9	7	3	3	25
المغرب	17	3	5	2	0	21
فلسطين	14	7	8	7	3	14
العراق	19	3	25	14	2	6
موريتانيا	16	9	13	4	3	10
الدول العربية	**26**	**8**	**15**	**9**	**5**	**27**

Source: The World Bank, **The Global Findex database** 2017, 26_10_2021, 20:36

تشير القيم النسبية في الجدول إلى أنه دائما ما تحتل دول الخليج العربي الصدارة في القطاع المصرفي من كل النواحي، بما في ذلك الشمول المالي الرقمي، حيث دائما ما تواكب هذه الدول العصرنة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة في كل المجالات، لذا فهي رائدة في الصيرفة الإسلامية أو التقليدية بامتياز.

كما أننا نلاحظ أن نسبة المدفوعات الرقمية للدول العربية يشكل 26% من إجمالي المدفوعات العادية، أما نسبة المقترضين من البنك أو بواسطة البطاقات الائتمانية فيقدر بنسبة 8% عربيا، في المقابل فإن نسبة استخدام الإنترنيت عن طريق الهاتف المحمول بغية الدخول إلى حساب مصرفي يقدر معدلها في المنطقة العربية ب15%، أما استخدام شبكة الأنترنيت لدفع الفواتير أو الشراء، فإن نسبة هذا المسار الرقمي يشكل 9%

على المستوى العربي، كما وأن الأفراد العرب الحاصلين على بطاقات الائتمان فنسبتهم تقدر ب5%، لكن نسبة الحاصلين على بطاقات الخصم تتفوق على نظيرتها ب22% نظرا إلى أن معدل هذه الفئة يقدر ب27% من الأفراد الذين يعتمدونها بالنسبة للبقية.

ثالثا: فعالية التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية

حظيت الدراسات حول العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي في الاقتصاديات المتقدمة والنامية باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، حيث توصل معظمها إلى وجود اختلاف في طبيعة تلك العلاقة، نتيجة لعدم التجانس بين الاقتصاديات، واختلاف مستوى التطور المالي الإسلامي، ومن جانب آخر أولت العديد من الدول العربية اهتماما متزايدا بتطوير القطاع المالي الإسلامي، من خلال إصدار عددا من التنظيمات التشريعية والإشرافية لتفعيل دوره في الاقتصاديات الوطنية، إذ أن الشمول المالي يستجيب للعديد من المتغيرات المتعلقة بمؤشر التطور المالي الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، حيث يمكن للمصارف الإسلامية أن تلعب دورا أكبر في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال تقديم منتجات متوافقة والشريعة الإسلامية، بتكاليف معقولة تفي باحتياجات الأفراد[1]، إذ أن الأدوات والآليات التي يوفرها النظام المالي الإسلامي، تسهل من عملية إعادة توزيع الثروة، مثل الزكاة، وغير ذلك، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملا مع أدوات تقاسم المخاطر، لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض في المجتمع[2]، ومن هذا المنطق تعمل السلطات الإشرافية في الدول العربية على دراسة التوسع في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كجزء من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للشمول المالي، سيما أن قطاع التمويل الإسلامي أظهر صلابة ومرونة كبيرة في مواجهة الأزمات المالية المختلفة، وذلك لطبيعة وخصائص التمويل الإسلامي التي تتجنب الإفراط في المديونية والمضاربات الغير منتجة، إضافة إلى أن الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية تسهم في تنويع المخاطر النظامية[3].

وهنا بالضبط تكمن أهمية البنوك الإسلامية في تحسين الشمول المالي، من خلال جذب الفئة الفقيرة من المسلمين وإدراجهم ضمن النظام المالي الرسمي، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تبني التكنولوجيا المالية الإسلامية، وتقديم منتجات مالية وبنكية رقمية متوافقة مع الشريعة الإسلامية[4].

[1] صندوق النقد العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص26-27.

[2] حنان دريد، غريب الطاوس، **دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام- الجزائر**، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي- الجزائر، المجلد 7، العدد1، أفريل 2021، ص62.

[3] رامي يوسف عبيد، **أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، ص2-3.

[4] بولمرج وحيدة، **مرجع سبق** ذكره، ص91.

الشكل رقم (3-3): ركائز الشمول المالي للتمويل الإسلامي

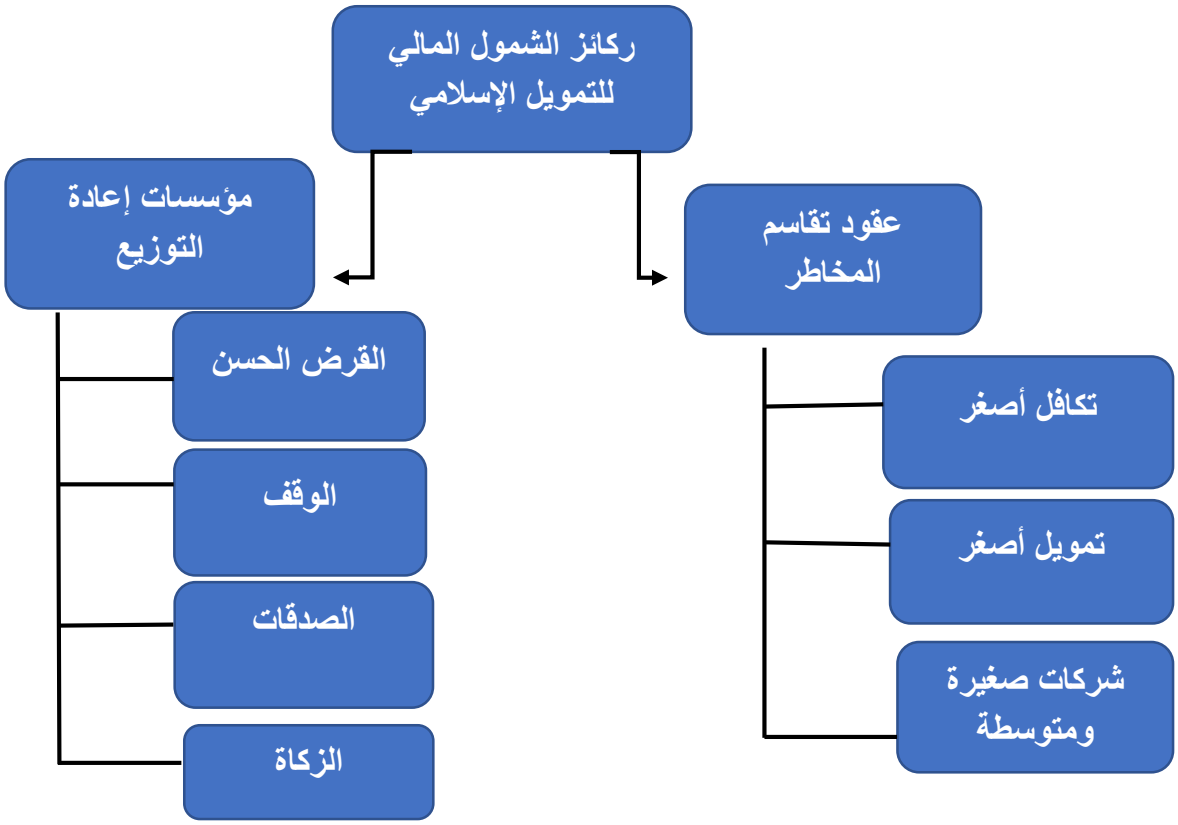

المصدر: من إعداد الطلبة

الجدول رقم (3-5): المؤسسات المالية الإسلامية والشمول المالي في الدول العربية

الإقتصاد	الشمول المالي			المؤسسات المالية الإسلامية		
	التداين %	بالغون لديهم حسابات في بنوك	بالغون ليس لديهم حسابات لأسباب دينية	بالغون ليس لديهم حسابات لأسباب دينية بالآلاف	عدد المؤسسات المالية الإسلامية	الأصول الإسلامية لكل شخص بالغ بالدولار	عدد البنوك الإسلامية لكل 10 مليون بالغ	عدد البنوك الإسلامية في كل 10 آلاف كلم2
الإمارات	91	59.7	3.2	84	22	9.298	33.2	2.63
البحرين	94	64.5	0	0	32	29.194	301.6	421.05
الكويت	91	86.8	2	7	18	28.102	87.2	10.10
السعودية	93	46.4	24.1	2.540	18	1.685	9.2	0.08

قطر	95	65.9	11.6	64	14	13.851	86.5	12.08
الجزائر	95	33.3	7.6	1.330	2	غ.م	0.8	0.01
لبنان	87	37.0	7.6	155	4	غ.م	12.4	3.91
المغرب	97	39.1	26.8	3.810	0	0	0	0
تونس	93	32.2	26.8	1.490	3	72	3.7	0.19
الأردن	غ.م	25.5	11.3	329	6	1.538	15.4	0.68
موريتايا	98	17.5	17.7	312	1	76	4.7	0.01
مصر	97	9.7	2.9	1.480	11	146	1.9	0.11
العراق	84	10.6	25.6	4.310	14	98	7.4	0.32
السودان	93	6.9	4.5	871	29	103	14.0	0.12
اليمن	99	3.7	8.9	1.190	8	179	8.8	0.15

Source: World Bank, Global Financial Development report: Financial Inclusion, Internationel Bank For Reconstruction and Development, Washington, 2024, p174.

نلاحظ من خلال الجدول أن الشمول المالي يتماشى طردا مع نسبة تواجد المؤسسات المالية الإسلامية على الأراضي العربية عامة، كما نلاحظ أن الأفراد في المجتمعات العربية ينجذبون إلى العامل الديني، ما يجعلهم يختارون المؤسسات المالية الإسلامية، وهذا طبيعي بصفة أن المجتمع العربي هو مجتمع إسلامي،

إذ أن عدد مقدار الأصول يزداد بشكل تدريجي مع زيادة إقبال الفئة المستهدفة، وهذا ما نراه يحسن مردودية الشمول المالي، مع ذلك فإن عدد البنوك الإسلامية وانتشار النظام المصرفي الإسلامي لا يزال ضعيفا نسبيا على النطاق العربي بشكل عام، فمثلا في لبنان تمثل قيمة 3.91 عدد البنوك الإسلامية في كل 10 آلاف كلم2، وهي نسبة تكاد تكون ضعيفة، أما معظم الدول العربية كمصر والسودان وغيرها فهي دون ذلك، ومن هنا نستنتج أن الشمول المالي لا يكون في حالة انتعاش داخل النظام المصرفي الإسلامي إلا إذا انتعشت الصيرفة الإسلامية في حد ذاتها داخل الدول العربية، وأخذ التمويل الإسلامي يجري مجرى يسوده العموم في الدول العربية، ولا بد قطعا أن يعمم التمويل الإسلامي ليحذو الشمول المالي حذوه، فتحسينه لا بد أن يسبقه تحسين النظام المصرفي المالي الإسلامي قبل كل شيء.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول العربية حول التمويل الإسلامي وأثره على الشمول المالي

لقد كان لبعض الدول العربية تجارب رائدة في مجال النظام المصرفي الإسلامي، أو على الأقل كان لها الأسبقية بين العرب في الانحراف نحو مسار هذا النظام الشرعي، إذ بادرت بقلب الصيرفة التقليدية إلى نظام مصرفي يحذو حذو الدين الإسلامي الذي هو في الأصل دينها، وهذا ما سلط ضوء دراستنا على دولتين عربيتين كانتا من أوائل وأنجح القائمين على المصرفية الإسلامية هما مصر والسعودية.

أولا: تجربة جمهورية مصر العربية

1. الإطار التاريخي للتمويل الإسلامي في مصر:

تاريخيا، تعتبر مصر صاحبة أول تجربة مؤسسية حديثة للتمويل الإسلامي المالي، حيث تأسس بها أول بنك حديث تتوافق معاملاته مع ضوابط الشريعة الإسلامية. ففي عام 1963، تم تأسيس البذرة الأولى التي كان لها عظيم الأثر على الصيرفة الإسلامية في العالم العربي، تمثل ذلك في بنك الادخار، حيث لا يستخدم يستخدم الفائدة في أي من معاملاته، حيث يمنح التمويل من خلال المشاركة في رأس المال. تم تأميم البنك عام1967، ثم عاد للعمل مرة أخرى عام 1971، هذه المرة تحت اسم (بنك ناصر الاجتماعي)، إذ كانت هذه التجربة ملهمة رغم كونها قصيرة العمر، وجعلت القائمين على التمويل الإسلامي يدركون إمكانية وجود بنوك تعمل وفق المبادئ المصرفية الحديثة، وتتوافق في نفس الوقت مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلباتها، ليأتي الدور على حركة تأسيس البنوك الإسلامية خلال سبعينات القرن العشرين بعد هذه التجربة الناجحة الأولى في دولة مصر[1].

الجدول رقم (3-6): تطور حجم المصارف الإسلامية في دولة مصر العربية حتى نهاية 2020:

الوحدة (مليار جنيه مصري)

Tier 1 Capital: رأس مال الشريحة الأولى، تقدر بملايين الدولارات الأمريكية

البنك	النوع	إجمالي القروض	إجمالي الأصول	Tier 1 Capital	العائد على الآصول
بنك أبو ظبي التجاري مصر	تقليدي	1,153.77	2,187.75	166.01	%1.4
بنك أبو ظبي الإسلامي مصر	إسلامي	2,852.76	4,712.06	324.18	%1.6
بنك التصدير والآستيراد الإفريقي	تقليدي	16,773.42	19,306.88	3,310.92	%1.8

[1] صندوق النقد العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

النك الأهلي مصر	تقليدي	922,79	1,202.80	96,11	%-1.4
بنك البركة مصر	إسلامي	1,497.38	4,806.14	300.76	%1.7
بنك مصر	نوافذ	37,583.20	76,306.20	5,463.40	%0.9

Credit Agricole Egypt	تقليدي	1,982.51	3,309,42	416.62	2.6
البنك المصري الخليجي	تقليدي	1,581.07	4,276.97	279.91	1.0
البنك المصري لتنمية الصادرات	تقليدي	2,082.09	3,557.27	359.21	1.9
بنك فيصل الإسلامي – مصر	إسلامي	1,783.40	7,328.63	890.39	1.8
بنك التعمير و الإسكان	تقليدي	1,448.21	3,914.99	450.13	3.4
HSBC Bank Egypt	تقليدي	3.283,95	7,429.45	875.71	3.1
بنك التنمية الصناعية	تقليدي	932.74	1,130.84	68.03	1.2
AlexBank	تقليدي	3,395.65	6,520.29	692.70	%2.4

البنك الأهلي المصري	تقليدي	46,558.23	125,446.99	7,268.12	%0.6
بنك الكويت الوطني – مصر	نوافذ	2,368.27	3.966,43	545.81	%2.3
بنك قطر الوطني الأهلي – مصر	تقليدي	11,241.09	18,505.29	2,443.80	%2.6
الشركة المصرفية العربية الدولية	تقليدي	2,102,00	4,345.00	330,37	%0.5
بنك قناة السويس	تقليدي	1,822.70	3,464.22	236.29	%1.1

المصدر: قاعدة بيانات The Banker

يظهر لنا في الجدول أعلاه اعتمادا على بياناته، أن عدد البنوك في مصر كبير نسبيا بما في ذلك الحكومية، الخاصة والأجنبية، إذ يعتبر النظام المصرفي المصري منفتحا على البنوك الأجنبية، وبشكل خاص البنوك العربية، يدل ذلك على أن ما يزيد عن نصف عدد البنوك العاملة أجنبية، كما نرى بأنه يحتوي على ثلاث بنوك وفروع إسلامية هي كالتالي:

- **بنك فيصل الإسلامي الإسلامي المصري:**

هو أكبر البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السوق المصرفية المصرية، ورائد التمويل الإسلامي بمصر بحجم أعمال بلغ 126 مليار جنيه مصري، والذي يشكل نسبة 31.1% من حجم المعاملات المالية المصرفية الإسلامية في السوق المصرية.

- **فروع بنك مصر:**

رغم أنه بنك تقليدي، إلا أن استثماراته في الصيرفة الإسلامية جعل منه ثاني أكبر أصول المعاملات المالية الإسلامية في مصر، إذ يصل حجم أعمال البنك المتوافقة مع الشريعة من خلال الفروع إلى 90 مليار جنيه مصري، وبنسبة 22.1%، من حجم السوق المصرية.

- **مصرف أبو ظبي الإسلامي مصر:**

يأتي في المركز الثالث، بحجم أعمال يقدر بقيمة 84.5 مليار جنيه مصري، بنسبة 20.8% من حجم السوق المصرية.

- **بنك البركة:**

هو بنك إسلامي، وصل حجم أعماله إلى قيمة 78.2 مليار جنيه مصري، بنسبة 19.2% من حجم السوق المصري.

كما يوضح الجدول أن حجم التمويل الإسلامي في القطاع بالدولة بلغ حوالي 313.2 مليار جنيه مصري، حيث يشكل نسبة 5.5% من حجم السوق المصرفية المصرية بزيادة قدرها 28.2 مليار جنيه مصري، وبنسبة نمو قدرها 10%، كما تبلغ عدد الفروع الإسلامية بالبنوك المصرية حوالي 245 فرعا، إذ تشكل نسبة 5.5% من عدد الفروع بالسوق المصرفية المصرية، وبحسب تقرير (الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي: 2021)، فإن هذه الفروع تقدم خدماتها لما يزيد عن ثلاثة ملايين عميل مصري وأجنبي.

الشكل رقم (3-4): نسبة تفضيل التمويل الإسلامي في الدول العربة مقارنة بدولة مصر

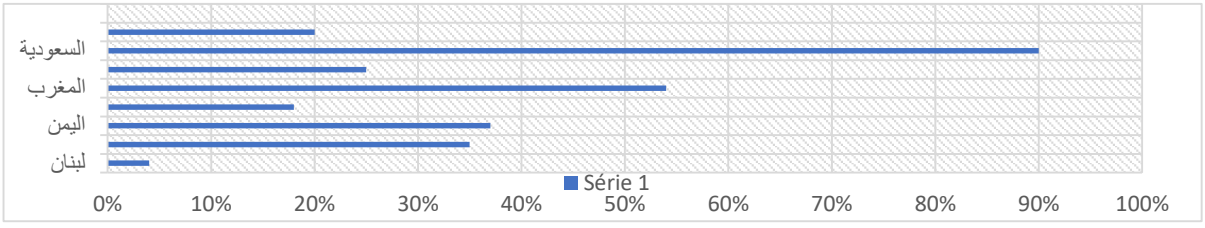

Source: IFC, Islamic Banking OpportunitiesAcross Smal and Medieum Entreprises in MENA, international Finance Corporation World Bank Group,Washington, 2017,p14.

تشير التقديرات من الأعمدة أعلاه، أن المعاملات المالية المصرفية في السعودية تقوم على تفضيل التمويل الإسلامي على التمويل التقليدي بنسبة 90%، تليها المغرب بنسبة 54%، ثم اليمن، العراق، الأردن، تونس ولبنان بالنسب التالية على التوالي: 37%, 35%, 25%, 18%، و4%. أما مصر فإنها تفضل أدوات التمويل الإسلامي بنسبة 20%، فإن قارناها ببقية الدول العربية المذكورة في التقديرات، سنلاحظ أن اعتمادها على التمويل الإسلامي يبدو ضئيلا نسبيا مع تفضيلها للتمويل التقليدي، ذلك راجع لكونها تمتلك عددا لا بأس به من البنوك التقليدية مقارنة بالمصارف الإسلامية داخل حدود الدولة، وأما إذا قارنا هذه النسبة مع المتوسط المرجح، والذي يقدر بنسبة 32%، فإنها تبلغ مبلغا ليس بالبعيد عنه ولا بالقريب إليه.

الشكل رقم (3-5): نسبة مساهمة مصر دوليا في التمويل الإسلامي الخاص بالصناعة المالية

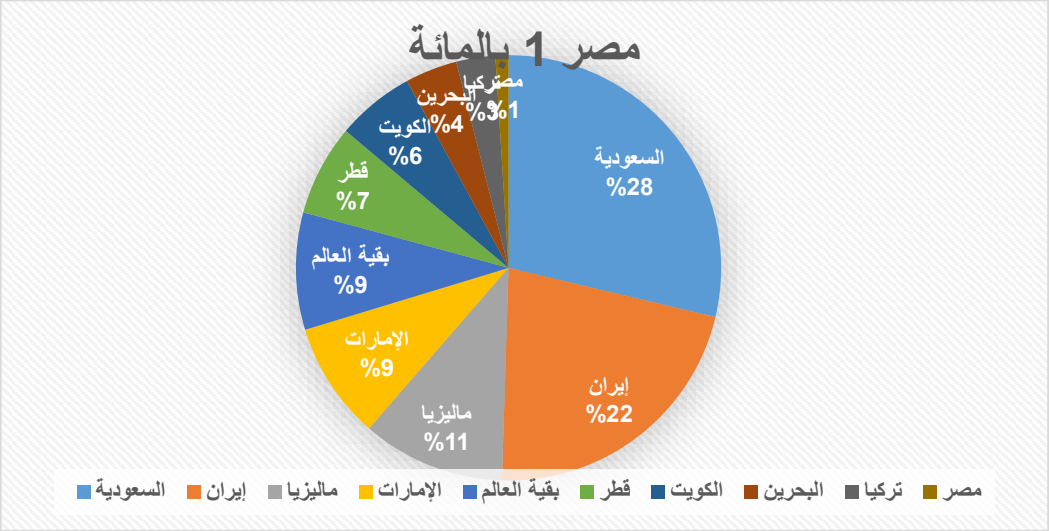

المصدر: الإستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية 2021 **(IFSB)**

نلاحظ في التقرير أنه رغم التجربة العريقة لمصر في مجال الصيرفة الإسلامية، إلا أن نسبة مساهمتها في التمويل الإسلامي من حيث الصناعة المالية العالمية، لا تتجاوز 1%، وبرغم الأرقام الحالية، إلا أن هناك فرصا كبيرة للتمويل الإسلامي للنمو، ما يؤهل مصر لتكون مشاركة في قيادة هذا القطاع مع الدول العربية الأخرى الرائدة في هذا المجال.

2. واقع الشمول المالي في مصر:

مع إطلاق المجلس القومي للمدفوعات في عام 2016 خطة الشمول المالي، وهذا تزامنا مع رؤيتها القومية "مصر الرقمية"، إلا أن الخطوة الصعبة تمثلت في التحول التدريجي للاقتصاد إلى اقتصاد غير نقد، فقد كان الهدف الرئيسي هو ضمان وصول الخدمات المالية لجميع المواطنين دون استثناء، وتحديدا الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في الوصول إلى الخدمات المالية، إذ بعمل المجلس القومي للمدفوعات على التأكد من أن عملية الشمول المالي يتم تنفيذها بنجاح أولا من الحكومة ثم من المواطنين، فبالرغم من أن مصر كان على

وشك تحقيق اختراق في الخدمات المالية منذ عقود إلا أن نموها في الشمول المالي يتأخر باستمرار عن الاقتصاديات المماثلة، حيث كانت هنالك مبادرات عديدة منها توجيهات الحكومة بشأن إقراض المشاريع متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة، خطوط ائتمان من مؤسسات مالية دولية، مئات الملايين من الدولارات من أموال المانحين إل المؤسسات المكلفة بدعم التمويل الأصغر والإقراض المصرفي للمشاريع المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة، ومؤخرا المساعدة الفنية والتمويل لدعم الخدمات المالية الممكنة رقميا.

هناك ما يقدر بنحو 6 ملايين حسابا نقديا في مصر، إلا أن العديد منها خامل مع أن أغلب الموظفين الحكوميين يتلقون مرتباتهم في حساباتهم البنكية، ويستخرجونها عن طريق ماكنات الصرافة الآلية، ووجود أكثر من 15 مليون بطاقة خصم، وما يقارب 10% من النساء يحصلن على الخدمات المالية الرقمية، إلا أنه لا يزال هناك استخدام سلبي للخدمات الرقمية المالية، مما يتطلب زيادة الحس بأهمية التعامل المالي الرقمي وزيادة تقديم الخدمات المالية الرقمية[1].

كما أن البنك المركزي المصري ساهم بصفة قيادية في عملية تعزيز الشمول المالي في دولة مصر من خلال عدة محاور تتلخص في العمل على تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة لتلبية متطلبات الشمول المال، وتحقيق الحماية المالية للمستهلك، لزيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي، بالإضافة إلى تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، إلى جانب الاهتمام بالتثقيف والتوعية المالية، وذلك من خلال إضافة التعليمات الجديدة الخاصة بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، وإصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الأنترنيت[2].

الجدول رقم (3-7): نسبة استخدام الخدمات الرقمية في مصر

لتحليل هذا المؤشر المتعلق بالشمول المالي في مصر، تم انتقاء فئات معينة (الأفراد في المناطق الريفية، أوساط الفقراء، النساء والشباب)، وهي بيانات صادرة عن البنك الدولي في نسختين لسنة 2014 و2017، (وهي آخر إصدار استطعنا الحصول عليه) حول مؤشر البيانات العالمية للشمول المالي، وقد تم الاعتماد في عملية التقييم على مؤشرات أولية يمكنها أن تعكس وتوضح وضعية الشمول المالي في دولة مصر، وقد تمثلت في: نسبة تلقي أو القيام بالمدفوعات الرقمية، نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الأنترنيت أو الهاتف، نسبة استخدام الأنترنيت الثابت والهاتف لدفع الفواتير، نسبة استخدام بطاقات الائتمان والذي جاءت نتائج مصر فيه كالتالي:

[1] فريد زكرياء عبيد، طيب موسلي، **فاعلية التمويل الرقمي في بلوغ الشمول المالي بجمهورية مصر العربية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص475-476.

[2] حنان علاء الدين، عبد الصادق جعفر، **آلية تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات**، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري- القاهرة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 8-7-2020، ص506.

المؤشرات	الفئات	2014(%)	2017(%)	الفرق (%)
تلقي مدفوعات رقمية أو القيام بها	البالغين (15 سنة فما فوق) في الريف	6	20	14
نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الأنترنيت أو الهاتف		\	1	1
نسبة استخدام الأنترنيت الثابت بالهاتف لدفع الفواتير		1	1	0
نسبة استخدام بطاقات الائتمان		1	2	1
تلقي مدفوعات رقمية أو القيام بها	أواسط الفقراء	2	13	11
نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الأنترنيت أو الهاتف		\	0	0
نسبة استخدام الأنترنيت الثابت بالهاتف لدفع الفواتير		1	1	0
نسبة استخدام بطاقات الائتمان		0	1	1
تلقي مدفوعات رقمية أو القيام بها	البالغات من النساء (15سنة فما فوق)	4	17	31
نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الأنترنيت أو الهاتف		\	1	1
نسبة استخدام الأنترنيت الثابت بالهاتف لدفع الفواتير		1	3	2
نسبة استخدام بطاقات الائتمان		1	3	-2
تلقي مدفوعات رقمية أو القيام بها	الشباب (15سنة فما فوق)	12	29	17
نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الأنترنيت أو الهاتف		\	3	3
نسبة استخدام الأنترنيت الثابت بالهاتف لدفع الفواتير		1	3	2
نسبة استخدام بطاقات الائتمان		3	4	1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات من البنك الدولي

من خلال الجدول السبق يظهر لنا أن استخدام التقنيات الرقمية في الجانب المالي في مصر هو استخدام ضعيف جدا لا بد من تحسينه، فنلاحظ تطورا لا بأس به في بعض المؤشرات كنسبة القيام أو تلقي المدفوعات الرقمية لدى مختلف الفئات المختارة في الدراسة، بينما هنالك ركود في مؤشرات أخرى كنسب الولوج للحسابات المالية عن الأنترنيت الثابت أو الهاتف، وحتى في نسبة الأشخاص الذين يقومون بدفع الفواتير عن طريق الأنترنيت، كما أننا نلاحظ أن هناك نسبا ضعيفة جدا في عدد مستخدمي بطاقات الائتمان وأنها عملية شبه راكدة، مما يبين أن هناك خللا كبيرا في هذا المؤشر والذي قد يعود إلى أن أغلب المؤسسات الموجودة في البلاد تتعامل بطرق غير رسمية في تمويلاتها ومصاريفها، مما قد يتيح لها التهرب الضريبي، وهو ما لا يتلاءم في الحقيقة مع التغير المتسارع في هذا القطاع، رغم أن الحكومة المصرية خصصت مبالغ كبيرة لتحسين هذا

الجانب من الخدمات، لا سيما في المحافظات التي تعاني من صعوبة في تحصيل هذه الخدمات، آملة بذلك على تحفيز المواطنين ودمجهم في النظام المالي الرسمي.

الجدول رقم (3-8): البنية التحتية الرقمية الداعمة للشمول المالي في مصر

إن الحكومة المصرية تولي اهتمام كبيرا للتحول الرقمي، وهو أساس رؤيتها ل2030، حيث صرفت ولا زالت تصرف مبالغ ضخمة في سبيل ذلك، والذي من ضمنه تحسين البنية التحتية المالية الرقمية، الا انه لازال هناك شوط كبير ينضرها لتحسين تعاملاتها المالية، فهي في تحسن مستمر لبنيتها التحتية الرقمية بزيادة عدد المراكز والفروع المالية للوصول للشمول المالي، وهو ما يعرضه لنا الجدول التالي الذي يأخذ هذه النتائج من قاعدة بيانات **Global Findex**، من خلال تحديد عدد الفروع البنكية، ماكنات الصراف الآلي ومشتركي الأنترنيت والهاتف الثابت والمحمول، بين سنتي 2014، 2017 و2020، ومعرفة مستوى البنية الرقمية الداعمة للشمول المالي في مصر، كما يبينه الجدول الآتي:

المؤشرات	2014	2017	2020
نسبة الفروع البنكية (لكل مئة ألف بالغ)	4.56	4.88	6.76
نسبة ماكنات الصراف الآلي (لكل مئة ألف بالغ)	12.06	17.71	22.06
نسبة المشتركين في الأنترنيت (لكل مليون شخص)	33.81	46.92	71.91
نسبة اشتراكات الهاتف الثبت (لكل مئة شخص)	6.98	6.85	9.63
نسبة اشتراكات الهاتف المحمول (لكل مئة شخص)	105.41	106.76	93.18

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات من البنك الدولي

من خلال بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا في البنية التحتية الرقمية الضرورية الداعمة للخدمات المالية الرقمية خلال الفترات المدروسة، حيث نلاحظ تسجيل ارتفاع محسوس في عدد الفروع البنكية (لكل 100.000 بالغ) والتي قفزت قفزة جيدة خصوصا بين سنتي 2017 و2020 بفارق نسبي بلغ 1.88%، ويرجع هذا الارتفاع إلى تفعيل المجلس القومي لمدفوعات لاستراتيجية الشمول المالي، والتي تأمل منه تخفيف العبء، والضغط على المواطنين، والمراكز المالية لا سيما تلك التي تشهد كثافة سكانية كبيرة، ويكون

فيها العمل كثيرا، والذي يعتبر بدوره تفسيرا لزيادة عدد ماكنات الصراف الآلي، والتي بلغت نسبتها في سنة 2020 ما يقارب 22.06% (لكل مئة ألف بالغ)، كما أن التطبيقات الرقمية التي أطلقتها الحكومة أو الفروع البنكية لتسهيل الخدمات المالية الرقمية =يبرر الارتفاع المشهود في عدد اشتراكات الأنترنيت والهاتف المحمول، الذي أصبح يمثل نسبة كبيرة من الخدمات الرقمية المالية، ولكنها تبقى أرقاما متوسطة تدعو للمزيد من الجهد والتطوير للحاق بركب الدول المتقدمة.

الجدول رقم (3-9): مؤشر جودة الحياة الرقمية في مصر DQL لسنة 2019

ترتبط جودة الحياة الرقمية ارتباطا مباشرا بالجودة الشاملة للحياة، إذ أن هناك فجوة واضحة بين العديد من البلدان من حيث هذا المؤشر، فهو يقوم على عدة اعتبارات منها سرعة الاتصال، والقدرة على تحمل التكاليف، والشعور العام بالأمان على الأنترنيت، والتقدم الرقمي لكل بلد حسب الأمن المعلوماتي الذي يتيح التحكم في الحياة الرقمية، ومن هنا تم إجراء هذه الدراسة لتحديد الأمور الحرجة والمشاكل والفجوات حول الحياة الإلكترونية، والوصول في الأخير إلى قيمة جودة الحياة الرقمية DQL والاستفادة منها، وفي الجدول التالي نقوم بتسليط الضوء حول جودة الحياة الرقمية في دولة مصر، ومدى فعالية هذا المؤشر هناك:

المؤشر الإجمالي DQL	المؤشرات الفرعية							
	سرعة الأنترنيت		سعر الأنترنيت					
	الهاتف	النطاق العريض	النطاق العريض الأقل سعرا	خيار النطاق العريض الحمول	الأمن السيبيراني الشامل	توافر الحكومة الإلكترونية	قوانين حماية البيانات	توافر المحتوى الترفيهي
0.3010	0.0264	0.0039	0.0132	0.0010	0.1053	0.0835	0.0000	0.0677

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات تقرير جودة الحياة الرقمية ل **Surfshark**

تعتبر المرتبة 62 مرتبة غير جيدة لمصر، في قائمة تضم 65 دولة بقيمة بلغت 0.3010، خصوصا مع إمكانيات مصر الكبيرة، فهي تتخلف عن كل من إيران والمغرب، وتتقدم على بلدان عربية أخرى، وتقبع معهم أخيرا في المراتب العشرة الأخيرة، ويمكن الملاحظة من خلال مقاييس هذا المؤشر أن مختلف الأرقام هي ضعيفة، ففي مجال سرعة التنزيل ضمن اتصالات النطاق العريض الثابت متدني جدا، والذي حصر بين 0 و 30 ميغابايت في الثانية، خصوصا وأن مصر لديها كفاءات عالية في استخدام هذه التقنيات، وجاءت أرقام استخدامها للأنترنيت مرتفعة، إضافة لأن أسعارها كانت متوسطة مقارنة بدول قد تفوقت عليها، ومن أقوى ما أثر في قيمة جودة الحياة الرقمية DQL، هو الغياب شبه التام للحكومة الرقمية، وانعدام قوانين حماية البيانات، وهو ما يشكل بدوره بصمة سيئة في سبيل تحسين جودة الحياة الرقمية، وهو ما يعتبر عائقا في أي تطور، لأنه

لا يمكن تحقيق أي تطور دوت تحسين جودة الأنترنيت، ما يبقى مرتبطا بتوفير كل الظروف المساعدة لتحسين ذلك.

3. دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في مصر:

شهد السوق المصري تطوير العديد من المنتجات المصرفية الإسلامية التي تلبي احتياجات العملاء المختلفة، والتي تصل إلى 55 منتجا وخدمة بنكية، مع ذلك لا يزال السوق المصري محتاجا إلى تطوير وابتكار العديد من المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتسعى مصر للاطلاع على آفاق إيجابية حيال قادم الأيام لصناعة الخدمات المالية الإسلامية وتحقيق الشمول المالي بواسطتها، لذا أقدمت مصر على:[1]

- توسع بنك مصر (صاحب ثاني أكبر حجم أصول متوافقة مع الشريعة في مصر) من خلال تقديم المزيد من الخدمات المتوافقة مع الشريعة وافتتاح المزيد من الفروع، بما يوافق وصول الخدمات المصرفية إلى كافة الفئات والأماكن في الدولة حتى سكان الأرياف؛
- دخول بعض البنوك والمؤسسات المالية التقليدية مجال الخدمات المالية الإسلامية مدفوعين بالزخم الذي يكتسبه التمويل الإسلامي، مدفوعا بدعم حكومي قوي؛
- توافر مساهمة قوية للتقنيات المالية الحديثة في تطوير المنتجات المالية الإسلامية وتبنيها من مختلف الفاعلين الاقتصاديين؛
- تطوير التكنولوجيا المالية وتلبية متطلبات الرقمنة المصرفية في البنوك الإسلامية الثلاثة (بنك أبو ظبي- مصر، بنك البركة- مصر، بنك فيصل الإسلامي- مصر)؛
- محاولة وصول القطاع المصرفي الإسلامي إلى جودة الحياة الرقمية في مصر، والاستفادة من هذه الجودة بما يخدم كافة الأفراد، دون التركيز على عينة أو مجموعة عينات وإهمال البقية؛
- السعي إلى تطوير الخدمات الرقمية في مصر بما يخدم التمويل الإسلامي، ومحاولة زيادة الوعي بين الأفراد بضرورة الرجوع إلى الخدمات المصرفية المتلائمة مع الشرع؛
- بذل المزيد من الجهود بشكل خاص في مجالات التدريب وبناء القدرات على توفير المنتجات المالية الإسلامية للعملاء؛

[1] صندوق النقد العربي، نشرة التمويل الإسلامي بالدول العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

ثانيا: تجربة المملكة العربية السعودية:

1. الإطار التاريخي للتمويل الإسلامي في السعودية:

شرف الله سبحانه وتعالى المملكة العربية السعودية بأن تكون محضنا للاقتصاد الإسلامي في ظل صراع عالمي بداية من الستينات، وقد انعكس هذا الصراع على كثير من جوانب الحياة، الثقافية والتعليمية في العالمين العربي والإسلامي، بعدما كان الحديث عن الاقتصاد والصيرفة الإسلامية ضربا من الخيال العلمي في تلك الحقبة من الزمان، ولقد كان لصدور بيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية في مدينة 'جدة' في شهر ديسمبر 1973، الأثر الكبير في تشكيل النواة الأولى للعمل المصرفي الإسلامي على مستوى الدول، حيث أنشئ من خلاله البنك الإسلامي للتنمية، ثم أعقبه اجتماع مجلس محافظي البنك في مدينة الرياض في جوان سنة 1975، وأعلن بعد ذلك افتتاح البنك رسميا في أكتوبر 1975، وساهمت المملكة مساهمة كبيرة في رأس ماله بنسبة بلغت 25%.[1]

تعتبر تجربة السعودية في البنوك الإسلامية تجربة رائدة يقتدى بها، حيث تعتبر من أكبر الدول التي تمتلك أصول هذه البنوك عالميا، ويعود ذلك إلى الطلب الكبير على المعاملات المالية والبنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من الأفراد والمتعاملين، والذي أعطى الشعلة للبنوك التقليدية تحويل عملها البنكي الربوي إلى عمل يتوافق مع الشريعة الإسلامية[2].

تتميز الصيرفة الإسلامية في السعودية بالعمل ضمن نظام مصرفي مزدوج، حيث بلغ عدد البنوك العاملة في المملكة 29 بنكا بنهاية عام 2020، 12 بنكا محليا و17 فرعا لبنوك أجنبية، وتراجع عدد فروع البنوك التجارية في المملكة ليبلغ 2014 فرعا، أي أقل ب 62 فرعا مقارنة بالعام الذي مضى.[3]

الجدول رقم (3-10): تطور عدد الفروع الإسلامية السعودية

يعكس زيادة عدد الفروع النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية في السوق السعودي، نتيجة الإقبال على خدماتها، ومما ساعد على هذا النجاح أن هناك توجه لدى عامة المتعاملين مع البنوك في السعودية يفضل التعامل مع البنوك الإسلامية، حتى وإن كانت أعلى كلفة في التمويل من البنوك التقليدية، ومما يدعم هذا التوجه أن جميع البنوك العاملة في السوق السعودية، إتجهت لفتح فروع ونوافذ إسلامية، بل إن هذه الأخيرة شكلت نسبة كبيرة من فروع هذه المصارف، كما سيأتي تفصيل ذلك في الجدول القادم:

[1] فضل عبد الكريم محمد، **التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية**، صندوق النقد العربي، ص7-8.
[2] بولمرج وحيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص146.
[3] خلج آمنة، **مرجع سبق ذكره**، ص240.

السنوات \ المصارف الإسلامية	2013 (مليون ريال سعودي)	2014 (مليون ريال سعودي)	التغير (فرع) (مليون ريال سعودي)
مصرف الراجحي	479	501	22
البلاد	102	116	14
الجزيرة	65	70	5
مصرف الإنماء	54	58	4
الإجمالي	700	745	45

المصدر: فضل عبد الكريم محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص16

نلاحظ من الجدول أن مصرف الراجحي يأتي في مقدمة المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، ذلك بأنه بدأ نشاطه المصرفي والتجاري في وقت مبكر قبل سنين طويلة من العمل والخبرة، حيث أنه أحرز تقدما في الربح بين سنتي 2013 و2014 بزيادة قدرها 22 مليون ريال سعودي، يليه بنك البلاد ذو الطبيعة المصرفية الإسلامية بزيادة هامش ربح بين السنتين بقيمة 14 مليون ريال سعودي، ثم يعقبه بنك الجزيرة الذي حقق ربحا بزيادة مقدارها 5 مليون ريال سعودي بين سنتي 2013-2014، وأخيرا يأتي مصرف الإنماء في المرتبة الرابعة، حيث حقق زيادة في الربح بين السنتين قيمتها 4 مليون ريال سعودي، وأما إجمالي الزيادة الربحية الذي حققه القطاع المصرفي الإسلامي السعودي بين سنتي 2013 و2014، فهو 45 مليون ريال سعودي، والذي يمكن اعتباره كربح مرتفع القيمة نسبيا، عائد إلى الدور الإيجابي والفعال الذي استطاعت أن تقدمه الصيرفة الإسلامية عن نظيرتها التقليدية.

الجدول رقم (3-11): تطور حجم التمويل المصرفي الإسلامي وفقا لصيغ التمويل الإسلامية في السعودية

الوحدة: مليون ريال سعودي

الصيغة	2000	2001	2002	2003	2004
المرابحة	17535	22034	25222	47823	62164
التورق	\	\	9288	25144	68096
الإجارة	385	452	752	1101	1257
المشاركة	1817	2062	2207	2465	2300
الإستصناع	4592	4218	4507	3479	3030
البيع لأجل	25731	30122	30476	31751	26341
المتاجرة	8468	8924	12460	\	\
صيغ أخرى	134	1314	152	2235	592

إجمالي التمويل الإسلامي	58737	79127	85065	13998	165793

المصدر: فلاق علي، سالمي رشيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص173

بقراءة أرقام الجدول الذي يوضح توزيع التمويل المصرفي الإسلامي على صيغ التمويل الشرعية، وتطور التوزيعات خلال فترة الدراسة في السعودية (2000–2004)، نلاحظ أن المصارف الإسلامية تشدد تركيزها على صيغ التمويل الإسلامي التي تنتهي بعلاقة المداينة بين البنك وعميله، مثل صيغتي المرابحة والتورق، مع تراجع حجم التمويل الإسلامي المبني على صيغتي المشاركة والمضاربة، ذلك بسبب حداثة التجربة، وتخوف البنوك من مخاطر صيغ التمويل المبنية على صيغ المشاركة والمضاربة.

2. واقع الشمول المالي في السعودية:

يعتبر تطوير القطاع المالي وزيادة نسبة الشمول المالي من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها المملكة العربية السعودية، وهذا من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة صلابة الاقتصاد، وذلك من أجل مواجهة الصدمات التي تتعرض إليها المملكة، بحيث تعتبر السعودية من مجموعة دول العشرين، والتي تسعى لتعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وشرائحه للخدمات والمنتجات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة،[1] حيث تعتمد السعودية على مؤشرات معينة تعتمدها لتحقيق شمول مالي في جهازها المصرفي وهي:[2]

- **مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية:**

✓ **مؤشر انتشار البنوك:** بلغ عدد فروع البنوك السعودية 1927 سنة 2022، مقارنة ب 1945 فرعا لنهاية سنة 2021، وقد قدر الانخفاض ب 17 فرعا ويعود ذلك لبداية انتشار الخدمات البنكية الرقمية التي لا تحتاج لفتح فروع، وظهور بنوك رقمية في المملكة مثل بنك STC، كما يتصدر بنك الراجحي من حيث عدد الفروع، والذي كان سنة 2022 يحوي 516 فرعا، يليه كل من بنك الأهلي السعودي وبنك الرياض ب 494 و236 فرعا على التوالي، ثم بنك العربي الوطني ب 127 فرعا.

✓ **مؤشر الحسابات البنكية:** يعبر عن نسبة امتلاك الأفراد البالغين (فوق 15 سنة) للحسابات المالية في البنوك

- **مؤشرات استخدام الخدمات المالية:**

✓ **مؤشر الادخار:** وهو قيمة الادخارات في المؤسسات المالية والمصرفية للبالغين في السعودية.

✓ **مؤشر الاقتراض:** وهو نسبة اقتراض الأفراد البالغين من البنوك في المملكة العربية السعودية.

- **مؤشرات الخدمات المالية الرقمية:** ويمثل هذا المؤشر عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع والبطاقات البنكية في السعودية.

[1] أحمد خروبي لقواس، **مرجع سبق ذكره**، ص249-250.
[2] بولمرج وحيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص147-151.

الجدول رقم (3-12): نسبة امتلاك البالغين (أكثر من 15 سنة) للحسابات المالية والبنكية في السعودية

	المملكة العربية السعودية				الدول ذات الدخل المرتفع			
	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
نسبة حسابات البالغين	%46.5	%69.4	%71.7	%74.3	%88.3	%92.8	%93.7	%96.4

Source: The little data book on financial inclusion 2022

من الجدول يتبين أن نسبة امتلاك الحسابات للأفراد البالغين فوق 15 سنة في المملكة العربية السعودية في ارتفاع مستمر، حيث كانت النسبة 46.4% سنة 2011، وارتفعت إلى 69.4% سنة 2014، ثم بعدها وصلت إلى 71.7%، وفي سنة 2021 كانت 74.3% والتي كانت نسبة مرتفعة لكن مقارنة مع امتلاك الأفراد للحسابات في الدول ذات الدخل المرتفع فهي متوسطة، حيث وصلت نسبة هذه الدول في امتلاك الحسابات المالية للأفراد البالغين 96.4% سنة 2021.

الشكل رقم (3-6): إحصاءات عدد أجهزة الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية

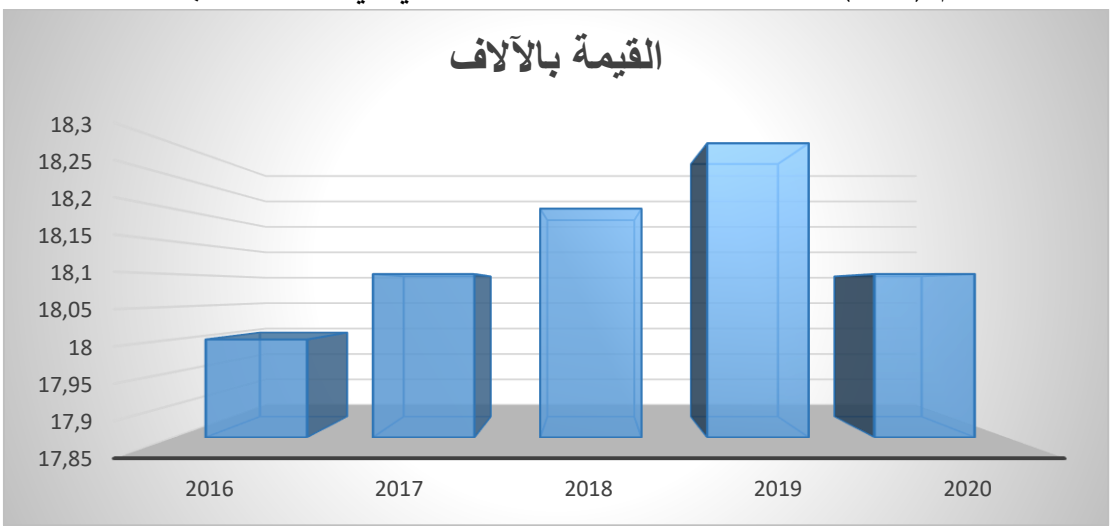

المصدر: البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي 57، 2021، ص119

من خلال التقرير نلاحظ تزايد عدد أجهزة الصراف الآلي من سنة 2016 إلى سنة 2019 بفارق يقدر بأكثر من 300 صراف آلي، ثم تراجع عدد الصرافات من سنة 2019 إلى 2020، ليبلغ العدد ما يفوق 18 ألف صرافا آليا، وهذا راجع إلى ميل الأفراد لاستخدامهم البطاقات المصدرة، حيث نرى في المقابل زيادة أعداد البطاقات خلال نفس الفترة بعدما كان عددها في 2016، 26 ألف بطاقة، ليصبح عددها في سنتي 2017 و 2018، 28 ألف بطاقة مصدرة، أما في سنتي 2019 و2020 فقد تزايد العدد إلى 32 ألف و 34 ألف على التوالي، وذلك بسبب زيادة استخدام التكنولوجيا في مجال الصيرفة والمعاملات المالية وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (3-7): عدد البطاقات المصدرة في المملكة العربية السعودية

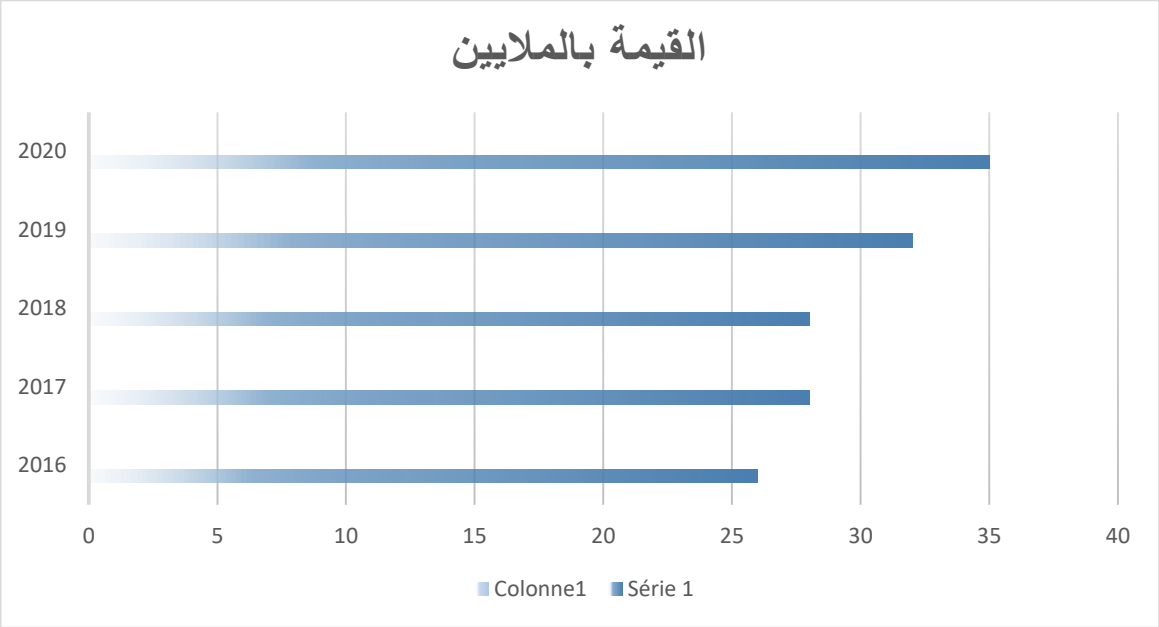

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات السابقة

الشكل رقم (3-8): تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية النشطة في المملكة العربية السعودية

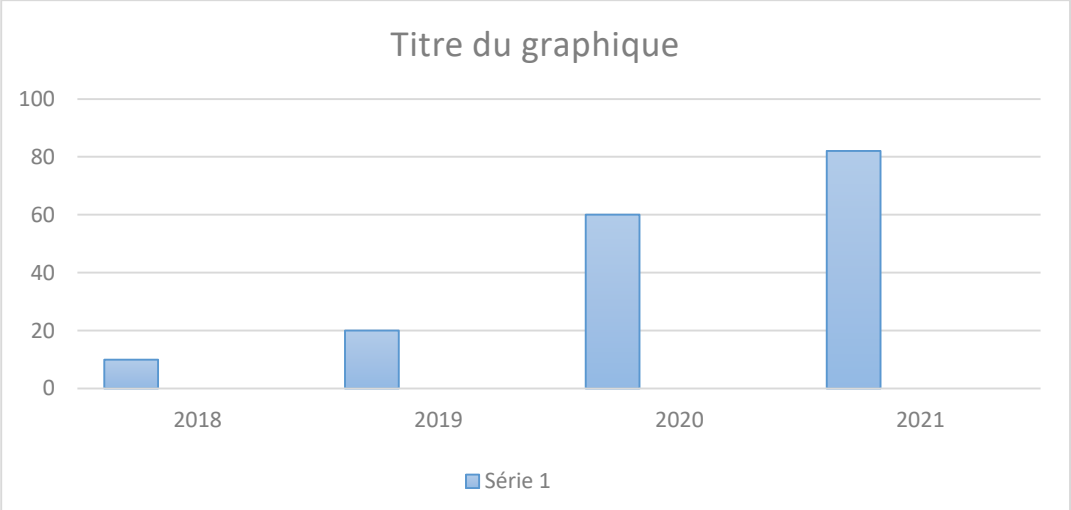

المصدر: محمد أمين زايخ، محمد يونسي، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي: تجربة المملكة العربية السعودية**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، السنة 2022، ص761.

نلاحظ من الشكل أن عدد شركات التكنولوجيا المالية النشطة استمر في النمو، حيث كان عددها 10 شركات في سنة 2018، ليتضاعف عددها في سنة 2019 إلى 20 شركة تكنولوجية مالية، ثم في سنة 2020 تضاعف عددها إلى ثلاثة أضعافها نظرا لاحتياج الأفراد إليها أكثر من أي وقت سابق لما نتج من أوضاع اجتماعية وصحية نتيجة جائحة كورونا، وشهد عام 2021 زيادة بنسبة 37%، من عدد شركات التكنولوجيا المالية النشطة عن العام الذي سبقه.

3. مساهمة التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في السعودية:

أ. نبذة عن مصرف 'الراجحي' السعودي:

يعد مصرف الراجحي أكبر مصرف إسلامي في العالم بأصول تبلغ قيمتها 762 مليار ريال سعودي (203 مليا دولار أمريكي) ورأس مال مدفوع قدره 40 مليار ريال سعودي (11 مليار دولار أمريكي)، وموظفين يزيد عددهم على 19964 موظفا، ويقع المقر الرئيسي لمصرف الرئيسي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، حيث يمارس نشاطه بموجب السجل التجاري رقم **1010000096**، وهو عضو في مجموعة مصرف الراجحي ومدرج في السوق المالية السعودية ذو الرمز المختصر **(RJHI)**.

تقدم مجموعة مصرف الراجحي لعملائها منتجات مصرفية مبتكرة تجمع بين مبادئ المصرفية الإسلامية ومتطلبات العصر الحديث من جهة أخرى، فهي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ولها دور أساسي في سد الفجوة بين المتطلبات المالية وقيمنا الإسلامية الجوهرية.[1]

تقدم مجموعة مصرف الراجحي منتجات وخدمات مبتكرة تجمع بين القيم الإسلامية والمتطلبات التجارية الحديثة، حيث تتكون المجموعة من الشركات التابعة العاملة في المجالات التالية داخل المملكة وخارجها.[2]

الشكل رقم (3-9): المجموعة المعتمدة من طرف مصرف الراجحي السعودي

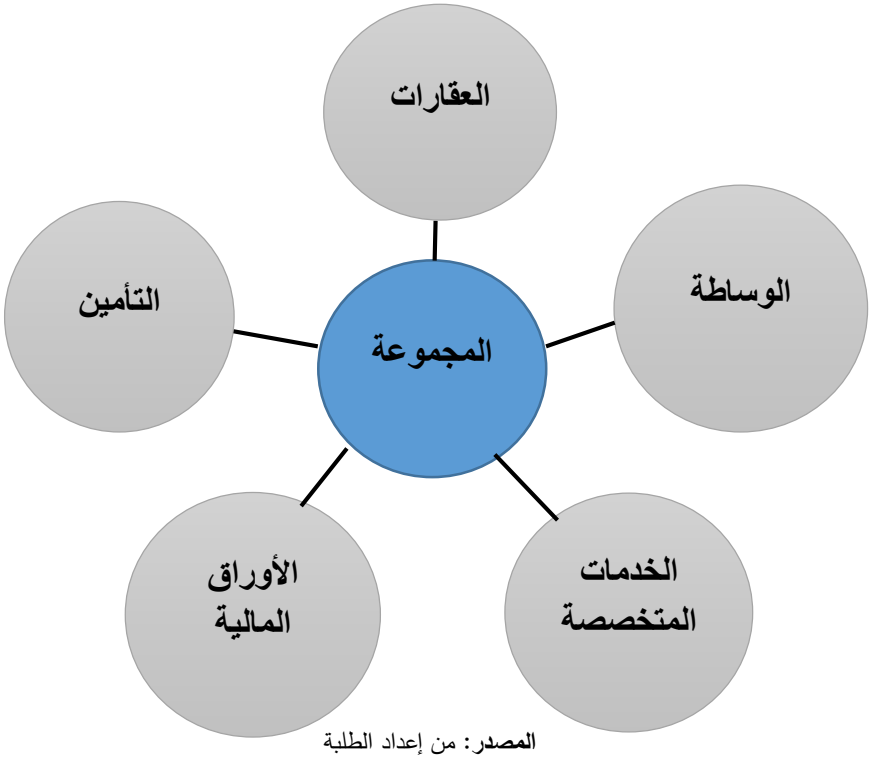

المصدر: من إعداد الطلبة

[1] مصرف الراجحي السعودي، **التقرير السنوي لمصرف الراجحي 2022**، المملكة العربية السعودية، 2022، ص9-10.
[2] مصرف الراجحي السعودي، **التقرير السنوي لمصرف الراجحي 2020**، المملكة العربية السعودية، 2020، ص10.

ب. بيانات مصرف الراجحي السعودي في تعزيز الشمول المالي:

يساهم مصرف الراجحي السعودي في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية من خلال إظهار بعض الخدمات والمؤشرات التي تم الوصول إليها، وسنتطرق لتحليل البيانات التالية:

الجدول رقم(3-13): مؤشرات مساهمة مصرف الراجحي السعودي في دعم الشمول المالي

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
ودائع العملاء (ألف ريال سعودي)	272593136	273056445	293903125	312405823	382631003
عدد الفروع	539	554	551	544	543
عدد أجهزة الصراف الآلي	4475	4803	5006	5215	5211
عدد محطات نقاط البيع	62118	74612	83958	115243	204549
إجمالي التمويل (ألف ريال سعودي)	**224994124**	**2335573**	**231758206**	**249682805**	**315712101**

المصدر: مصرف الراجحي السعودي، **التقرير السنوي لمصرف الراجحي 2020**، المملكة العربية السعودية، 2020، ص34

يتبين من الجدول أنه قد ارتفع عدد فروع البنك من 539 فرع سنة 2016 إلى 543 فرعا سنة 2020، لتكون بذلك أكبر شبكة فروع في المملكة العربية السعودية، رافقه ذلك تزايد عدد أجهزة الصراف الآلي من 4475 جهاز سنة 2016 إلى 5211 جهاز سنة 2020 بنسبة زيادة بلغت 16.45%، كما ارتفع عدد محطات نقاط البيع من 62118 جهاز نقطة بيع سنة 2016 إلى 204549 جهاز نقطة بيع سنة 2020، ليستحوذ البنك بذلك على أكبر شبكة توزيع في الشرق الأوسط من حيث عدد الفروع ونقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي.

الشكل رقم (3-10): التمويل الممنوح في مصرف الراجحي الإسلامي عن طريق صيغ التمويل الإسلامية خلال عام 2020

الوحدة: الريال السعودي

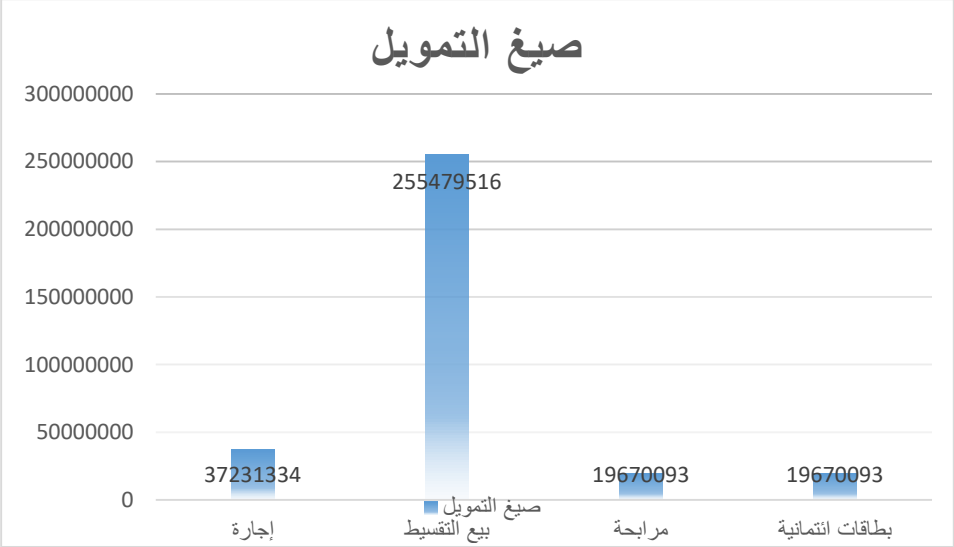

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات من البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أن مبلغ التمويل الممنوح من قبل مصرف الراجحي السعودي بصيغة المرابحة وعن طريق البطاقات الائتمانية قدر ب 19670093 ريال سعودي، تليها صيغة الإجارة بمبلغ 37231334 ريال سعودي خلال سنة 2020، أما التمويل الممنوح ببيع التقسيط فله الريادة بين الصيغ التمويلية بمبلغ ضخم قدر ب 255479515 ريال سعودي، ذلك لكونه يسهل على الأفراد عملية حصولهم على التمويل ودفعهم لفترات متقطعة، ما يسمح لهم بتسديد ما عليهم لفترات أطول.

المطلب الثالث: تجارب التمويل الإسلامي ومساهمته في تعزيز الشمول المالي في بعض الدول الإسلامية

لقد ساهمت العديد من الدول الإسلامية في تطوير نظام الصيرفة الإسلامية، والرقي في استخدام الرقمنة والتطور العلمي والجودة العالية في تقديم المنتجات والخدمات المالية الإسلامية فيما يصب في صالح التمويل الإسلامي، ومن بين أهم هذه الدول دول شرق أسيا، والتي تعرف باحتوائها على نظام مصرفي إسلامي عالي التطور، ولها أن تكون قدوة للدول العربية التي لا بد وأن تكون لها الأسوة من هذه الدول، ومما يقدم في البحث، تم اختيار دولتين ناجحتين في مجال المصرفية الإسلامية بالأخص الأولى، لدرجة أنهما أصبحتا تستقطبان عدد كبير من المؤسسات المالية الأجنبية، ألا وهما: ماليزيا وبنغلاديش.

أولا: تجربة دولة ماليزيا

1. الإطار التاريخي للتمويل الإسلامي في ماليزيا:

كانت أول إنطلاقة للمصارف الإسلامية في ماليزيا سنة 1963، تزامن ذلك مع إنشاء مجلس الحجاج الماليزيين "صندوق تابونغ حجي"، وذلك كان من أجل ادخار المال لتمكينهم من الحج، وبعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي بدأ التوجه الحكومي لعمل بنوك إسلامية مستقلة، وكان ذلك سنة 1981 بتأسيس هيئة عامة تتكون من 20 خبير مصرفي من أجل دراسة إمكانية عمل المصارف الإسلامية، وكانت النتائج إيجابية في عمل تلك البنوك، بعدها تم إصدار قانون البنوك الإسلامية الذي أعطى الصلاحية التامة للبنك المركزي الماليزي (نيغارا) للإشراف على البنوك الإسلامية.

في جويليا 1983 تمت إقامة أول بنك إسلامي مستقل يحمل إسم "بنك إسلام"، ويخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية، وفي 1993 قدم البنك المركزي الماليزي نظام مصرفي ثنائي سمي ب "نظام المصرفية الإسلامية"، يسمح بتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة مع السماح للبنوك التقليدية بتقديم ذلك، ثم تلتها سنة 1990 ليتم إنشاء ثاني بنك إسلامي باسم "معاملات ماليزيا" لتسريع التقدم في الصيرفة الإسلامية الماليزية، تعاقبت عليها سنة 2001 تم إنشاء معهد الخدمات الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في ماليزيا، ثم في 2005 قام البنك المركزي بإنشاء المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي الذي درب أكثر من 2000 طالب، بالإضافة إلى المسؤولين التنفيذيين في القطاع المالي من 78 دولة مختلفة، كما قام بإنشاء صندوق لتمويل هذا المركز ب 500 مليون رينجيت ماليزي، بعدها تم إطلاق برنامج لجعل ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي سنة 2006.

في 2011 تم وضع مخطط ثنائي طويل المدى للنظام المالي سمي ب "مخطط القطاع المالي 2011-2020"، وهو خطة استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي، وتهدف أساسا لتدوين التمويل الإسلامي، بعدها تم تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية الذي تم تطبيقه في 30 جوان 2013، وتميز بفرض أحكام الشريعة الإسلامية على المؤسسات المالية الإسلامية من أجل ضمان سلامة الأنشطة والأهداف على أن تكون متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا، ثم وصل عدد البنوك سنة 2014 إلى 11 بنكا ذوات ملكية محلية، وست بنوك ذوات ملكية أجنبية.[1]

[1] هودة عبو، **أهمية مواقع الصناعة المصرفية في ماليزيا، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، المجلد 10، العدد 1، جامعة حسيبة بن بو علي-الشلف- الجزائر، 1-6-2021، ص301-303.

الجدول رقم (3-14): نمو قطاع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا

(الوحدة بالنسبة للمبالغ المالية: بليون رينغيت ماليزي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد البنوك الإسلامية	6	10	11	17	17	17	16	16	16	16	16	16	16
عدد الوكالات	766	1167	1272	3039	2087	2102	2147	2171	2177	2192	2206	2197	2196
حجم الأصول	112	171	204	251	303	351	435	495	558	615	685	744	830
نسبة الأصول إلى مجموع البنوك	67	103	122	150	187	222	268	315	371	425	495	553	606
حجم التمويل	12.1	16.0	17.3	18.9	21.6	22.7	24.3	25.8	27.5	29.2	31.3	32.2	34.9

المصدر: دقيش جمال، ولاد براهيم ليلى، قادة عبد القادر، **دور التمويل الإسلامي في التخفيف من الأزمة المالية في ظل فكرة الشمول المالي**، مداخلة في إطار المحور الموسوم بتجارب ناجحة في التمويل الإسلامي، جامعة غيليزان- الجزائر، ص12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه النمو والتطور المستمر للصناعة المالية الإسلامية في دولة ماليزيا خلال الفترة ما بين 2005 و2017، سواءا من حيث عدد البنوك الإسلامية ووكالاتها الموزعة عبر كامل أنحاء البلاد، أو من ناحية حجم أصولها وقيمة التمويل الممنوحة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين.

الجدول رقم (3-15): تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

(الوحدة: مليون رينغيت)

هناك تطور ملحوظ في كافة خدمات الصيرفة التشاركية، إلا أن حجم التطور المتعلق بالصيرفة التشاركية يعتبر الأهم، حيث تضاعفت في ضرف خمس سنوات بعدما كانت في آخر التصنيف، وهو ما يمثل ثاني ثاني أكبر نمو بعد المرابحة. هذا النمو يعد بالدرجة الأولى بالنسبة للإجراءات المتخذة من السلطات النقدية الماليزية لدعم المضاربة والمشاركة، إلا أنها لم تعرف نفس التأثير بالنسبة للمضاربة، بينما لم يتم الإشارة إلى عقود المزارعة والمساقاة، وما يعني انعدام التعامل بها في المصارف الماليزية، وهو ما يظهره الجدول التالي:

السنة \ الصيغة	المرابحة	المشاركة	البيع بالثمن الآجل	الإجارة	صيغ أخرى
2013	56924	16052	83116	68863	53898
2014	83999	22454	79764	76914	68670
2015	118028	28516	75643	80882	82028
2016	158550	40220	69306	79047	82485
2017	186796	482883	65452	80674	82951
2018	219426	52771	65647	82400	137652
2019	243046	56305	63781	80621	148614

المصدر: غيراش محمد الأمين، طيبة عبد العزيز، **عقود المشاركة الإسلامية كمدخل لتطوير النظام المصرفي الماليزي**، مجلة الآفاق للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، 2022، ص379

يظهر من خلال الجدول ارتفاع نسبة نمو المرابحة التي تطورت إلى خمسة أضعاف، وهو أكبر معدل نمو في الخدمات المصرفية في ماليزيا، ما يؤكد تفضيلات المتعاملين لخدمة المرابحة، يليه مباشرة المشاركة التي انطلقت من العدم لتماثل باقي الخدمات في ظرف خمس سنوات، وهو معدل النمو القياسي. هذا النمو يعود بالدرجة الأولى إلى أنظمة بنك ماليزيا المركزي.

الجدول رقم (3-16): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي الماليزي على مختلف القطاعات

(**الوحدة**: مليون رينغيت ماليزي)

القطاعات	2017	نسبة القطاع %	2018	نسبة القطاع %	2019	نسبة القطاع %
الزراعة الأولية	4210.5	5.72	5149.6	6.55	5728	6.94
المعادن والمناجم	2246.4	3.05	1336.9	1.72.26	363.7	0.44
التصنيع	1141.0	1.55	1777.1	2.26	2176.2	2.64
الكهرباء والغاز	281.4	0.38	242.3	0.31	386.3	0.47
التجارة والفنادق	1214.6	1.65	940.4	1.20	611.2	0.74
الإنشاءات	2714.5	3.69	4756.1	6.05	4977.1	6.03
العقارات	4545.3	6.18	4359.2	5.54	4756.8	5.77

النقل والاتصالات	8114.9	11.03	7483.8	9.52	7067.3	8.57
التأمين	16508.2	22.43	16422.8	20.89	16335.5	19.8
التعليم والصحة	1178.5	1.60	4757.1	6.05	5008.2	6.07
القطاع العائلي	30558.9	41.53	30498.7	38.79	34251.7	41.52
قطاعات أخرى	877.1	1.19	897.4	1.14	838.7	1.02
إجمالي التمويل	73591.3		78621.4		82500.7	

المصدر: هودة عبو، **مرجع سبق ذكره**، ص305-306

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه ارتفاع إجمالي التمويل خلال السنوات الثلاثة، بحيث بلغ 73 مليون رينغيت ماليزي سنة 2017، ووصل إلى 82 مليون رينغيت ماليزي سنة 2019. وقد احتل القطاع العائلي النسبة الأكبر الموجه إليها التمويل، فمثلا سنة 2017 قدرت نسبة تمويل القطاع ب 41.53%، في حين بلغت سنة 2019 41.52%، يليها قطاع التأمين ب 22.43 % سنة 2017، ثم كلا من قطاع النقل والاتصالات، الزراعة الأولية، التعليم والصحة والعقارات، التصنيع ثم في الأخير قطاع المعادن والمناجم، ثم في الأخير الكهرباء، الغاز، التجارة والفنادق.

ويمكن تمثيل نسبة تمويل المصارف الإسلامية لمختلف القطاعات في ماليزيا لسنة 2019 كما يلي:

الشكل رقم (3-11): توزيع تمويل المصارف الإسلامية الماليزية على مختلف القطاعات

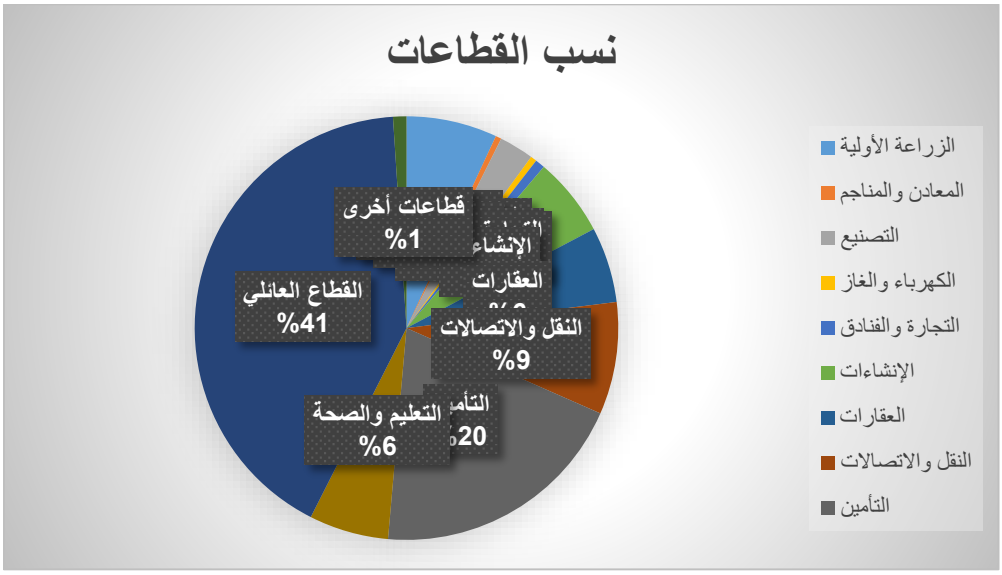

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات السابقة

2. واقع الشمول المالي في ماليزيا:

قامت ماليزيا بإدخال مؤشرات قياس الشمول المالي في نظامها المصرفي في عام 2011، حيث كانت من طليعة دول العالم من حيث تطبيق مفهوم الشمول المالي، وقد ساعدها على تحقيق ذلك المنظومة المالية التي وضعتها ماليزيا لنفسها، وذلك من خلال القوانين التي تم إصدارها، أو من خلال المؤسسات المالية المتعاونة، والتي تقدم الخدمات اللوجستية لذلك القطاع والعاملين به من مؤسسات وأفراد، فضلا عن البنية التحتية القوية التي قامت ببنائها على مدار الفترة الماضية، سواءا في قطاع الاتصالات أو قطاع التكنولوجيا الإلكترونية وتسخيرها، واستخدامها في المدفوعات الإلكترونية، وقد ساهم ذلك في أن ماليزيا لم تعاني من التشوهات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول النامية، والتي تتمثل في وجود اقتصاد غير رسمي متعاظم وينمو عام بعد الآخر لا تستفيد منه الدولة ولا تستطيع حصره:

إستطاعت ماليزيا دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي، مما كان له الأثر البالغ في نمو الاقتصاد مع تحديد الدعم وتوجيهه للفقراء الأكثر احتياجا، وكان له الأثر في حصر ما تنتجه البلاد والوقوف على حجم القيمة المضافة الحقيقية للقطاعات والأنشطة الاقتصادية، فضلا عن الوقوف على مدى حسن استغلال الموارد الطبيعية وعدم إهدارها، بالإضافة إلى الوقوف على حجم الاستثمارات المحلية الحقيقية بالبلاد وحركة تداول السيولة النقدية بين الأفراد، وكذا المؤسسات العاملة بالدولة، وهذا ويمكن التدليل على ماليزيا كدولة ناجحة في تطبيق مفهوم الشمول المالي من خلال تحليل المؤشرات الرئيسية، والتي حددها البنك الدولي عن قياس الشمول المالي.[1]

الجدول رقم (3-17): مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا بنهاية سنة 2019

بيان المؤشر	نسبة المؤشر%
1-مؤشر امتلاك حساب بنكي للبالغين (أكبر من 15 سنة)	90
2-مؤشر امتلاك حساب بنكي للنساء (أكبر من 15 سنة)	85
3-مؤشر إجراء استلام أو مدفوعات نقدية بنكية (أكبر من 15 سنة)	80
4-مؤشر صرف المرتبات أو المدفوعات أو تحويل لحساب بنكي	50
5-مؤشر عدد منافذ الوكلاء المتنقلين والمسجلين لكل 100 ألف بالغ (أكبر من 15 سنة)	55
6-مؤشر امتلاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي لديها حساب بنكي	85
7-مؤشر استخدام الأنترنيت لاستخدام الحسابات البنكية (أكبر من 15 سنة)	95
8-مؤشر استخدام الهاتف للولوج إلى الحسابات البنكية (أكبر من 15 سنة)	95

المصدر: مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، تأسست في 1947، العدد 67، سبتمبر 2021، ص214-215

[1] مجلة بحوث الشرق الأوسط، **مرجع سبق ذكره**، ص215-216.

يتضح بأن مؤشرات الشمول المالي بدولة ماليزيا تجعلها في مصاف الدول المتقدمة، وكذا من الدول التي نجحت في تطبيق الشمول المالي، الأمر الذب انعكس في سيطرة الدولة على التدفقات النقدية التي تتحقق بالقطاعات و الأنشطة الاقتصادية، وإدراجها بحسابات الدولة، وقد نجحت ماليزيا في تحقيق ذلك من خلال وجود جهاز مصرفي قوي ومتطور من ناحية البنية التحتية في مجال التكنولوجيا الرقمية والمدفوعات الإلكترونية، ما جعلها تطبق ذلك المفهوم وتحقق تلك المؤشرات، حيث نرى أن كل المؤشرات لشمولها المالي ذات نسب مرتفعة جدا وهو ما يعكس امتيازها في تحقيق مقاييس الشمول المالي.

الجدول رقم (3-18): تطور معدلات صناعة التكنولوجيا المالية حسب القطاعات في ماليزيا

المرتبة	القطاعات	صناعة التكنولوجيا المالية حسب		القطاع%
		2015	2017	2019
1	الدفع والتسوية	18	50	75
2	إدارة الثروات	17	20	34
3	التخطيط المالي	8	10	29
4	التأمين	8	24	48
5	الإقراض	6	10	27

المصدر: إبتسام ساعد، رابح خوني، **تطبيق الابتكار المفتوح في التكنولوجيا المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي: نموذج ماليزيا**، جامعة برج باجي مختار، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، عنابة- الجزائر، مجلة التكتل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 4، ديسمبر 2021، ص549

نلاحظ من خلال الجدول أن شركات التكنولوجيا المالية تركز على ستة قطاعات مهمه وهي: الدفع والتسوية، إدارة الثروات، التخطيط المالي، التأمين والإقراض، كما نلاحظ أن نسب صناعة التكنولوجيا المالية في تزايد مستمر خلال السنوات 2015, 2017 و2019، وهذا التزايد تشهده كل القطاعات في دولة ماليزيا دون استثناء، وهذا راجع إلى إقبال الأفراد لاستخدام مثل هذه التكنولوجيا والحاجة الماسة إليها في النظام المصرفي، حيث يحتل قطاع الدفع والتسوية المرتبة الأولى من ناحية استخدام الصناعة التكنولوجية، يليه قطاع إدارة الثروات ثم تتسلسل بقية القطاعات على الترتيب، أما قطاع الإقراض فهو في المرتبة الأخيرة وهذا راجع لصعوبة الحصول على المدخرات.

الجدول رقم (3-19): تطور عدد الصرافات الآلية وآلات الإيداع النقدي في ماليزيا

	2011	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الصرافات الآلية	11165	11624	11308	11190	11167	10899	8952	8695
عدد آلات الإيداع النقدي	4429	5276	5323	5314	5296	5239	5850	6780
عدد الصرافات الآلية لكل 10000 بالغ	5.2	5.0	4.7	4.6	4.5	4.5	3.6	3.5
عدد آلات الإيداع النقدي لكل 10000 بالغ	2.1	2.3	2.2	2.2	2.2	2.2	2.4	2.7

Source: Bank Negara Malaysia, FinancialInclusion, **Key Indicators for Financial Inclusion in Malaysia**

https//www.bnm.gov.mv/documents/20124/8218408/1+kev+Financial+Inclusion+Indicators.pdf

من الجدول أعلاه يتبين أن عدد الصرافات الآلية في ماليزيا كان مرتفعا نوعا ما مقارنة مع الدول الأخرى، حيث وصلت عدد الصرافات الآلية لكل 10000 بالغ إلى 5.2، لكن في الآونة الأخيرة وخاصة بعد انتشار وباء **COVID 19** قل عددها، ويرجع ذلك إلى انخفاض استعمالها من طرف الأفراد والتوجه نحو استخدام الهاتف المحمول والأنترنيت للحصول على الخدمات المالية، أما آلات الإيداع النقدي فكان عددها في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث وصل عددها عام 2021 إلى 6780 آلة بعدما كانت 4429 آلة سنة 2011، كما وصل عددها لكل 10000 بالغ إلى 2.7 سنة 2021, وهذا ما يدل على اهتمام الأفراد باستعمال مثل هذه الآلات للإيداع النقدي في تعاملاتهم اليومية.

3. أثر التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في ماليزيا:

ساهمت البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في دولة ماليزيا ذلك من خلال استهداف عدة نقاط نذكر منها:[1]

- تبني البنوك الإسلامية الماليزية استخدام التكنولوجيا المالية في جل تعاملاتها؛
- تعزيز دور المساهمين في الرقابة على أعمال المصارف والمساهمة في تطويرها؛
- تطوير البنية التحتية للسوق المالي الإسلامي ليلبي صناعة التمويل الإسلامي المختلفة؛
- الاهتمام بقضايا البحث والتطوير الهادفة لتضمين القيم الإسلامية في أعمال المصارف؛
- ضمان استقلالية المصرفية الإسلامية عن التقليدية الربوية فيما يتعلق بالموارد المالية والعمليات التمويلية والخدمات المصرفية؛
- تحديد النظام المصرفي المناسب لماليزيا، حيث تم اختيار النظام المزدوج الذي يجمع بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية؛
- ضمان توافر رأس مال قوي للمصارف الإسلامية وتوافر مرونة كافية تعزز قدراتها التنافسية، حيث سعت الجهات المسؤولة لتشجيع اندماج المصارف؛
- العمل على تطوير المنتجات والخدمات في مجال الصيرفة الإسلامية، ومن ذلك إنشاء سوق المال الإسلامي عام 1994 للمساعدة على حل المشاكل التي تواجه المصرفية الإسلامية؛
- التشجيع والمساهمة في إنشاء المؤسسات الداعمة لصناعة المصرفية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية IFSP، المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية **MIFC**، الذي يسعى لجعل ماليزيا مركز مالي عالمي في مجال إصدار الصكوك المالية الإسلامية وإدارة الصناديق الاستثمارية وتطوير الموارد البشرية؛

ثانيا: تجربة دولة بنغلاديش

1. الإطار التاريخي للتمويل الإسلامي في بنغلاديش:

كانت أول ممارسة للبنوك الإسلامية في بنغلاديش سنة 1983، بإنشاء أول بنك لها وهو البنك الإسلامي البنغلاديشي المحدود **IBBL**، وفي وقت لاحق في سنة 1987 تم إنشاء أورينتال بنك بنغلاديش، والذي تم الاستحواذ عليه فيما بعد من طرف بنك البركة المحدود ببنغلاديش، وتغير اسمها إلى بنك **ICB** الإسلامي

[1] عبد الله بن عبد العزيز المعجل، **لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 35، ربيع الثاني 1436، ص112.

المحدود، وفي سنة 1995 حصل بنكان أخريان على مزاولة العمل المصرفي الإسلامي وهما بنك العرفة الإسلامي المحدود وبنك الاستثمار الاجتماعي المحدود، وفي ماي 2001 بدأ البنك الخامس شاه جلال الإسلامي المحدود أعماله، ثم يليه بنك **IXIM** لبنغلاديش المحدود، والذي كان في البداية بنكا تقليديا ثم تحول إلى بنك إسلامي بالكامل سنة 2004، ووفقا لبنغلاديش حتى نهاية سنة 2021 يوجد عشرة بنوك إسلامية كاملة في دولة بنغلاديش بإجمالي 1671 فرع، بالإضافة إلى ذلك هناك تسعة بنوك تجارية تقليدية لديها 41 فرعا للخدمات البنكية الإسلامية في جميع أنحاء البلاد، و368 نافذة لتقديم الخدمات البنكية الإسلامية على مستوى 13 نبكا تجاريا[1].

الجدول رقم (3-20): نسبة الودائع حسب صيغ التمويل الإسلامي في بنغلاديش

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ودائع التوفير بالمضاربة	17	18.32	18.61	18.38	18.38	17.60	18.77	19.39
	3	2.94	3.20	3.76	3.68	3.94	4.67	4.8
ودائع إشعار خاص بالمضاربة وودائع مضاربة لأجل وودائع خاصة بالحج بالمضاربة	49	48.46	47.35	47.45	49.23	48.21	47.04	45.55
	0	1.74	0.28	0.22	0.21	0.22	0.23	0.19
معاش الإدخار الخاص بالمضاربة	9	7.80	8.98	8.71	8.70	8.62	9.32	9.63
ضمانات المضاربة الادخارية	1	1.02	0.90	0.75	0.66	0.58	0.48	0.67

[1] BangladeshBank, **Developmentsof Islamic Banking in Bangladesh**, October_december 2021, p2.

الودائع في الحساب الجاري ووالودائع الأخرى	4	3.83	4.05	4.41	3.89	3.58	3.91	4.71
	6	6	6.20	16.32	15.25	17.23	15.58	15.36
القرض الحسن وودائع النظام الخاص	0	0	0.03	\	\	\	\	\
	10	9.79	10.34	\	\	\	\	\
ودائع الوقف النقدي	0	0	0.06	\	\	\	\	\

Source: Bangladesh Bank, Research Department, Islamic Banking Cell, **Reports development of Islamic Banking Bangladesh**, 2014_2021

من الجدول أعلاه يتبين أن الصيغ التي يتم من خلالها قبول الودائع هي في الأغلب صيغ المضاربة، أي صاحب الوديعة وهو رب المال والبنك هو المضارب (القائم على الجهد والعمل)، فتضمنت ودائع التوفير بالمضاربة وودائع التوفير لأجل، وكانتا تمثلان أعلى النسب طيلة فترة الدراسة بمعدلات قدرت سنة 2021 ب 19.39% و 45.55% على التوالي، كما كانت صيغ أخرى للمضاربة لكن نسبها صغيرة، منها ودائع إشعار خاص بالمضاربة وودائع خاصة بالحج بالمضاربة ومعاش الادخار الخاص بالمضاربة، بالإضافة إلى ضمانات المضاربة الادخارية، كما كانت هناك ودائع في الحسابات الجارية كانت أعلى نسبة لها سنة 2021 هي 47.71%، وودائع بأشكال أخرى وصلت أعلى نسبة لها إلى 17.23% سنة 2019.

كما يتبين أن نشاط البنوك الإسلامية في تطور مستمر، لكن تبقى مقارنته مع نشاط البنوك ككل متوسط نوعا ما، حيث كانت حصة البنوك الإسلامية من إجمالي ودائع البنوك ككل 89.21% سنة 2015، ووصلت إلى 27.89% سنة 2021، أما حصة البنوك الإسلامية من إجمالي التمويل ككل فقد كانت 23.19% ووصلت إلى 27.88% سنة 2021، وهو ما توضحه أعمدة البيان القادم:

الشكل رقم (3-12): مقارنة إجمالي الودائع في البنوك الإسلامية بالنسبة للقطاع البنكي ككل في بنغلاديش

الوحدة: مليون تاكا

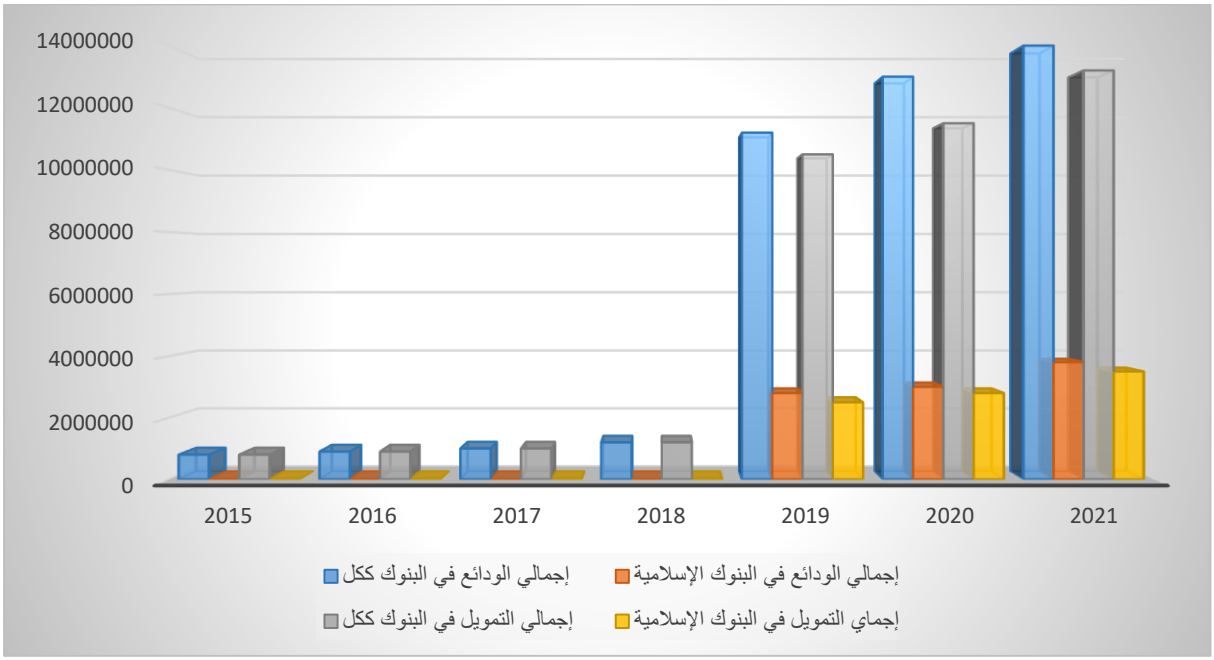

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات السابقة

الجدول رقم (3-21): نسبة الاستثمار حسب صيغ التمويل الإسلامي في بنغلاديش

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المضاربة	0.29	0.38	0.32	0.26	0.26	0.32	0.33	0.25
المشاركة	1.32	1.54	1.59	1.53	1.43	1.38	0.92	0.49
المرابحة	44.24	44.47	44.64	43.81	44.33	44.60	44.97	46.39
البيع المؤجل	24.72	24.93	25.24	25.17	25.63	23.95	23.76	23.24
الإستصناع	0.30	0.30	0.23	0.22	0.07	1.16	0.01	0.02
الإجارة والإجارة بالبيع	7.34	6.08	7.41	7.35	5.42	23.62	5.05	4.32
القرض بالضمان	1.33	1.45	1.31	1.32	1.23	0.05	1.67	1.11
السلم	0.86	0.76	0.80	0.96	0.99	0.03	1.29	1.23
صيغ أخرى	3.1	3.59	2.98	2.44	2.58	4.87	3.26	3.98

Source: Bangladesh Bank, Research Department, Islamic Banking Cell, **Reports development of Islamic Banking Bangladesh**, 2014_2021

يتبين من خلال الجدول أن الاستثمار في البنوك الإسلامية كان يعتمد كثيرا على صيغ البيوع منها البيع بالمرابحة والبيع المؤجل، حيث كانت نسبهما تتراوح بين 44% و24% على التوالي خلال فترة الدراسة، أما

الصيغ الأخرى كالمضاربة والمشاركة فنسبها ضعيفة لم تتعدى 1% و2% على التوالي خلال فترة الدراسة وهذا راجع للبنوك الإسلامية التي لا تريد تحمل المخاطر خاصة مع استعمال صيغة المضاربة، التي يتحمل فيها رب المال رأس المال وهو البنك، نفس الشيء بالنسبة للصيغ الأخرى كالاستصناع والسلم.

ثانيا: واقع الشمول المالي في بنغلاديش

لطالما اعتبرت بغلاديش نموذجا يحتذى به في الشمول المالي، حيث بدا أولا مع ظهور بنك "جرامين" في أواخر السبعينات، ثم مع الانتشار اللاحق وبروز مؤسسات التمويل الأصغر، لا سيما في المناطق الريفية، وعلى الرغم من هذه التطورات، لا يزال الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية يشكل تحديا كبيرا للعديد من الأفراد، ولا سيما النساء والمزارعين المهمشين ومشاريع القطاع غير الرسمي وغيرهم من الفئات المستبعدة اجتماعيا. وحسب تقرير البنك الدولي أن بغلاديش تحوي فقط على 39.6% من السكان البالغين لديهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية.

من ناحية أخرى يتمتع 76.8% من السكان البالغين لديهم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية شبه الرسمية وغير الرسمية، فهي تحاول بقوة تحقيق نظام مالي قوي وشامل يساعد الأشخاص المحرومين من الوصول إلى الخدمات المالية، ومن هذا المنطلق يعمل البنك المركزي البغلاديشي منذ فترة طويلة على تعزيز الشمول المالي، إذ اعتمد هدف الوصول إلى الشمول المالي للجميع دون استثناء بحلول عام 2024، لا سيما من خلال تعزيز الخدمات المالية الرقمية، فهو يهدف إلى ضمان تلقي الأفراد وخاصة المهمشين منهم الخدمات المالية بتكلفة معقولة ووقت وجيز، وهذا البلد يشهد تحسنا مستمرا في مؤشرات شموله المالي[1]، ومن أهم المؤشرات التي يقوم عليها الشمول المالي في بنغلاديش هي:[2]

- مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية المتمثلة في مؤشر انتشار البنوك ومؤشر الحسابات البنكية الرسمية؛
- مؤشرات استخدام الخدمات المالية المتمثلة في مؤشرات مستويات الادخار ومؤشرات الاقتراض

الجدول رقم (3-22): نسبة البالغين (أكبر من 15 سنة) حسب الفئات من الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية والمصرفية في بنغلاديش

	الفئات	السنوات			المتوسط		العالمي
		2011	2014	2017	2011	2014	2017
حسب الجنس	ذكور	37	35	65	55	66	72
	إناث	26	26	36	47	58	74
حسب العمل أو البطالة	العاملين	39	39	63	56	69	59
	غير العاملين	25	24	38	38	49	65
حسب	صغار البالغين	20	21	41	37	47	56

[1] إياد قاسم غباش، **الشمول المالي ودوره في تخفيف الفقر في نغلاديش: دراسة حالة مصرف 'كرامين'**، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 74، 2022، ص155.

[2] بولمرج وحيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص108-110.

السن	(15 إلى 24)						
	كبار السن (أكبر من 25)	37	35	54	54	66	72
حسب المستوى التعليمي	التعليم الابتدائي أوأكبر	21	25	40	37	48	56
	التعليم الثانوي أو الجامعي الأكبر	43	37	57	66	73	79
حسب المستوى المادي	أفقر 40%	19	23	40	41	55	61
	أغنى 60%	40	36	57	57	67	74
الإنتماء الريفي	سكان الأرياف	30	30	50	44	58	66

المصدر: بوزانة أيمن، حميدوش وفاء، **تعزيز الشمول المالي في المدن الحضرية والمناطق الريفية للحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين ببنغلاديش: تجربة نموذج بنك 'كرامين'**، جامعة باجي مختار – عنابة– الجزائر، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 7، العدد 1، 30-6-2022، ص109.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستويات امتلاك حسابات مصرفية في بنغلاديش عرفت تحسنا ملحوظا خلال فترة الدراسة لدى جميع فئات المجتمع خاصة الفئات المحرومة من المعاملات المالية والمصرفية (الإناث، غير العاملين، صغار البالغين، أفقر من 40% وسكان الأرياف)، التي تقترب نوعا ما من المتوسط العالمي. على الرغم من هذا التحسن إلا أنه تبين وجود فجوة واضحة بين نسبتي عناصر الفئة الواحدة خلال سنوات الفترة المذكورة مقارنة بمثيلاتها على مستوى المتوسط العالمي، وهي متفاوتة من فئة لأخرى، هذه الفجوة تشير إلى المعاناة المحتملة من أجل الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، التي يواجهها السكان البالغون عموما من الإناث والبطالين والشباب والأقل تعليما والأشد فقرا والريفيين.

الجدول رقم (3-23): الحسابات المالية الرقمية عبر الهاتف المحمول للبالغين (15 سنة فأكثر) في بنغلاديش

مؤشر الشمول المالي	2011	2014	2017
ملكية الحساب في مؤسسة مالية أو مع مقدم خدمة النقود عبر الهاتف المحمول لسن 15 سنة فأكثر (%)	30.74	31.99	50.04
ملكية الحساب في مؤسسة مالية أو مع مقدم خدمة النقود عبر الهاتف المحمول للشباب بسن 15 إلى 24 سنة (%)	20.31	20.83	40.99
ملكية الحساب في مؤسسة مالية أو مع مقدم خدمة النقود عبر الهاتف المحمول لكبار السن فوق 25 سنة (%)	36.76	35.44	53.52
ملكية الحساب في مؤسسة مالية أو مع مزود خدمة النقود عبر الهاتف	40.18	36.29	56.68

المحمول للبالغين أغنى 60 بالمائة (%)			
ملكية الحساب في مؤسسة مالية أو مع مزود خدمة النقود عبر الهاتف المحمول للبالغين أفقر 40 بالمائة (%)	19.06	23.03	40.07

المصدر: إياد قاسم غباش، **مرجع سبق ذكره**، ص156

نلاحظ في الجدول أن عدد الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول في بنغلاديش تشهد تقدما ملحوظا للفترة من 2011 إلى 2017، وهذا ما يؤكد زيادة شمولية الأفراد ماليا خاصة في المناطق الريفية في بنغلاديش من خلال خدمات الهاتف المحمول، إلا أنها تبقى أقل من المعدل على الصعيد العالمي والبالغ 69%.

الجدول رقم (3-24): تطور عدد الصرافات الآلية وطرفيات البيع والبطاقات المصرفية في بنغلاديش

السنوات	الصرافات الآلية		عدد طرفيات البيع		عدد البطاقات المصرفية		
	المدن	الريف	المدن	الريف	الإئتمان	الإقتراض	الدفع المسبق
2018	7361	2919	47027	6184	15069435	1372222	243432
2019	7665	3259	56043	2484	18230193	1537202	413582
2020	8407	3516	67045	1201	21372291	1676816	699184
2021	8928	3903	84414	7672	25285859	1874362	1154901

المصدر: بوزانة أيمن، حميدوش وفاء، **مرجع سبق ذكره**، ص111

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد الصرافات الآلية وطرفيات البيع والبطاقات المصرفية شهدت تطورا مستمرا خلال الفترة المذكورة، على الرغم من الاتجاه نحو توفير أدوات الدفع الرقمية في المناطق الريفية، إلا أن هنالك اختلافا في تطورها مقارنة بالمدن الحضرية، نتيجة تباين الأسر لأجهزة الصراف الآلي أو بطاقة المصرفية أو طرفيات البيع على مستوى المنطقة. وبالتالي تتمتع الأسر الحضرية أكثر من المناطق الريفية بإمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية، وعلى غرار هذا الاختلاف إلا أن التطور الحاصل في توفير الصرافات الآلية وطرفيات البيع والبطاقات المصرفية حقق تقدما إيجابيا من خلال ضم المزارعين والمجموعات الأخرى في القطاع المالي الرسمي عن طريق الخدمات المالية الرقمية.

ثالثا: عوامل نجاح التمويل الإسلامي في بنغلاديش لزيادة شمولية الأفراد ماليا:

تعد بنغلاديش من الدول التي نجحت في إرساء البنوك الإسلامية في فترة وجيزة واستطاعت من خلالها دمج العديد من الأفراد، ذلك بأن المجتمع البنغلاديشي، ويعود ذلك للأسباب التالية:[1]

- إعطاء بعض التفضيلات من طرف البنك المركزي البنغلاديشي للبنوك الإسلامية على غرار نظيرتها للبنوك التقليدية، وذلك من خلال تسهيل نشاطها؛
- إستخدام البنوك الإسلامية للتكنولوجيا المالية بما يسهل على الأفراد التعامل معها والحصول على خدمات ومنتجات مالية إسلامية بسرعة وتكلفة أقل؛
- بما أن أغلبية الأفراد مسلمون فهم يحبذون التعامل بالمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ما أدى بحكومة هذا البلد للإسراع في إنشاء العديد من البنوك الإسلامية وفروعها؛
- تبني البنوك التقليدية بعض أعمال البنوك الإسلامية، وذلك بفتح نوافذ إسلامية على مستوى وكالاتها بنسبة معتبرة، بحيث أظهرت استعدادها لتحويل كافة أعمالها إلى خدمات بنكية إسلامية؛
- تم إصدار مبادئ توجيهية لإجراء الخدمات البنكية الإسلامية في 9 نوفمبر 2009، بغية الوصول إلى مبادئ أكثر شمولا من أجل تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الخدمات البنكية الإسلامية المقدمة للعملاء، وتم توجيه هذه الأخيرة للفقراء والمستبعدين ماليا ما مكن هذا البرنامج من خفظ نسبة الفقر في بنغلاديش من 56.6 سنة 1995 إلى 31.5 سنة 2010، ما يعزز الشمول المالي في الصيرفة الإسلامية البنغلاديشية.

المبحث الثاني: دور التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

لقد بدأت تجربة الجزائر مع الصيرفة الاسلامية فعليا في عام 1991، اي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض 10/90، والذي اعتبر من الإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري، بعدها تم إنشاء بنوك تعمل وفق مقاصد الشريعة الاسلامية وفتح نوافذ لها على مستوى البنوك التقليدية.

المطلب الأول: واقع التمويل الاسلامي في الجزائر

في ظل تزايد حدة المنافسة العالمية وبفعل انتشار العولمة المالية الاقتصادية، أصبح التوجه نحو التمويل الإسلامي ضرورة حتمية على البنوك ومؤسسات التمويل في جميع دول العالم والجزائر على وجه الخصوص، من خلال محاولة تبنيه فهو يمثل واقعا ملموسا في توجيه البنوك الجزائرية نحو تقديم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا: نبذة عن انفتاح الجزائر على التمويل الإسلامي:

الجزائر كغالبية الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية قامت بفتح المجال للصيرفة الإسلامية حتى تكون جزءا من نظامها المصرفي منذ ان سنت قانون النقد والقرض 90-10، والذي فتح المجال للقطاع الخاص

[1] Abdul Awwal Sarker, **Regulationof Islamic Banking In Bangladesh: Role of Bangladesh Bak**, International Journal of IslamicFinancial Service, 2000, Vol 2, No 1.

والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر، أين اعتبرت الجزائر من الدول السباقة إلى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار وبعض الدول العربية الاخرى، لكن ذلك لم ينعكس على حجم هذا النوع من النشاط، حيث لم يتم اعتماده سوى بنكين إسلاميين هما بنك البركة وبنك السلام الجزائريين. [1]

ترجع أول محاولة لتأسيس بنك اسلامي في الجزائر الى اواخر عام 1929م تحت تسميه البنك الجزائري، بعد ان تم اعداد قانونه الاساسي وجمع رأسماله الاسمي لكن سلطات الاحتلال الفرنسي تصدت له وأوقفت نشاطه، بعدها اعتمدت الجزائر المستقلة اول بنك هو بنك البركة الجزائري في 06-12-1990، حيث يعتبر اول مؤسسة مصرفية تعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية في الجزائر، وقد بلغ عدد فروع المصرف 31 فرعا، وحجم اصوله حوالي 2.15 مليار دولار سنه 2019، وفي عام 2008 تم انشاء بنك جديد في هذا المجال هو مصرف السلام الجزائري، والذي باشر اعماله من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف اسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية، حيث قدر راس مال مصرف السلام الذي تم افتتاحه بتاريخ 20-10-2008 ب 72 مليار دينار جزائري، وقد بلغ عدد فروع المصرف 19 فرعا، بحجم أصول حوالي 1096 مليون دولار سنه 2019. [1]

ثانيا: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

حاولت الجزائر كغيرها من الدول خاصة الإسلامية منها تبني العمل المالي الاسلامي بغيه الاستفادة من مزاياه المتعددة من جهة، وتلبيه رغبات المواطن الجزائري المسلم في الحصول على تمويل يستند الى احكام الشريعة الإسلامية وبعيد عن الشبهات من جهة اخرى، حيث تستند اعمال الصيرفة الإسلامية في الجزائر الى مجموعة من فروع ومؤسسات مالية، اسلامية، عربية، ونوافذ لبنوك محلية والمتمثلة فيما يلي:

1. البنوك الإسلامية:

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر حديثه العهد نسبيا، حيث دخلت عامها 28 وينشط في الجزائر بنكين الاسلاميين كاملين هما بنك البركة ومصرف السلام:

- بنك البركة:

يعتبر بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنه 1990، اول مؤسسة مصرفية لعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر، تم انشاؤه بتاريخ 20 ماي 1991 برأس مال يقدر ب 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية في سبتمبر 1991، حيث تزامن مجيء بنك البركة مع التصويت على قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، ويهدف من خلال نشاطه الى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات

1 طارق مخلوفي، مليكة صديقي، **دور الصيرفة الاسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية. المجلد 23.العدد 11، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3-الجزائر، 2020/01/02، ص890.

[1] لعرابي مصطفى. طروبيا نذير، **توطين الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 02، مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي، جامعة طاهري محمد، بشار-الجزائر، 2020/08/18، ص253.

والعمليات المصرفية، من تمويلات واستثمارات متوافقة مع مبادئ واحكام الشريعة الإسلامية، ويعتبر اول منظومة بنكية شاملة ومركزية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر. [2]

- بنك السلام الجزائري:

يعد مصرف السلام ثمره للتعاون الجزائري الخليجي، حيث تأسس في جوان 2006، ليبدا نشاطه في 2008، ويقدر رأسماله عند افتتاحه ب 72 مليار دينار جزائري (100 مليون دولار)، ليصبح اكبر المصارف الخاصة العاملة في منطقه شمال افريقيا.

ويعد مصرف السلام الجزائري بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافه تعاملاته، حيث بدا مصرف السلام الاسلامي الخاص ممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف 'بنك' اسلامي يقتحم السوق الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري، وهو يمتلك لغاية 2018 تسعة فروع بالإضافة الى مقره الرئيسي، ويعمل ضمن الخطط المستقبلية لفتح فروع له عبر كامل التراب الجزائري، وبلغ عدد المساهمين في مصرف السلام 22 مساهم معظمهم من الامارات العربية المتحدة. [1]

2. النوافذ الإسلامية:

ينشط في الجزائر مجموعة من النوافذ او الشبابيك الإسلامية في البنوك تقليدية وهي كالتالي:[2]

- نافذة بنك الخليج:

تم تأسيس بنك الخليج الجزائر AGB في 15 ديسمبر 2003 من خلال مساهمة ثلاث بنوك رائدة في السوق (بنك برقان، بنك الكويت الاردن، بنك تونس الدولي).

-ترست بنك:

أطلق بنك ترست الجزائر نافذة اسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة اضافه الى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة ارباحه مع العملاء.

- بنك الاسكان والتجارة والتمويل الجزائر Housing bank:

هو شركة مساهمة بين بنك الاسكان والتجارة والتمويل الاردني ب 85% والشركة الليبية العربية للاستثمار الاجنبي القابضة ب 15% تم تأسيسه في اكتوبر 2003م، أطلق خدمة الصيرفة الإسلامية في مارس 2015م

---

[2] زبير عياش وآخرون، **تقييم مساهمة البنوك الاسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني: دراسة حالة بنكي البركة والسلام**، مجلة المنهل الاقتصادي. المجلد 03، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر،01/جوان /2020، ص 177/176.

[1] فرج الله أحلام ، حمادي مراد، **دراسة واقع وافاق تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر وفق الاصلاحات المصرفية 2020/2018**، المجلد السابع، العدد 01، جامعة سطيف، الجزائر، أفريل 2021، ص262.

[2] زبير عياش واخرون. **مرجع سبق ذكره**، ص72.

بناء على قرار من مجلس ادارة البنك وتنفيذا لطلب مجموعة من العملاء ومن بين المنتجات التمويلية التي تقدمها نوافذ هذا البنك المرابحة، بيع السلم، الإستصناع. [3]

ثالثا: سبل تطوير الصيرفة الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر:

إن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضرورة حتمية يجب مراعاتها خاصه مع تزايد المصارف الإسلامية مستقبلا وذلك لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل مختلف القطاعات ولتمكين المواطن الجزائري المسلم من التعامل بمختلف صيغ التمويل الاسلامي وابعاده عن التمويل التقليدي القائم على الربا وعلى التباعد بين دائرة الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي والجدول التالي يوضح مدى مساهمة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري. [1]

الجدول (3-25) تطور مساهمة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري (أهم المؤشرات)

السنوات	المصرف	2012	2013	2014
الموجودات	**المصارف الإسلامية في الجزائر**	2,180	2,516	2,179
	النظام المصرفي الجزائري	123,000	130,000	135,000
الودائع	**المصارف الإسلامية في الجزائر**	1,446	1,787	1,600
	النظام المصرفي الجزائري	85,000	91,000	96,000
القروض	**المصارف الإسلامية في الجزائر**	1,097	1,170	1,182
	النظام المصرفي الجزائري	55,000	65,000	67,000

المصدر: من إعداد الباحث عبد الرزاق بوعيطة، بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

من بيانات الجدول السابق نلاحظ ما يأتي: بلغ العدد الاجمالي للمصارف والمؤسسات المالية العاملة في النظام المصرفي الجزائري 29 مصرفا ومؤسسة مالية بنهاية 2016، منها 2 فقط تعتمد في تعاملاتها على الصيرفة الإسلامية، ولا تقبل التعامل بالفائدة (اخذا وعطاءا) المحرم في الشريعة الإسلامية، أي أن نسبة التواجد تقدر بمعدل 6.90% وهي متدنية جدا.

- **بالنسبة للموجودات:** بلغت نسبة مساهمة المصارف الإسلامية في موجودات النظام المصرفي الجزائري 1.77% و1.93% و1.61% في السنوات 2013 2014 2015 على التوالي، وهي نسب صغيرة جدا.
- **بالنسبة للودائع:** بلغت نسبة مساهمة المصارف الإسلامية في الودائع لدى النظام المصرفي الجزائري 1.70% و1.96% و1.66% في السنوات 2013 2014 2015 على التوالي، وهي نسب صغيرة جدا.

[3] عزوز أحمد، **شبابيك الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الاسلامية بالجزائر**، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة. المجلد 05، العدد01، جامعة البويرة. الجزائر، 2022/03/1ص 255.

[1] عبد الرزاق يوعيطة، **واقع وافاق مساهمة الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09. العدد 03، جامعة برج بوعريريج، 2018/12/30، ص252.

▪ **بالنسبة للتمويل:** بلغت نسبة مساهمة المصارف الإسلامية في الائتمان الذي يقدمه النظام المصرفي الجزائري 1.99% و1.8% 1.76% في 2013، 2014، 2015 على التوالي، وهي ايضا نسب صغيرة جدا.

رابعا: تجربة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر:

مع النمو الملحوظ لانتشار التمويل الإسلامي في دول العالم كافة، أخذ ظهور المؤسسات المالية التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية، والجزائر كغيرها من الدول تشهد تجاربا في مجال العمل المصرفي الإسلامي، تتمثل في تجربة بنك مصرف السلام الإسلامي والبركة الإسلامي، وذلك في إطار ممارسة البنك المركزي الجزائري لبعض الوظائف التي تقوم بين المصارف الإسلامية والتقليدية.

1. الوضعية المالية لبنك البركة الجزائري:

يمكن تلخيص الوضعية المالية لنشاط بنك البركة الجزائري في النقاط التالية:

الجدول رقم (3-26): الوضعية المالية لبنك البركة الجزائري

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	مجموع الأصول	حقوق المساهمين	التمويلات المباشرة	ودائع العملاء	الناتج الصافي
2016	210344	24312	110711	170137	3984
2017	248633	24546	139677	207891	3548
2018	270996	27429	156460	223995	5167
2019	261568	30704	154600	213500	6333

المصدر: عزوز أحمد، **مرجع سبق** ذكره، ص254

يتبين من الجدول أعلاه أن البنك حقق نتائج مبهرة خاصة سنتي 2018 و2019، حيث كانت النتائج متقاربة نوعا ما حقق بها المصرف قفزة نوعية مقارنة بالسنوات الماضية، حيث تميزت بأداء جيد ونمو شامل في جميع مجالات العمل المصرفي، ذلك نتيجة لسيره بخطى ثابتة من سنة إلى أخرى محققا نتائجا مالية جيدة، حيث نقوم بتوضيح الجدول بالبيان التالي:

الشكل رقم (3-13): الوضعية المالية لبنك البركة الجزائري

الوحدة: مليون دينار جزائري

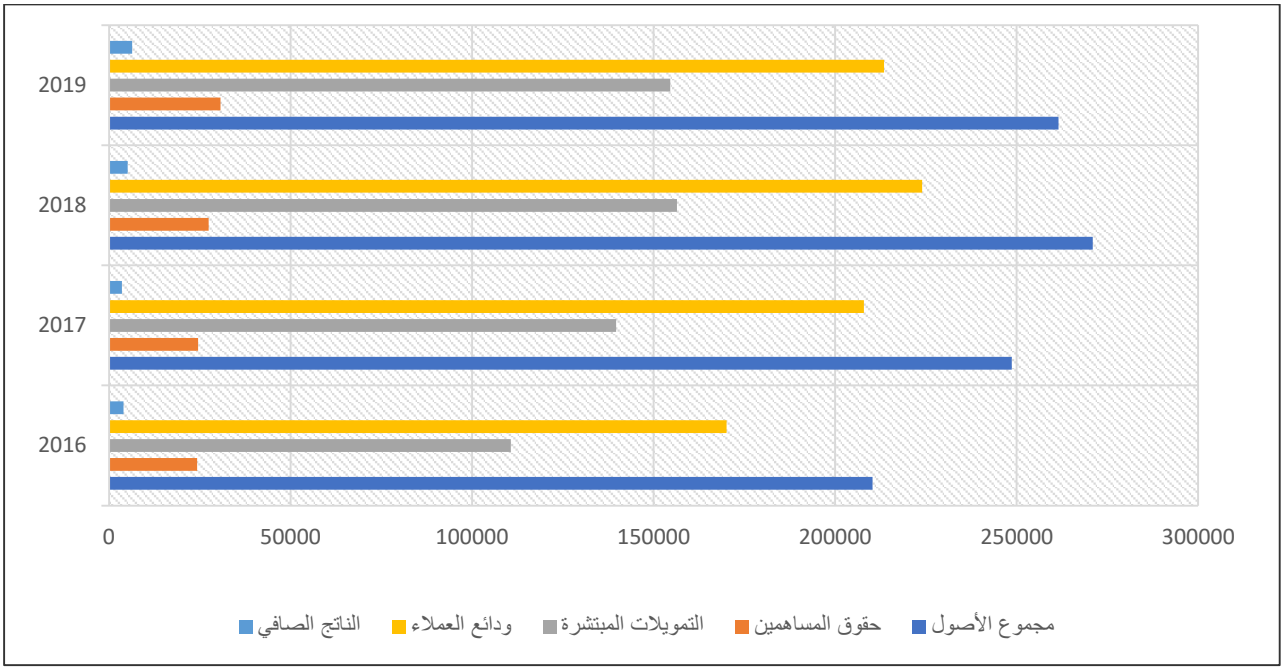

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

الجدول رقم (3-27): قيمة التمويلات الإسلامية المعتمدة حسب الصيغ من قبل البنك

صيغة	التمويل	2005	2006	2007	2008	2009
تمويل قصير المدى	السلم	5233	4320	4824	6580	7487
	المرابحة	1827	1850	1800	2308	4913
	الإستصناع وتمويلات أخرى	410	775	509	738	911
	مجموع التمويل قصير المدى	7470	6946	7133	9626	13311
تمويل متوسط المدى	السلم	1323	1526	1927	1436	1017
	المرابحة	15151	19564	28234	41048	43513
	الإستصناع وتمويلات أخرى	322	261	269	688	1233
	مجموع التمويل متوسط المدى	16796	21651	30430	43222	45763
تمويل طويل	الإستصناع	9	14	12	11	11

المدى	الإجارة، الإجارة المنتهية بالتمليك، الإعتماد الإيجاري	18	169	235	660	5291
	الديون المشكوك في استرجاعها	\	\	4308	4508	4692
	مجموع التمويل طويل المدى	27	183	4555	5179	9994
مجموع	التمويلات	24293	28780	42311	58027	69068

المصدر: خولة عزاز، سعيدة مومو، **صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد6، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018/03/31، ص42 و43

يتضح من خلال الجدول أن أغلب التمويلات المقدمة من قبل بنك البركة الجزائري من صنف التمويلات متوسطة الأجل، والتي يغلب عليها طابع المضاربة يليه التمويل القصير الذي تتغلب فيه صيغة البيع السلم على أعلى رأس هرم الصيغ، ثم يأتي التمويل طويل الأجل في المرتبة الثالثة، إذ أن الراجح في تشكيلته هو عبارة عن ديون تختليها شكوك حول تحصيل قيمها.

إن بنك البركة الجزائري يحوي مزيجا مزدوجا بين صيغ المديونية والملكية في تقديم التمويل الإسلامي، مع تحقيق رصيد من الأرباح المتزايدة بشكل سنوي.

الجدول رقم (3-28): حجم التمويل المقدم للزبائن لدى بنك البركة في الجزائر

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
التمويل المقدم للزبائن	62640201	78506379	94097100	107531185	136553371
النسبة من إجمالي التمويل الممنوح للاقتصاد	1.21%	1.2%	1.48%	1.36%	1.54%

المصدر: زبير عياش وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص179

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة التمويلات الممنوحة من قبل بنك البركة لا تتعدى ما نسبته 2% من إجمالي القروض الممنوحة، وهو الأمر الذي برز ضعف المساهمة الفعالة للبنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد عموما والاستثمارات خصوصا.

2. الوضعية المالية لمصرف السلام الجزائري:

إن مصرف السلام الجزائري يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية في الجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية ومالية عصرية، تنبع من المبادئ والقيم الأصلية

الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، المتعاملين والمستثمرين، وتتجلى دراستنا حول تحليل الوضع المالي للمصرف كما هو موضح:

الجدول رقم (3-29): الوضعية المالية لمصرف السلام الجزائري

السنوات	مجموع الأصول	حقوق المساهمين	التمويلات المباشرة	ودائع العملاء	الناتج الصافي
2016	53104	15381	29377	34512	1080
2017	85775	16563	45454	64261	1181
2018	110109	17305	75340	85431	2418
2019	131019	19012	95583	103792	4007

المصدر: عزوز أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص254

يتبين من خلال الأرقام أن مصرف السلام الجزائري قد حقق نتائج مبهرة خاصة سنة 2019، أين حقق المصرف قفزة نوعية على مستوى مسيرة السنوات الماضية، والتي تميزت بالأداء الجيد والنمو الشامل لجميع مسارات ومجالات العمل المصرفي وتشبعت بالنتائج الإيجابية، أين حقق المصرف نجاحا ملحوظا على صعيد توطيد مكانته ومعززا حضوره ونواجده في السوق المصرفي.

الشكل رقم (3-14): تطور المؤشرات المالية الرئيسية لمصرف السلام الجزائري

الوحدة: مليار دينار جزائري

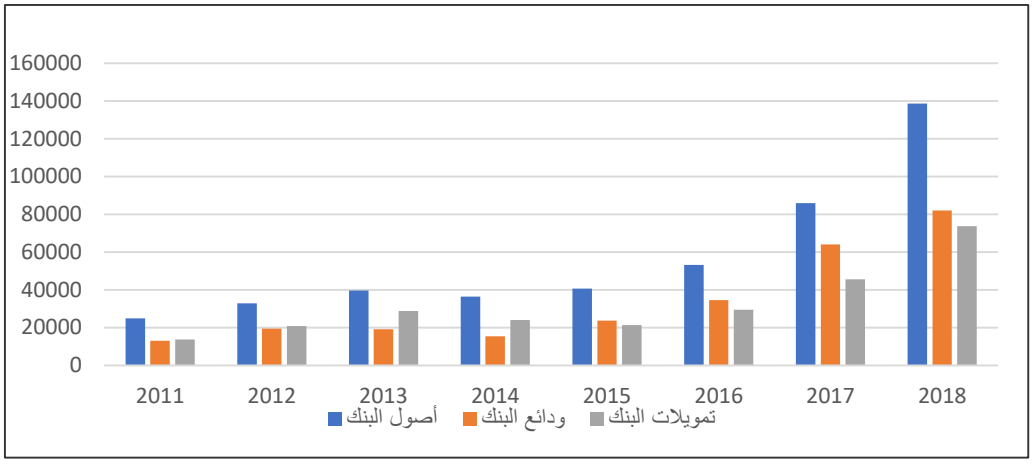

المصدر: فرج الله أحلام، حمادي مراد، **مرجع سبق** ذكره، ص180

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك ارتفاعا مستمرا في حجم أصول المصرف خلال كل السنوات، نتيجة لتوسع البنك في نشاطاته المصرفية والاستثمارية، ويرجع ذلك لحرص المصرف على البحث عن فرص وبدائل من شأنها تحقيق نمو في الأنشطة المصرفية ورفع مردودية المصرف، كما يبدو جليا أن إجمالي الودائع قد عرف تطورا مستمرا من سنة لأخرى وبمعدلات متفاوتة منذ سنة 2011 إلى سنة 2018، الأمر الذي يدل على زيادة ثقة المتعاملين في المصرف، وذلك من خلال الاستراتيجيات التي انتهجها المصرف.

كما شهد إجمالي التمويل الممنوح للعملاء هو الآخر تطورا مستمرا، كل هذا التطور في مؤشرات مصرف السلام في سنة 2018 كان نتيجة لفتح فروع جديدة وتوافر محفزات أخرى

الجدول رقم (3-30): صيغ التمويل الإسلامي المعمول بها في مصرف السلام الجزائري

الوحدة: آلاف دينار جزائري

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
المرابحة	19.696.910	15.066.234	16.567.805	20169054	27.143.656
المضاربة	7.104.262	8.649.378	6.403.485	7.866.447	8.171.368
الإجارة	\	\	\	1.383.005	3.154.795

المصدر: قاسي ياسمينة، مزيان التوفيق، **دور وأهمية الشمول المالي والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية**، مجلة المنهل الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جامعة حمة لخضر بالوادي، الجزائر، ماي 2022، ص180

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه يتضح أن إجمالي موجودات التمويل بمصرف السلام تتوزع بين الصيغ التالية: المضاربة والمرابحة وصيغة الإجارة، حيث تحتل صيغة المرابحة الجزء الأكبر من الإجمالي، لتأتي بعد ذلك صيغة المضاربة في المرتبة الثانية وأخيرا صيغة الإجارة.

الجدول رقم (3-31): حجم التمويل الإسلامي المقدم للزبائن لدى بنك السلام في الجزائر

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مصرف السلام	27.530.829	22.548.034	21.268.340	29.377.096	45.454.481
النسبة من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد	0.53%	0.34%	0.29%	0.37%	0.51%

المصدر: قاسي ياسمينة، مزيان التوفيق، **مرجع سبق ذكره**، ص179.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بشكل عام أم حجم التمويل الممنوح من مصرف السلام، في تزايد مستمر على حساب العامل الزمني، حيث بلغ حجم التمويل الممنوح فيه أكثر من 75 مليار دينار بزيادة قدرت ب 64% مقارنة بسنة 2013، وعلى الرغم من ارتفاع حجم التمويل إلا أن نسبة مشاركة البنوك الإسلامية في إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد هي نسبة ضعيفة جدا ومحتشمة، حيث نلاحظ أن التمويلات الممنوحة من قبل مصرف السلام لا تشكل سوى 0.53% كأقصى حد من إجمالي حجم القروض الممنوحة للاقتصاد من النظام البنكي.

المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه

تشير بيانات الشمول المالي التي تنشرها الهيئات المتخصصة أن الجزائر تحتل المرتبة 141 عالميا في الشمول المالي متأخرة عن بعض البلدان العربية، بحيث ينتمي الى المجموعة الثانية عالميا، والتي تشمل كل من لبنان، الأردن ودول المغرب العربي، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة، ولمعرفة الوضع الحالي للشمول المالي في الجزائر سنقوم بدراسة الشمول المالي في الجزائر بالاعتماد على بعض المؤشرات.

أولا: تطور الشمول المالي في الجزائر:

وفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، والجزائر على غرار الدول العربية تعاني من ضعف معدلات الشمول المالي، وفيما يلي سوف نتعرف على واقع الشمول المالي بها، بحيث سنقوم بدراسة واقع الشمول وتطوره في الجزائر بناءا على بعض المؤشرات الرئيسية.

1. الكثافة المصرفية والمالية:

عرف عدد وكالات القطاع المصرفي تطورا ملحوظا منذ 2014 الى 2018 من 1445 الى 1524 على التوالي ويرجع هذا التطور الى ارتفاع عدد وكالات البنوك الوطنية والأجنبية بينما شهد عدد المؤسسات المالية نموا بسيطا من 86 مؤسسه سنه 2014 الى 95 مؤسسة سنة 2018 والجدول الموالي يوضح تطور عدد وكالات القطاع المصرفي الجزائري من 2014 – 2018. [1]

الجدول رقم (3-32): تطور عدد وكالات القطاع المصرفي الجزائري

	2014	2015	2016	2017	2018
المصارف	1445	1469	1484	1511	1524
المصارف العمومية	1113	1123	1134	1146	1151
المصارف الخاصة	332	346	355	365	373
المؤسسات المالية	86	87	88	95	95
المؤسسات المالية العمومية	77	78	79	79	80
المؤسسات المالية الخاصة	9	9	9	16	15
المجموع	1531	1556	1577	1606	1619

المصدر: بنك الجزائر

أكدت المعطيات الخاصة بتطور عدد الافراد في سن العمل مقابل شباك واحد ان الكثافة المصرفية والمالية لا زالت بحاجة الى النمو والتطور، حيث بدل من ان ينخفض، ارتفع عدد الافراد في سن العمل مقابل شباك واحد من 7500 سنه 2014، الى 8,154 سنة 2018.

[1] هني أمينة، ملاحي رقية، **الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الشامل في الجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11, العدد2, الجزء2، مارس 2023، جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم-الجزائر، 29-03-2023, ص95.

وما يمكن قوله ان هذا النمو الضعيف سيصعب عمليه الشمول المالي، وعملية توصيل الخدمات المالية الى مختلف فئات المجتمع، خاصه ذات الدخل الضعيف منها.

الجدول رقم (3-33): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد أجهزة الصراف الآلي	1622	1679	1790	2124	2365	2463	2658	2814	2789	2826
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم^2	0.68	0.70	0.75	0.89	0.99	1.03	1.12	1.18	1.17	1.19
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	6.10	6.21	6.51	7.61	8.35	8.57	9.13	9.54	9.33	9.31

المصدر: شيلي وسام، قدي عبد المجيد، **تقييم الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2020**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 1، الجزء 1، الجزائر، 2023/03/15، ص135

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك تطور ايجابي في عدد اجهزة الصراف الآلي خلال الفترة (2011 – 2020)، حيث ارتفع عددها من 1622 جهاز في عام 2011، الى 1826 جهاز في عام 2020، بسبب زيادة عدد فروع البنوك خلال هذه الفترة، اما من حيث انتشارها الجغرافي فقد ارتفع عدد اجهزة الصراف الالي لكل 1000 كلم^2 من 0.68 في عام 2011 الى 1.19 في عام 2020، اي ما يقارب جهاز واحد وهو نمو ضعيف، وعدد قليل اذا ما تم مقارنته بدول مجاورة كتونس والمغرب، اما فيما يخص معيار وصول المتعاملين الى اجهزة الصراف الالي، ففي عام 2011 يمكن لكل 100 الف بالغ الوصول يقارب 6 اجهزة صراف الي ليرتفع العدد الى ما يقارب 9 اجهزة صراف الي في عام 2020، اي بزيادة تقدر بثلاثة اجهزة خلال فترة الدراسة، وهو عدد قليل جدا، وتجدر الاشارة هنا الى ان زيادة عدد اجهزة صراف الالي مرتبط بزيادة فتح الفروع البنكية، ورغم التطور الملحوظ في عدد اجهزة الصراف الآلي هذه الفترة الى ان انتشارها لازال محدودا وكذلك وصول المتعاملين الى هذه الاجهزة، مما يصعب على الافراد استغلال الخدمات التي توفرها هذه الصرافات الآلية (من سحب للأموال وتحويلها وطلب كشف الرصيد...) خاصة في ايام العطلة وبعض المواعيد الرسمية.

2. ملكية البطاقات والحسابات البنكية

إن امتلاك بطاقة الدفع الالكتروني أو ما تسمى ببطاقة السحب الآلي تختلف من فعل إلى أخرى كما تسمح للزبائن أو الأفراد بسحب أموالهم بالدفع الجواري وعن بعد، بتمويل وتلقي الأموال والجدول التالي يوضح عدد بطاقات الدفع في بنك التنمية المحلية:[1]

الجدول رقم (3-34): عدد بطاقات الدفع الالكتروني في بنك التنمية المحلية

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد بطاقات الدفع إلكترونيا	398,100	566,530	979,900	1,564,420	1,591,062	1,617,704	1,804,439

المصدر: قاسي ياسمينة، مزيان توفيق، **مرجع سبق ذكره**، ص 605-607

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد بطاقات الدفع الالكتروني ترتفع مباشرة من 2015 بقيمة 398,100 بطاقة وتستمر في الزيادة الى غاية سنة 2021 بقيمه 1,804,439 بطاقة.

الجدول رقم (3-35): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين 15 سنة فأكثر في الجزائر

	المجموع			الإناث			الذكور		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
النسبة	%33.3	%50.5	%42.5	%20.4	%40.3	%29.3	%46.1	%60.9	%40.3

المصدر: مكرود راوية، زعوان رفيقة، **واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه دراسة حالة الجزائر 2011-2020**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، علوم اقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، 2020-2021، ص48

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الشمول المالي خلال هذه السنوات الثلاث حيث سجلت ارتفاعا عن طفيفا من 33.3% سنة 2011، الى 50.5% سنة 2014، وسرعان ما تراجع عام 2017 إلى 42.4%، والسبب يعود أساسا إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة، والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية.

كما نلاحظ نسبة ممن يملكون حسابات من مؤسسات مالية رسمية من الذكور أعلى نسبتهم من الاناث في الجزائر خلال سنة 2017، حيث بلغت 40.3% للذكور مقابل 29.3% بالنسبة للإناث من البالغين، أي أن هناك فجوة واسعة بين الاناث، ممل يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع على التمويل الشامل في الحصول على الائتمان في المؤسسات الرسمية في الجزائر.

[1] قاسي ياسمينة، مزيان توفيق، **مرجع سبق ذكره**، ص605-607.

ثانيا: متطلبات تعزيز الشمول المالي ومعوقات تطوره في الجزائر:

بالرغم من التطور الذي عرفته الجزائر في مجال الخدمات المصرفية إلا أنه لم يرتقي إلى المستوى المطلوب لذلك فهناك عده عوامل يجب أخذها بعين الاعتبار لتعزيز الشمول المالي في الجزائر والتي من اهمها[1]:

– تطوير البنية التحتية المالية لا سيما من خلال توفير اطار قانوني واضح وتكثيف الانتشار الجغرافي للفروع البنكية والمؤسسة المالية ونقاط البيع واجهزة الصرف الآلي الى جانب ضرورة تطوير اجهزه البيع والتسوية وكذلك توفير قواعد بيانات شاملة للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والزبائن على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

– التثقيف المالي وذلك من أجل تغيير الذهنيات وزرع الثقة بين القطاع المالي والمواطن الجزائري من خلال تعزيز المناهج التعليمية وبرامج التثقيف المالي والقيام بحملات توعوية.

– إعتماد التكنولوجيات الحديثة في المعاملات المالية والتي يجب توفيرها وإتقانها وكذا التحكم في تكاليفها.

– تعزيز الحكومة الإلكترونية والتي ستساعد على تطوير وسائل الدفع وحمايه الجهاز المصرفي.

– تحسين البيئة الاستثمارية ورفع القيود المتعلقة بإنشاء المشاريع والمؤسسات وهذا لوجود علاقة طردية بين الشمول المالي وتحسين بيئة الاعمال.

ثالثا: معوقات تطور الشمول المالي في الجزائر

من أسباب ضعف معدلات الشمول المالي في الجزائر: [2]

– البنية التحتية المالية الضعيفة، ويرجع هذا إلى المقدرة المالية أو لعوائق أخرى، وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المتقدمة، عددها، جودتها وكذا تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة.

– ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي وعلى بطئ تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة المسيرة التطورات الراهنة.

– مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الافراد.

– ضعف مستوى التثقيف المالي وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية.

– هيكل ملكية القطاع المصرفي في اغلب اصول النظام المالي مملوكه للقطاع العام وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية.

– ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية وهو عامل مهم للإقصاء المالي اضافه الى البطء والتعقيدات في تنفيذ والبيروقراطية وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية والتي عاده ما تكون في إطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد.

---

[1] هني أمينة، ملاحي رقية، **مرجع سبق ذكره**، ص97.

[2] معمري نرجس، أوكيل حميدة, **Financial inclustion in Algeria –reality and challenge** ، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد الأول، العدد01، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر، 2019/12/31 ص 42-43.

المطلب الثالث: تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي (مقارنة بين مجموعة الدول والجزائر)

من خلال الدراسة التي تم القيام بها في البحث، وبعد الاطلاع على أهم صفات التمويل الإسلامي وأدق مؤشرات الشمول المالي التي تتصف بها الدول محل الدراسة، تم القيام بإجراء مقارنة بين هذه الدول وبلدنا الجزائر، وهو الهدف الأصلي من هذه الدراسة، لكي تستفيد الجزائر من خبرات الدول التي تتفوق عليها ولتصحيح النقائص في ميدان الصيرفة الإسلامية وتأثيرها على الشمول المالي في الجزائر، وقد توصلت الدراسة:

الجدول رقم (3-36): دراسة مقارنة بين مجموعة الدول والجزائر

	التمويل الاسلامي		الشمول المالي			
الدول	عدد المصارف الاسلامية	نسبة تفضيل التمويل الاسلامي على التمويل التقليدي	نسبة استخدام الخدمات الرقمية المصرفية		نسبة امتلاك البالغين للحسابات المالية	عدد أجهزة الصراف الآلي
			ذكور	إناث		
مصر	11	%20	%39	%27	%71.9	480
السعودية	18	%90	%81	%58	%74.3	8054
ماليزيا	13	%72	%90	%86	%42.6	8695
بنغلادش	10	%9	%65	%36	/	12832
الجزائر	2	%19	%56	%29	%26	27

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات التي تم تحليلها في الدراسات سابقا

من خلال دراسة تجارب مجموعة الدول كمصر والسعودية، بنغلاديش وماليزيا في البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي توصلنا إلى ما يلي:

- تبين انا كل ودولة من هذه الدول لها مقومات جعلتها تحرص على تعزيز الشمول المالي لأفراد المجتمع من خلال التمويل الاسلامي؛
- في بنغلاديش قامت الدول بإعطاء تفضيلات للبنوك الاسلامية لتسهيل نشاطها، كما تم الاهتمام بتقديم المنتجات واعادة توزيع الدخل على الأفراد المهمشين ماليا والذين يعيشون الفقر الكبير؛
- عملت حكومة ماليزيا على مساندة النشاط المصرفي الاسلامي من خلال وضع قوانين ومراجعتها دوريا، وذلك من خلال تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية في تقديم المنتجات من اجل تخفيض تكاليف هذه المنتجات والخدمات وسهولة وصولها للأفراد؛

– أما في السعودية فهي تعتبر من اولى الدول اهماما بالمالية المصرفية الاسلامية وذلك من خلال الاهتمام الكبير لها وكثرة التعامل بها، بحيث سمحت للكثير من البنوك التقليدية تحويل عملها ضمن الإطار الشرعي، كما أنها تبنت التكنولوجيا المالية في تعاملاتها المالية من طرف البنوك الاسلامية لتحقيق شمولية الأفراد ماليا؛

– بالرغم من محاولة السلطات الجزائرية تحسين مستويات الشمول المالي عن طريق زيادة انتشار البنوك وفتح الفروع والنوافذ في كثير من المدن، إلا أن مستويات الشمول المالي تبقى ضعيفة، والسبب الرئيسي لتدني مستويات الشمول المالي في الجزائر توجه الأفراد الى استخدام الخدمات المالية والبنكية التقليدية، وذلك لحداثة النظام المصرفي الاسلامي اذ انها تحتوي على بنكين اسلامين فقط مقارنة بالدول المدروسة؛

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراسة تجارب كل من الدول العربية بما فيها مصر والمملكة العربية السعودية ودولتي ماليزيا وبنغلاديش في نشاط التمويل الاسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي ،تبين أن كل دولة لها مقومات واساليب نستخدمها في مجال الصيرفة الاسلامية لتعزيز الشمول المالي و الوصول الى أعلى درجاته ،وذلك من خلال توسيع نطاق العمل المصرفي الاسلامي وفتح الفروع والنوافذ في البنوك التقليدية ،واحداث تعديلات ومنح تسهيلات لتسهيل عمل البنوك الاسلامية ونشاطها ، كما انها تبنت التكنولوجيا المالية في مختلف تعاملاتها لتسهيل تقديم المنتجات المالية من اجل تخفيض تكاليف الحصول عليها من قبل الأفراد.

أما بالنسبة للجزائر فقد حاولت السلطات الجزائرية الى تحسين مستويات الشمول المالي وتعزيزه عن طريق زيادة انتشار البنوك في كثير من المدن والارياف ،لكن تبقى مستوياته ضعيفة جدا ،ويرجع ذلك الى استخدام الأفراد الى الخدمات المالية والبنكية التقليدية ،وهدا ما جعل الدولة تتفطن لفتح فروع ونوافذ اسلامية في الجزائر ،وان عدد البنوك الاسلامية في الجزائر هو بنكين اسلامين فقط (البركة ،والسلام)، وذلك من أجل توفير بيئة ملائمة لتقديم خدمات مالية وبنكية متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية ، لذا عليها الاستفادة من خبرات الدول كماليزيا والمملكة العربية السعودية ومصر وبنغلاديش، وذلك من اجل تطوير العمل المصرفي الإسلامي لتعزيز الشمول المالي.

الخاتمة

يمكن القول أن نظام التمويل الإسلامي بما يمتلكه من صيغ وأدوات وأساليب، وكذا المرونة والملائمة لمختلف المجالات والآجال، يجعله جديرا بأن يساهم بشكل أكثر فعالية في دعم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وبالرجوع على الواقع المتمثل في وجود فجوة واسعة بين تراكم ونمو الموارد المالية من جهة والآداء الاقتصادي وارتفاع ظاهرة البطالة وتفشي الفقر، وتنامي عدد الأفراد ذوي الدخل المنخفض، ومحدودية توفير التمويل المالي الذي يخضع للأطر والضوابط الشرعية الإسلامية، إحتراما لعقيدة الشعوب المسلمة كونها تعاني الاستعباد المالي نتيجة التمويل القائم على الفائدة من جهة أخرى، لذلك ظهر مفهوم الشمول المالي كمطلب ضروري لإعادة توزيع الثروة والموارد المالية بشكل عادل، من خلال إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من قبل فئات المجتمع ومؤسساته عبر القنوات الرسمية، وابتكار أدوات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية، مما يخلق تزايد الفرص في تنامي نظام التمويل الإسلامي لتعزيز الشمول المالي، من خلال معالجته وفق مبدأ تشجيع تقاسم المخاطر ضمن عقود المشاركات في الأرباح والخسائر وغيرها من الصيغ، والتي لها الدور الأساسي في إعادة توزيع الموارد المالية وتغطية جانب كبير من فجوة التمويل، لا سيما في ضوء الطلب الكبير من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية وفئات المجتمع على منتجات وصيغ التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبالتالي فالأدوات والمناهج غير التقليدية التي يقدمها الإسلام يمكنها أن تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والعدالة والرفاهية الاجتماعية، من خلال المساعي الجادة من صناع القرار حول تعزيز الوصول إلى الشمول المالي عن طريق الاستغلال الأمثل لأدوات وصيغ التمويل الإسلامي.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية:

– التمويل الإسلامي هو عملية تقوم بها البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية، والتي تكون وظيفتها الأساسية الوساطة المالية، القائمة أساسا على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها؛

– التمويل الإسلامي هو إطار شامل من أنماط ونماذج لصيغ مختلفة تضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية؛

– الشمول المالي هو عملية تمكين جميع الأفراد من الحصول على الخدمات والمنتجات المالية بأسعار معقولة، بهدف تحسين حياتهم وتسهيلها، وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع؛

– يهدف الشمول المالي إلى دمج ومشاركة الفئات المهمشة ماليا من ذوي الدخل المنخفض أو المحدود في التعاملات المالية ضمن القطاع المصرفي؛

– يساهم التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي من خلال إدراج الفئة التي انقطعت عن التعامل مع القطاع المالي الرسمي، بسبب غياب منتجات تتوافق مع اعتقادهم الديني، حيث تمنح التمويل اللازم للمؤسسات

من خلال مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، بدلا من التمويل القائم على الفائدة الربوية الذي تتبناه البنوك التجارية، كما تقدم توليفة متنوعة من الخدمات المصرفية التي تلبي رغبات وتطلعات العملاء، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية، مثل الزكاة والقرض الحسن؛

– يساهم التمويل الإسلامي في تقليص الحواجز الدينية أمام الشمول المالي، بما أن أغلب الدول العربية والمسلمة تتميز بوجود نظام مصرفي مختلط (بنوك تجارية وبنوك تقليدية)؛

نتائج الدراسة التطبيقية:

– وصل عدد البنوك الإسلامية في العالم إلى ما يفوق 520 بنكا إسلاميا في سنة 2019 في 72 دولة، حيث تحتل المصارف الإسلامية التجارية الصدارة في قيادة بقية البنوك الإسلامية، وذلك راجع للدور الذي تقدمه للأفراد، وتلبيتها لحاجياتهم من الناحية المالية، مع تماشيها مع الشريعة الإسلامية في آن واحد؛

– بلغ مؤشر الشمول المالي للدول العربية نسبة قدرت ب 37% خلال سنة 2017، وهي نسبة تؤول إلى تحت المتوسط، وهذا راجع لحداثة النظام المصرفي الإسلامي لدى غالبية الدول العربية، مع ذلك فهذه النسبة هي في تزايد مستمر؛

– يصنف بنك فيصل الإسلامي المصري من أكبر البنوك توافقا والشريعة الإسلامية، وهو في فترة منتعشة من ناحية نشاطات التمويل الإسلامي في مصر، والذي يحوز على نسبة عالية داخل السوق المصرفية، ذلك لضخامة حجم المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية التي يرتكز في قيامه عليها، كما أنه يسعى جاهدا لتلبية متطلبات الرقمنة المصرفية من خلال توفيره لتكنولوجيا مالية متطورة، كما يوفر جودة الحياة الرقمية للأفراد المصريين؛

– إن مصرف الراجحي السعودي هو أكبر بنك إسلامي على مستوى النطاق العالمي، وهذا الأخير يقدم لعملائه منتجات مصرفية مبتكرة، تجمع بين مبادئ المصرفية الإسلامية وما يتطلبه العصر الراهن من تكنولوجيا مالية متطورة، وكذا أنترنيت عالية الجودة تلبي حاجيات الرقمنة المالية بكل استحقاق، مع الحفاظ على قيم الإسلام التي تنهى عن التعامل بالأموال الربوية، إذ يتربع البنك على أكبر شبكة توزيع في الشرق الأوسط من ناحية عدد الفروع ونقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي؛

– عملت البنوك الإسلامية الماليزية على توفير المنتجات والخدمات في مجال الصيرفة الإسلامية، وقامت بتزويد مرونة كافية تقوي من خلالها قدراتها التنافسية، ولطالما كانت ماليزيا دولة يقتدى بها لما أقدمت عليه من نجاح في القطاع المصرفي الإسلامي، حيث كانت من أكبر الدول اهتماما بمجال المصرفية الإسلامية فطورت من بنيتها التحتية للسوق المالي الإسلامي، وصارت وجهة لمؤسسات مالية أجنبية أرادت أن تحذو حذوها.

– في بنغلاديش قامت الحكومة بعدة إجراءات من أجل إرساء نشاط البنوك الإسلامية، فقد قامت بتسهيل عملها من خلال إعطائها بعض التفضيلات مقارنة بنظيرتها التقليدية، كما تم إجراء مبادئ توجيهية لإجراء الخدمات البنكية الإسلامية، كما تم تقديم منتجات إعادة توزيع الدخل للأفراد المهمشين ماليا، والذين يعيشون الفقر المدقع، من خلال وضع برنامج التنمية الريفية، في محاولة منها لتحقيق الشمول المالي في إطار شرعي بحت؛

– أما في الجزائر فإن الصيغ التمويلية التي يعتمد عليها بنك البركة ومصرف السلام محدودة نوعا ما، كما أن كلا البنكين يبالغان في مقدار الضمانات التي يطلبانها من طالب التمويل، ومن هنا يمكن القول أن مساهمة البنوك الإسلامية في تنشيط القطاع المالي والمصرفي بات ضئيلا نسبيا، ولا يمكن القول أن هذه المصارف تحظى بالنجاح المطلق، وقد تفوقت عليها كل الدول المدروسة سابقا سواءا من ناحية نشاط التمويل الإسلامي أم من ناحية توفير التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي؛

مناقشة الفرضيات:

- من خلال الدراسة، تم إثبات الفرضية التي تقول أن الشمول المالي هو قدرة الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض على الوصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية والاستفادة منها، فالشمول المالي يعتمد على التكنولوجيا المالية المتطورة والرقمنة المالية، ويقوم على استخدام شبكة الأنترنيت في كل المعاملات المالية، وهذا ما أعطى لكافة الأفراد بما فيهم ذوي الدخل المنخفض القدرة الكافية للوصول إلى هذه الخدمات المالية والمنتجات المصرفية بكل سهولة.
- من خلال الدراسة، تم تأكيد صحة الفرضية الثانية، القائلة أن التمويل الإسلامي ساهم في تعزيز الشمول المالي في مجموعة الدول، من خلال توفير الخدمات المالية لأكبر شريحة من العملاء، وذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا المالية والتقنيات الرقمية لتسهيل استخدام صيغ التمويل الإسلامي والخدمات المالية على الأفراد، وضم الفئة المهمشة للاستفادة من خدمات التمويل الإسلامي، كما وساهم التمويل الإسلامي في مجموعة الدول في استقطاب الأفراد الذين لم يرغبوا في الانضمام إلى النظام المصرفي الرسمي طوعا لأسباب دينية، إذ فتح لهم بابا واسعا في الالتحاق بنظام المصارف في حكومات الدول.
- من خلال الدراسة، تم التحقق من الفرضية الأخيرة والتي تقول أن مستويات الشمول المالي في الجزائر متدنية وأقل من الدول محل الدراسة، إذ أن النظام المصرفي الجزائري يعاني وبشدة في توفيره للمؤشرات الكافية التي يبنى عليها الشمول المالي، وذلك لعجز البنوك على توفير التكنولوجيا المالية التي يتطلبها الشمول المالي، بالإضافة إلى قصر الخدمات المالية، لما تعانيه الجزائر من تراجع في مستوى الرقمنة المالية وتدني مستوى جودة الأنترنيت، كما وتعاني المصارف الإسلامية من قلة توفر الصرافات الآلية التي يعتمد فيها في تحسين الشمول المالي، وهذا ما خلق عجزا وشللا في التحرك نحو تحقيق مستويات مرضية من الشمول المالي في النظام المصرفي الجزائري، وقد تفوقت عليها جميع الدول التي تم تسليط الدراسة عليها في البحث من ناحية الشمول المالي.

- **الإقتراحات:** على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من الإقتراحات التي يمكن الاستعانة بها لتحسين دور التمويل الإسلامي وتعزيز الشمول المالي، والمتمثلة فيما يلي:

- على البنوك الإسلامية أن تبسط على الأفراد الحصول على التمويلات، وأن تسهل الإجراءات الإدارية، وذلك بجعل معالجة الملفات تتم بسرعة؛
- يجب على البنوك الإسلامية توسيع تشكيلاتها التمويلية، بإضافة صيغ من عقود المشاركات، من أجل أن يكون بمقدورها المساهمة بشكل فعال في التمويل الإسلامي؛
- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تقديم خدمات التمويل الإسلامي، ومحاولة الاستفادة من الدول في هذا المجال؛
- دعم البنية التحتية للقطاع المالي والبنكي، من خلال توفير بيئة تشريعية مناسبة، والتي تنظم عمل البنوك والمؤسسات المالية؛
- العمل على تطوير أنظمة الدفع والتسوية، وتوفير بيئة يسودها التنافس بين القطاع المالي والبنكي لتقديم منتجات متنوعة وذات جودة للأفراد والمؤسسات، وهذا في سبيل تعزيز الشمول المالي؛
- بناء وصياغة استراتيجية وطنية للشمول المالي من طرف بنك الجزائر، كونه المسؤول الوحيد والمشرف الأول على أعمال البنوك والمؤسسات المالية؛
- نشر الثقافة المالية بين الأفراد، فمستواها في الجزائر منخفض جدا؛

- **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- أثر الشمول المالي على ترويج الصيرفة الإسلامية؛
- التمويل الإسلامي الأصغر كآداة لتحقيق الشمول المالي؛
- فعالية الشمول المالي على دعم النظام المصرفي الإسلامي الرقمي؛
- دور التكنولوجيا المالية في نشر مبادئ المعاملات المالية الإسلامية؛
- مساهمة الصناعة المصرفية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الشمول المالي؛

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الكتب

1- جينقياق كوس بروكيه، ترجمة مصطفى الجبزي، **التمويل الإسلامي**، الدار العربية للعلوم تاشرون، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2011.

2- رفيق يونس المصري، **التمويل الإسلامي**، دار القلم، دمشق-سوريا، الطبعة الأولى، 2012.

3- شوقي أحمد دنيا، **الإقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، الطبعة الأولى، 2013.

4- عبد المطلب عبد الحميد، **إقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية**، دار النشر للطباعة والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2019.

5- علي محيي الدين القرة الداغي، **المقدمة في منهج الفقه الإسلامي للاجتهاد والبحث في القضايا المعاصرة في ضوء الثوابت والمتغيرات والمقاصد العامة**، دار البشائر الإسلامية، 2013.

6- محمود حسن صوان، **أساسيات الاقتصاد الإسلامي**، دار المنهج، القاهرة-مصر، الطبعة الثانية، 2022.

7- منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2004، ص12.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1- بولمرج وحيدة، **المنتجات البنكية الاسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2023/2022.

2- خلج أمنة، **دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، شعبة العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2022\2021.

3- زيد أيمن، **أثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وفقا لمقررات لجنة بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية ومالية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2020\2019.

4- مولودي عبد الغني، **الإبتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير آداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي**، دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، شعبة علوم التسيير، إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية-أدرار، 2021-2022.

5- بوزيد عصام، **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية د المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009\2010.

6- حريزي ياسين، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2013\2014.

7- حنين محمد، بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لدى العملاء**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

8- محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة-دراسة لأهم مصادر التمويل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم المصاريف الإسلامية.

9- مصطفى نزار ياسر، **مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الاداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا**، رسالة لنيل متطلبات درجة الماجيستر في علوم ادارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة 2022/1443م.

10- معمر إبراهيم، زمولي زبير، **دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الأكاديمي في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2019\2020.

11- عماد زهير، قادي صفوان، بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، **التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة-وكالة الوادي-**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشعبة علوم اقتصادية، التخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي-الجزائر، 2017\2018.

12- عمار حميمد، نوح بوعروج، **دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي-دراسة مقارنة بين الجزائر والدول العربية خلال الفترة 2008/2017**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر 2019/2020.

13- مكرود راوية، زعوان رفيقة، **واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه دراسة حالة الجزائر (2011-2020)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، علوم اقتصادية، اقتصاد نقدي

وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، 2020-2021.

رابعا: المجلات والملتقيات العلمية

1- إبتسام ساعد، رابح خوني، **تطبيق الابتكار المفتوح في التكنولوجيا المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي: نموذج ماليزيا**، جامعة برج باجي مختار، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي- عنابة- الجزائر، مجلة التكتمل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 4، ديسمبر 2021.

2- أحلام فرج الله، مراد حمادي، **دراسة واقع وافاق تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2020/2018**، المجلد السابع، العدد 01، جامعة سطيف، الجزائر، أفريل 2021.

3- أحمد خروبي لقواس، **الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي: تجربة المملكة العربية السعودية**، مجلة بحوث الاقتصاد والماناجمنت، مجلد 4، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، جانفي 2023.

4- أسامة فراج، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشلف-الجزائر، 2021/05/27.

5- المجلة المالية ومحاسبة الشركات FCA، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2022.

6- إياد قاسم غباش، **الشمول المالي ودوره في تخفيف الفقر في نغلاديش: دراسة حالة مصرف 'كرامين'**، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 74، 2022.

7- إيمان إسماعيل أنور، **دور الشمول المالي في تعزيز الادخار**، كلية الحقوق، جامعة حلوان-مصر.

8- أيمن بوزانة، وفاء حميدوش، **تعزيز الشمول المالي في المدن الحضرية والمناطق الريفية للحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين ببنغلاديش: تجربة نموذج بنك 'كرامين'**، جامعة باجي مختار -عنابة- الجزائر، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 7، العدد 1، 30-6-2022.

9- بعلي حسني، **تقييم دور البنوك التجارية في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2020/2014)**، "مجلة اقتصاد المال والأعمال"، المجلد 6، العدد1، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة 2022/04/15.

10- حنان دريد، غريب الطاوس، **دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام- الجزائر**، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي- الجزائر، المجلد 7، العدد1، أفريل 2021.

11- حنان علاء الدين، عبد الصادق جعفر، **آلية تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات**، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري-القاهرة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 8-7-2020.

12- خلالفة محمد بدر، بوبلوطة بلال، واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 7، العدد 1، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل-الجزائر، 30\06\2023. ص 17.

13- خليل منصوري، **الشمول المالي كآداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 3، 2019.

14- خولة عزاز، سعيدة مومو، **البركة صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018/03/31.

15- دقيش جمال، ولاد براهيم ليلى، قادة عبد القادر، **دور التمويل الإسلامي في التخفيف من الأزمة المالية في ظل فكرة الشمول المالي**، مداخلة في إطار المحور الموسوم بتجارب ناجحة في التمويل الإسلامي، جامعة غيليزان-الجزائر.

16- زبير عايش، سميرة مناصرة، **التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد3، 2016.

17- زبير عياش وآخرون، **تقييم مساهمة البنوك الاسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني: دراسة حالة بنكي البركة والسلام**، مجلة المنهل الاقتصادي. المجلد 03، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر،01/جوان /2020.

18- سالم صلال الحسناوي، لينا صلال مهدي، **دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق في الأوراق المالية**، كلية الإدارة والاقتصاد، إسم المجلة بدون ذكر، جامعة القادسية، العدد 58، 2020.

19- شيلي وسام، قدي عبد المجيد، **تقييم الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2020**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 1، الجزء 1، الجزائر، 2023/03/15.

20- صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد 1، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2019/04/04.

21- طارق مخلوفي، مليكة صديقي، **دور الصيرفة الاسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية. المجلد 23.العدد 11، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3-الجزائر، 2020/01/02.

22- طالبي سميرة، سعد الله آمال، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثامن حول التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام**، جامعة طاهري محمد بشار 24-25 نوفمبر 2021

23- عبد الرزاق يوعيطة، **واقع وافاق مساهمة الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09. العدد 03.، جامعة برج بوعريريج، 2018/12/30.

24- عبد الله بن عبد العزيز المعجل، **لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بم سعود الإسلامية، العدد 35، ربيع الثاني 1436.

25-عزوز أحمد، **شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر**، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، المجلد 5، العدد 1، جامعة البويرة1، الجزائر، 2022/03/31.

26- غيراش محمد الأمين، طيبة عبد العزيز، **عقود المشاركة افسلامية كمدخل لتطوير النظام المصرفي الماليزي**، مجلة الآفاق للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، 2022.

27- فريد زكرياء عبيد، طيب موسلي، **فاعلية التمويل الرقمي في بلوغ الشمول المالي بجمهورية مصر العربية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 6، العدد 2.

28- فلاق علي، سالمي رشيدة، **النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، جامعة الجزائر، 4-8-2018.

29- فيروز زروخي، نورة بوعلاقة، وهيبة ختيري، **أثر تطبيق الصيرفة الإسلامية في العالم العربي**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07\ العدد:02 سبتمبر(2020)، جامعة الشلف، جامعة المدية 2021\01\22.

30- قاسي ياسمينة، مزيان التوفيق، **دور وأهمية الشمول المالي والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية**، مجلة المنهل الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جامعة حمة لخضر بالوادي، الجزائر، ماي 2022.

31- كنزة ثنيو، سارة علالي، **دور التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي كهدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في ظل جائحة كورونا**، الملتقى الوطني الموسوم ب: المالية الاسلامية أداة لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة.

32- لعرابي مصطفى. طروبيا نذير، **توطين الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 02، مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي، جامعة طاهري محمد، بشار-الجزائر، 2020/08/18.

33- لعفيفي الدراجي، بوغازي وداد، **مساهمة البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي: حالة البنوك الإسلامية الأردنية في الفترة 2014-2020**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 1، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، جامعة 8 ماي 1945 قالمة 2023/03/28.

34- مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، تأسست في 1947، العدد 67، سبتمبر 2021.

35- محمد أمين زايخ، محمد يونسي، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي: تجربة المملكة العربية السعودية**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، السنة 2022.

36- محمد فرطي، مداخلة مقدمة لليوم الدراسي الذي نظمه مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتنسيق مع كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية حول: **التمويل الإسلامي: واقع وتحديات**، جامعة الأغواط، الجزائر، 9 ديسمبر 2010.

37- معمري نرجس، أوكيل حميدة، **Financial inclustion in Algeria -reality and challenge**، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد الأول، العدد01، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2019/12/31.

38- مفيدة الأحسن، كريم بيشاري، رفيق الأحسن، **واقع الشمول المالي في الجزائر: واقع وتحديات، دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011-2021**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات "، المجلد 12، العدد 2، 2023/12/01.

39- نورة زبيري، **تحليل مؤشرات الشمول المالي FINDEX (دراسة مجموعة من الدول العربية)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 2، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج جوان 2022.

40- هني أمينة، ملاحي رقية، **الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الشامل في الجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي, المجلد 11, العدد2, الجزء2، مارس 2023، جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم-الجزائر، 29-03-2023.

41- هودة عبو، أهمية مواقع الصناعة المصرفية في ماليزيا، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، المجلد 10، العدد 1، جامعة حسيبة بن بو علي- الشلف- الجزائر، 1-6-2021.

خامسا: التقارير

1- الإستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية 2021 **(IFSB)**.

2- **البنك المركزي السعودي**، التقرير السنوي 57، 2021.

3- رامي يوسف عبيد، **أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية**، التقرير السنوي لصندوق النقد العربي، 2020.

4- سمير عبد الله، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني-مارس، فلسطين، 2016.

5- صندوق النقد العربي، **نشرة التمويل الإسلامي في الدول العربية**، العدد 3، مارس 2022.

6- فضل عبد الكريم محمد، **التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية**، التقرير السنوي لصندوق النقد العربي، 2021

7- مصرف الراجحي السعودي، **التقرير السنوي لمصرف الراجحي 2022**، المملكة العربية السعودية، 2022.

8- مصرف الراجحي السعودي، **التقرير السنوي لمصرف الراجحي 2020**، المملكة العربية السعودية، 2020.

9-هبة عبد المنعم، **إنعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، العدد 35.

المراجع باللغة الأجنبية

1- The world Bank, **The Global Findex database**, 2017

2- ICD-RETINITIV, **Islamic Finance Development Report 2020**, p26.

3- **Islamic Finance and Wealth Management Reports**, 29 June 2021, p 54.

4- Islamic Finance Services Board, **Islamic Banking Period Coverid**, 2023Q4 to 2021 Q3, accessed 13,01,2022,18:03.

5- The World Bank, **The Global Findex database 2017**, 26_10_2021, 20:36.

6- World Bank, **Global Financial Development report: Financial Inclusion**, Internationel Bank For Reconstruction and Development, Washington, 2024, p174.

7- **The banker**.

8- IFC, **Islamic Banking OpportunitiesAcross Smal and Medieum Entreprises in MENA**, international Finance Corporation World Bank Group,Washington, 2017,p14.

9- **The little data book on financial inclusion 2022**.

10- Bank Negara Malaysia, **Financial Inclusion**, Key Indicators for Financial Inclusion in Malaysia.

11- BangladeshBank, Developmentsof Islamic Banking in Bangladesh, October_december 2021, p2.

12- Source: Bangladesh Bank, Research Department, Islamic Banking Cell, **Reports development of Islamic Banking Bangladesh**, 2014_2021.

13- Source: Bangladesh Bank, Research Department, Islamic Banking Cell, **Reports development of Islamic Banking Bangladesh**, 2014_2021.

14- Abdul Awwal Sarker, Regulationof Islamic Banking In Bangladesh: Role of Bangladesh Bak, International Journal of IslamicFinancial Service, 2000, Vol 2, No 1.

المواقع الإلكترونية

http://globalfindex.worldbank.orgd\nodefield-databank-country--target,id-50

accessed 26,10,2021,12:23

https//www.bnm.gov.mv/documents/20124/8218408/1+kev+Financial+Inclusion+Indicators.pdf

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	**–**
شكر وعرفان	**–**
ملخص الدراسة	**I**
قائمة المحتويات	**II**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**V**
مقدمة	**أ–هـ**
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي	**06**
تمهيد	**07**
المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي	**08**
المطلب الأول: الإطار التاريخي والمفاهيمي للتمويل الإسلامي	**08**
المطلب الثاني: خصائص التمويل الإسلامي ومبادئه	**11**
المطلب الثالث: أهمية التمويل الإسلامي	**13**
المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي وشروط التعاقد	**15**
المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي	**15**
المطلب الثاني: شروط صيغ التمويل الإسلامي	**22**
المطلب الثالث: مقارنة التمويل الإسلامي مع التمويل التقليدي	**26**
خلاصة الفصل الأول	**28**
الفصل الثاني: أساسيات الشمول المالي	**29**
تمهيد	**30**
المبحث الأول: مدخل للشمول المالي	**31**
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي	**31**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي	**32**
المطلب الثالث: سياسات تعزيز الشمول المالي	**35**

المبحث الثاني: متطلبات تعزيز الشمول المالي	**37**
المطلب الأول: العلاقة بين الشمول المالي والتمويل الإسلامي	**37**
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي	**38**
المطلب الثالث: التحديات التي تعيق تعزيز الشمول المالي	**41**
خلاصة الفصل الثاني	**43**
الفصل الثالث: التجارب الدولية للتمويل الإسلامي ومساهمته في تعزيز الشمول المالي	**44**
تمهيد	**45**
المبحث الأول: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية والإسلامية	**46**
المطلب الأول: واقع التمويل الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية	**46**
المطلب الثاني: تجارب بعض الدول العربية حول التمويل الإسلامي وأثره على الشمول المالي	**59**
المطلب الثالث: تجارب التمويل الإسلامي ومساهمته في تعزيز الشمول المالي في بعض الدول الإسلامية	**75**
المبحث الثاني: واقع التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	**90**
المطلب الأول: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر	**90**
المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه	**99**
المطلب الثالث: تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي (مقارنة بين مجموعة الدول والجزائر)	**103**
خلاصة الفصل الثالث	**105**
الخاتمة	**106**
قائمة المراجع	**113**
فهرس المحتويات	**122**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور التمويل الإسلامي كوسيلة يتم من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي في الدول العربية والإسلامية، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تفتح المجال لاستقطاب أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع الإسلامي ومؤسساته، ممن يعتمدون في تعاملاتهم المالية والمصرفية وفق أسس الشريعة الإسلامية السمحاء، ولبيان هذا الدور تم اعتماد منهج الدراسة التحليلية، حيث تم التعمق في دراسة تجارب بعض الدول العربية وهما تجربة مصر وتجربة السعودية، ومن ثم دراسة تجارب بعض الدول الإسلامية ألا وهما تجربة ماليزيا وتجربة بنغلاديش، وأخير تم التطرق إلى دراسة حالة الجزائر من ناحية مساهمة البنوك الإسلامية في رفع مستويات الشمول المالي، ثم تم القيام بمقارنة حالتها مع الدول محا الدراسة.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، وأهم نتيجة هي أن التمويل الإسلامي يعد من أهم الآليات المساهمة في تحقيق الشمول المالي للعملاء، الذين تجنبوا الاندماج في النظام المالي الرسمي عمدا وطواعية، بحجة غياب خدمات ومنتجات مالية ومصرفية تتوافق مع الاعتقاد الديني الذي يفرضه الشرع الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الشمول المالي، البنوك الإسلامية، النوافذ الإسلامية، الجزائر.

Abstract:.

through which the to expand the scope of financial inclusion in arab and islamic countries, by relying on a set of indicators that open the way to attract the largest possible nember of segments of islamic society and its institution, whom they rely in their financial and banking transactions according to the principales of tolerant Islamic Law, and to demonstrate this role, the analytical study approach was adopted where the experiences of some Arab countries, namely the experience of Egypt and the experience of Saudi Arabia were studied depth and the experience of some Islamic countries were studied, namely the experience of Malaysia and experience of Bangladesh, and finelly a study of the case of Algeria was addressed from terms of the contribution of islamic banks in raising levels of financial inclusion, then their situation was compared with the coutries included in the study.

The study reached several results, and the most important result is that islamic finance is one of the most important mechanisms contributing to achieving financial inclusion forcustomers, who deliberately and voluntarily avoided integration into the formal financial system, under the pretext of the absence of financial and banking services and products that are compatible with the religious belief imposed on them by islamic law.

Key words: Islamic Finance, Financial Inclusion, Islamic Banks, Islamic Windows, Algeria.